قصة كفاح

ابراهيم شكري

عبر نصف قرن

بقلم : ناجى الشهابى

الطبعة الاولى
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م



المهندس ابراهيم شكرى
رئيس حزب العمل الاشتراكى

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى شباب مصر...

مع دعوة إلى العمل من أجل بناء حاضر ومستقبل أفضل لمصرنا الحبيبة...

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــدمــــة

سبعة عشر عاما مضت منذ أن أصيب ابراهيم شكرى برصاص الاحتلال فى ثورة شباب ١٩٣٥ ولُقب بالشهيد الحى إلى أن قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وهو سجين بتهمة العيب فى الذات الملكية لعب خلالها دورا بارزا فى تهيئة المناخ والتمهيد للثورة .

وكانت مقالاته فى جريدته «الشعب الجديد» سيفا مصلتا على رقاب الملك والإقطاع والإنجليز وأيضا على الأحزاب المتعاونة معهم .. ودعا فى مقالاته الشباب لتنظيم صفوفه والعمل من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية فى مصر وإقامة المجتمع الاشتراكى .. ونادى تحت قبة مجلس نواب سنة ١٩٥٠م بالإصلاح الزراعى وتحديد الملكية وتكوين نقابات للعمال ترعى مصالحهم .. وطالب كذلك بإلغاء الرتب والألقاب .. وكان طوال فترة نيابته حتى اتهامه بالعيب فى الذات الملكية ملتزما بالتعبير عن أمانى الشعب .. مطالبا بإقامة المجتمع الاشتراكى .. وتقوم ثورة يوليو وتعرف

فضله فتقوم بالإفراج عنه صبيحة طرد الملك فاروق عن مصر .. واليوم يطالب إبراهيم شكرى بالتغيير كما طالب به قبل الثورة وتحقق بعد قيامها وفى اعتقادى أن التاريخ سيعيد نفسه . ويؤدى ابراهيم شكرى فى المرحلة الحالية دورا خالدا سيذكره له تاريخ مصر بكل الإجلال والتقدير كما ذكر له هذا التاريخ دوره فى الحركة الوطنية قبل الثورة بكل الإجلال والتقدير .

ودور ابراهيم شكرى فى هذه المرحلة من تاريخ مصرنا شبيه لحد كبير بدور الزعيم الوطنى مصطفى كامل الذى طالب بالقضاء على اليأس الذى ران على نفوس الكثيرين من أبناء مصر . وكان أخطر ما واجهه مصطفى كامل هو تصور المصريين أن الاحتلال الانجليزى لخير مصر ..

ونجح مصطفى كامل فى دعوته الوطنية واستطاع أن يكون رأيا عاما حرا قام بثورة ١٩١٩ بعد وفاته . واليوم يقوم إبراهيم شكرى بنزع اليأس من نفوس المصريين عامة والشباب خاصة فهو يجوب مدن وقرى ونجوع مصر كى يغرس فى نفوس أبنائها الشعور بالانتماء لها .. ذلك الانتماء الذى غاب نتيجة السياسات الخاطئة للمرحلة الماضية .. ويطالبهم بنبذ السلبية والعمل من أجل صنع حاضر ومستقبل أفضل لمصرنا الحبيبة .. وهو فى نضاله فى المرحلة الحالية التى تمر بها مصرنا الحبيبة يعمل على تكوين رأى عام يرعى التجربة الحزبية الوليدة وفى نفس الوقت يقوم بتصحيحها وفى نضاله ينادى بالتغيير وأن يكون التغيير بالطريق الدستورى .. أى عن طريق أن يكون للمصرى رأى فى حكومته وأن يقوم هو باختيارها بواسطة انتخابات حرة نزيهة وبذلك يكون المصرى مشاركا فى اتخاذ القرار .. ومن أجل أن يكون المصرى شريكا فى صنع القرار يطالب ابراهيم شكرى

باطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف ويطالب الرئيس حسنى مبارك بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى كى يكون رئيسا لكل المصريين .

إن إبراهيم شكرى كما قال عنه الزعيم الوطنى أحمد حسين : خلقه الله ليؤدى رسالة وليكون رمزا وليكون نموذجا لأجمل ما يمكن أن تمثله النفس البشرية .

أخى الشاب :

لقد كتبت قصة نضال إبراهيم شكرى لك .. شعرت أن غياب انتماء ابن النيل لهبة النيل راجع إلى غياب القدوة فى العمل العام .. لقد عاش ابراهيم شكرى طيلة حياته ناكرا لذاته ونتيجة لتحريف كتابة التاريخ جهل معظم شباب مصر كفاح أبنائها العظام .

لقد أردت أن أقول لك يوجد بيننا على أرض مصر الحاضر النموذج الكامل للعطاء الوطنى متمثلا فى ابراهيم شكرى .

والكتاب دعوة لك كى تسلك طريق ابراهيم شكرى وتعطى مصر . وبالرغم من صعوبة الطريق الذى سلكه ابراهيم شكرى .. فهو طريق مفروش بالدم والتضحيات الكبيرة إلا انه الطريق الوحيد كى تعود مصرنا كما كانت بلدًا له الريادة فى المشرق ويعود المصرى لممارسة دوره الطبيعى كصانع للحضارة ومصدر لها .

ناجى الشهابى .

الفصل الأول

شعلة الوطنية المصرية لم ولن تسقط ابدًا

إن كفاح مصر ضد أعدائها والغزاة كان كفاحا متصلا لم تلق فيه مصر أبدا سلاحها من يدها وظلت شعلة الوطنية المصرية عالية حملها وحافظ عليها ـ دعوة متجددة للنضال والجهاد ـ أبناء عظام خرجوا من تراب هذا الوطن الغالى وعلموا الدنيا كلها معنى الوطنية وكيف يكون العطاء للوطن . وفى عصرنا الحديث نماذج عديدة ورائعة للمصرى حامل الشعلة الداعى إلى بناء حاضر ومستقبل أفضل لمصرنا الحبيبة .

ففى بداية هذا العصر تتولد زعامة السيد/ عمر مكرم نقيب الاشراف فيحمل الشعلة ويحاسب باسم الشعب مراد وابراهيم قائدى المماليك على الضرائب الباهظة التى فرضاها على الشعب ويقود بعد ذلك نضال المصريين ضد الحملة الفرنسية ويظل ينفخ فى البوق حتى يتم جلاء الفرنسيين .. ويتولى محمد على باسم الشعب حكم مصر بعد أن توسم فيه العدالة وحب الخير ويتصدى الشعب لحملة فريزر أثناء غياب محمد على فى الصعيد ويقود عمر مكرم النضال فى رشيد وتنهزم بريطانيا ويجلو فريزر عن أرض الكنانة . ويظل عمر مكرم ضمير الشعب المراقب لأعمال محمد على

حتى ضاق به فنفاه إلى مدينة دمياط .. وفى هذه الفترة من تاريخ مصر تبرز أسماء محمد كريم ـ الشيخ السادات ـ الشيخ الشرقاوى مع عمر مكرم كنماذج رائعة كيف يكون العطاء لمصر.

ويتخلص محمد على من الرقابة الشعبية بنفى عمر مكرم ويتخلص من المماليك بمذبحة القلعة الشهيرة ..' ويبدأ فى تحقيق أحلامه بتكوين دولة كبرى فى مصر لها الرّيادة فى المشرق معتمدا على الإنسان المصرى .. ويهمنى هنا أن أذكر أن أرض مصر ـ شمسها ونيلها ـ هى التى أظهرت نبوغ محمد على وابنه ابراهيم .. قال ابراهيم بن محمد على وقائد جيوشه معتزا بمصريته : «لقد صهرتنا مصر فأصبحنا مصريين».

وفى الحقيقة فإن تاريخ مصر الحديث ونهضتها الجبارة فى مستهل القرن التاسع عشر يبدأ بمحمد على . فهذا الرجل الأمى العظيم لم يكد يختاره الشعب ويبايعه على حكم مصر حتى نهض بها وجعل منها دولة عظيمة تدق جيوشها أبواب الآستانة ولولا أن تألبت عليها الدول الأوربية بزعامة بريطانيا لكانت مصر الآن دولة عظمى وقوة من قوى السلام والحضارة والمدنية ولجعلت من أفريقيا كلها مبعثا للنور والحياة.

يرسل محمد على البعثات إلى فرنسا ويرسل معهم رفاعة الطهطاوى ليؤم البعثة هناك وينهل رفاعه الطهطاوى من علوم فرنسا وآدابها ويعود إلى مصر ليحمل شعلة الفكر والمعرفة فينشئ مدرسة الألسن وجريدتى الوقائع وروضة المدارس .. إن رفاعة الطهطاوى هو الأب الفكرى لكل اتجاه إصلاحى وتقدمى عرفته مصر فهو السلف الصالح .. السلف الصالح لمعلمى هذه الأمة الكبار مثل على مبارك ومحمد عبده .. ولثورييها العظماء

مثل عرابى والنديم ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأحمد حسين وجمال عبدالناصر .

يشق الشعب المصرى فى عهد خلفاء محمد على طريقا مفروشا بالأشواك .. كان يتطور تطورًا طبيعيًا بطيئًا على الرغم من العراقيل التى استدعاها تفضيل العناصر الأجنبية عليه فى عقر داره ويأتى حكم عباس الأول وسعيد وكان حكما يقوم على القاعدة التى يتبناها بعض الولاة وهى : «ان الشعب الجاهل أسلس قيادا من الشعب المتعلم» .

فتغلق بعض المدارس وتنطفئ النهضة المادية التى بدأها محمد على ويخبو بريقها .. لكن لم تخب ولم تنطفئ شعلة الفكر المضيئة داخل الإنسان المصرى ، وحملها عديد من المصريين بريادة رفاعة الطهطاوى . وذهب عهد عباس وسعيد غير مأسوف عليهما وجاءت الأيام الحافلة لإسماعيل . أيام العظمة الرائعة والهوان العظيم .. فقد كان شعار إسماعيل : أريد أن أجعل مصر قطعة من أوربا . وفى سبيل هذا الشعار وصلت أوربا إلى مصر ولم تصل مصر إلى أوربا .. وأتت أوربا بمغامريها وسفلتها ودائنيها حتى تم لأوربا احتلال مصر فى عهد توفيق بن اسماعيل . كان الخديو اسماعيل يريد ملكا عصريا وهذا الملك لا يتوطد إلا بالتعليم وهكذا ازدهر التعليم مرة ثانية فى ذلك العهد .. ويحمل الشعلة على مبارك الذى يسافر إلى الخارج ليدرس الهندسة العسكرية وعاد لينشئ عديدًا من المدارس ويتولى وزارة التعليم وليكون أديبا وشاعرا ومشتغلا بالعلوم الإنسانية ويؤثر فى المجتمع ككل .. ويبرز كذلك البارودى الشاعر العظيم .

ينشئ إسماعيل مجلس شورى النواب محاكاة لأوربا وبذلك تكون مصر من أولى دول العالم معرفة بالديمقراطية وممارسة لها . وتنمو المعارضة داخل

المجلس ويشتد النقد فى الجرائد الناشئة التى قامت لتدافع عن حقوق الشعب التى كان يسلبها الأجانب من كل لون وجنس . وعلى رأس هذه الجرائد صحيفة «أبو نضارة» وصاحبها يعقوب صنوع وجريدتا «مصر» و«التجارة» اللتان كان ميخائيل عبدالسيد رئيسا لتحريرهما وقد أخذ على عاتقه توضيح مبادئ الوطنية وتعريف الناس أصول المبادئ الحرة .. وكانت جريدة مصر أولى الجرائد التى استعملت لفظ (مصر الفتاة) .

ويحضر الشيخ جمال الدين الأفغانى إلى مصر ويلعب دورًا فى بلورة الوعى الوطنى الجديد فكان وراء تكوين الحزب الوطنى وكان وراء الصحافة الناشئة التى وثبت إلى طور النضج دفعة واحدة وكان وراء نمو المعارضة داخل مجلس شورى النواب .

ويزداد تدخل الأوربيين فى مصر فى هذه الفترة ويتم لهم استعمار مصر اقتصاديا وأصبح لانجلترا وفرنسا وزيران فى الوزارة المصرية لهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء وذلك فى وزارة الأمير محمد توفيق ابن اسماعيل ..ويحمل شعلة الوطنية والتصدى للتدخل الأجنبى فى مصر مجلس شورى النواب وتضامنت معه الصحافة الوطنية فيتم استقالة وزارة الأمير محمد توفيق ويكلف الوطنى محمد شريف بتأليف وزارة وطنية كلها من أبناء مصر .

ولا ترضى بريطانيا وفرنسا على تنحية وزيريهما لذلك قررتا عزل الخديو إسماعيل الذى حالف الأمة ولتلقين المصريين بذلك درسا لن ينسوه .

ويتم خلع إسماعيل فى ١٨٧٩/٦/٢٦ وتولى توفيق الذى هضم درس تنحية أبيه فأدرك أن خير وسيلة للمحافظة على العرش هى الخضوع

للدولتين إلى أقصى حد . وانتهزت انجلترا وفرنسا الفرصة لكى تحددا نظام الحكم الذى تريدان أن تفرضاه فأشارتا على توفيق بالقضاء على الحياة البرلمانية وعودة نظام الإدارة الأوربية فيفعل بل ويصادر الصحف الوطنية .. كل هذه الإجراءات كانت بداية لثورة .. ثورة وليدة لكفاح مجلس شورى النواب .. ثورة وليدة لنضال الحزب الوطنى الذى كان شعاره «مصر للمصريين» ثورة قادها أبناء فلاحى مصر من ضباط الجيش .

وكانت ثورة عرابى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، فقد امتلأت القاهرة بوفود الأقاليم التى جاءت لنصرة عرابى وفشل الخديو فى ضم أية فرقة من فرق الجيش إلى صفه بل إن حرسه الخاص انضم إلى زعيم الثورة ويقف التاريخ ليرى عرابى يحمل شعلة الوطنية المقدسة على حصانه الأبيض إلى (أفندينا) شاهرا سيفه وراءه حرس شاهرا سلاحه ، ثم يترجل ليعلنها كلمة مدوية «لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثا وعقارا فوالله الذى لا إله إلا هو إننا لن نورث ولانستعبد بعد اليوم» ولم يسع الخديو توفيق إلا الاستسلام لمطالب الأمة وهى : ـ

١ ـ إسقاط الوزارة المستبدة .
٢ ـ تأليف مجلس نواب على النسق الأوربى .
٣ ـ إبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعلن فى الفرمانات السلطانية .

وتنجح الثورة المصرية ويبدأ فى مصر عهد جديد ترفرف عليه أعلام الحرية .. ويحدث خلاف بين مجلس النواب ووزارة شريف وتستقيل وزارة شريف باشا وتحاول انجلترا وفرنسا انتهاز الفرصة والتدخل فى شؤون مصر

الداخلية ويرفض الوطنيون ، وكذلك دولة الخلافة ، تدخل انجلترا وفرنسا .. وتتألف فى مصر وزارة الثورة برئاسة محمود سامى البارودى ويدخل فيها عرابى وزيرا للجهادية والبحرية . ويوافق مجلس النواب على تلك الوزارة وتبدأ مصر مرحلة الاستقرار التى ستطلق الطاقات الإبداعية الكامنة لدى الشعب المصرى ويعود فيها المصرى لممارسة دوره الطبيعى كصانع للحضارة ومصدر لها ولكن الاستعمار الذى حارب مصر قديما ويقف لها بالمرصاد حديثا لا يرضى عن هذه النهضة المادية والفكرية فكان غزو بريطانيا لمصر فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وينتصر عرابى فى البداية وتعود الذاكرة للوراء قليلا فقد أيقن الوطنيون أن ولسون قائد الأسطول الانجليزى ستلحق به الهزيمة كما لحقت بحملة فريزر .

إلا أن الخيانة تتجمع من أجل تدمير مصرنا وتُمكّن لبريطانيا من احتلال مصر وفى معركة التل الكبير تجتمع الخيانة والوطنية معا .. فها هو خنفس باشا التركى قائد قلب الجيش المصرى يفسح الطريق أمام الجيش البريطانى ومن ناحية أخرى يقف محمد عبيد وأحمد فرج وعبدالقادر عبدالصمد وحسن رضوان وعبدالعال حلمى يدافعون عن وطنهم إلى آخر رمق فى حياتهم . وقف محمد عبيد برجاله فى وجه زحف الانجليز ويعلم أن لا نفع ولا جدوى ولكنه ثبت حتى فنى كل رجاله وتقدم هو نحو الموت راضيا مرضيا لا يلوى على شىء فى الدنيا ! !

أما حسن رضوان قائد المدفعية فإنه أصلى الانجليز بمدافعه نارًا حامية وأوقع بهم خسائر جسيمة مع تفوق مدفعيتهم ومازال يقاتل حتى سقط جريحا ولما حمل أسيرا إلى ولسى وأقبل حسن رضوان يقدم إليه سيفه حسب مألوف الحروب لم يشأ ولسى أن يأخذه إقرارًا منه بشجاعته وسمو جنديته .

ويخيم على مصر يأس فقد استطاع الانجليز أن يقنعوا أبناء مصر أن الاحتلال الانجليزى هو لخير مصر ورخائها .. وبذلك هزمت أوربا مصر لا فى أرضها فحسب بل فى روحها أيضا ، رجل واحد من أبناء الثورة ظل مشتعلا بروح الثورة .. رجل ليس من طائفة الضباط ولا من طائفة المتعلمين .. ولكنه ابن من أبناء هذا الشعب وأحد أبطاله العظام . هذا الرجل هو عبدالله النديم خطيب الثورة الذى اختفى بعد فشل الثورة فى ريف مصر تسع سنوات مطاردا من السلطتين المصرية والانجليزية ويقبض عليه وينفى إلى مدينة يافا بفلسطين ويتولى عباس حكم مصر ويعفو عن النديم الذى يعود إلى أرض الوطن ويصدر جريدة «الاستاذ» التى كانت حربا على التدخل الأوربى ودعوة إلى الوحدة الشرقية والإسلامية فى وجه الاستعمار واستنهاضا لهذا الشعب الذى ذهبت الهزيمة بكيانه ، أن يتماسك ويدرك مقومات وجوده ويحافظ عليها .. ويحافظ على دينه وثقافته ولغته .. ويستريح النديم عندما التقى بمصطفى كامل .. لقد وجد بغيته .. وجد من يسلمه الشعلة .. شعلة الوطنية المقدسة ويتوقف «الاستاذ» وينفى النديم ويموت فى الآستانة فى العاشر من أكتوبر عام ١٨٩٦ مريضا بمرض السل . ويعى مصطفى كامل درس النديم جيدا ويبدأ على الفور فى القضاء على اليأس الذى ران على نفوس الكثيرين من أبناء الكنانة معلنا أن «لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس» . ويعمل على إعادة ثقة المصريين بوطنهم فيقول : «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» . وظل مصطفى كامل ينفخ فى البوق معلنا :

«ان من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان» ويستطيع مصطفى كامل أن يكون رأيًا عامًا

خارجيا متعاطفا مع القضية المصرية ويستطيع أن يطرد اللورد كرومر من مصر عقب حادثة دنشواى .

ويتجمع المصريون حول زعامة مصطفى كامل .. ويعرض عليه الانجليز الوزارة فيرفض ويعلن سياسة حزبه الوطنى : «انه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ويبدو لمصطفى كامل أن تحقيق هدفه وحلم حياته قد بات وشيكا إلا أن القدر لا يمهله ليرى نتاج زرعه فيختطفه الموت وهو ابن الرابعة والثلاثين وظهر الرأى العام الذى كونه مصطفى كامل جليا يوم وفاته .. فقد خرجت مصر كلها تبكيه .. وكتب قاسم أمين يوم وفاة مصطفى كامل «١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هو المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق .. المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . أما فى يوم جنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجرت فرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها إلى جميع أنحاء القطر .. هذا الإحساس الجديد .. هذا المولود الجديد الذى خرج من أحشاء الأمة .. من دمها وأعصابها هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة .. هو الشعاع الذى تسيل حرارته إلى قلوبنا الجائعة الباردة .. هو المستقبل» .

ويحمل بعده محمد فريد شعلة الوطنية المقدسة ويبدأ فى التجهيز للثورة . ولم يكن محمد فريد زعيما سياسيا فحسب بل كان مفكرا اقتصاديا ومصلحا اجتماعيا . فقد طالب بتحرير الاقتصاد الوطنى وتوجيه ثروة البلاد إلى ما فيه خير أهلها وسعادتهم وعمل على تأليف النقابات العمالية كذلك طالب بمحو الأمية المنتشرة بين العمال وكون بذلك مدارس الشعب

الليلية .. وضاق الانجليز بكفاحه ونضاله فقدم للمحاكمة بتهمة تقديم كتاب وطنيتى للشيخ على الغاياتى وهو كتاب ضم عددا من القصائد التى نشرت فى صحيفتى «اللواء» و«العلم» وقضت المحكمة بحبسه ستة أشهر مع النفاذ .. ودخل محمد فريد السجن . وحاول الخديو أن يقنعه بطلب العفو عنه فرفض وقال إذا صدر العفو لن أقبله . وأعلن محمد فريد لبعض أعوانه صراحة أنه لا بد أن نجهز للثورة . ومرة أخرى حاول الانجليز التخلص منه فتطلب من الحكومة تقديمه للمحاكمة بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وتحقق وقتئذ أن الانجليز يريدون حبسه مرة أخرى فيرى تلاميذه أن يجنبوه الحبس هذه المرة فيطلبوا منه السفر إلى الخارج فهاجر فى ٢٦ مايو ١٩١٣ وفى المنفى واصل محمد فريد جهاده الوطنى فأنشأ فى جنيف جمعية ترقى الإسلام وكان غرضها تعزيز الروابط بين الأمم الإسلامية وبعث روح النهضة الفكرية . وتندلع ثورة ١٩١٩ ومحمد فريد فى ألمانيا ومن الإنصاف أن أذكر أن ثورة ١٩١٩ هى وليدة كفاح الزعيم مصطفى كامل والزعيم محمد فريد .. فالرأى العام الذى خرج يطالب بالاستقلال سنة ١٩١٩ يرجع الفضل فى تكوينه إلى النديم ومصطفى كامل ومحمد فريد .

يترأس سعد زغلول الوفد الذى شكل للتفاوض بشأن الاستقلال بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية (مجلس الشعب الآن) وتقوم الثورة بعد نفى سعد زغلول ورفاقه .. ويرسل محمد فريد من برلين برقية تهنئة لقائد الثورة وتصعد روح محمد فريد إلى السماء فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ بعد أن اطمأنت أن شعلة الوطنية لم تسقط وأن سعدا جديرٌ بحملها .. إن محمد فريد صورة مثالية للوطنى الصادق فقد ضحى فى سبيل مصر بمنصبه القضائى المرموق وبثروته الضخمة التى ورثها عن أبيه وضحى

بمنصب الوزارة حين عرض عليه محمد سعيد باشا فى سنة ١٩١٠ أن يشترك معه فى وزارته وقال له :

«كيف تطلب منى أن أشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال وأنا أحارب الاحتلال . وكيف يتفق النقيضان ؟» يحمل سعد زغلول الشعلة ويقود الثورة .. ثورة شعب على المملكة التى لا تغرب عنها الشمس بعد خروجها من الحرب العالمية الأولى منتصرة .. يحصل سعد لمصر على استقلال منقوص ويرحل إلى بارئه بعد أن أدى دوره فى الذود عن وطنه واستقلاله .

ويتقدم شاب مصرى ليحمل الشعلة .. وتصحو مصر على صرخته المدوية : «ياشباب سنة ٣٣ كن كشباب سنة ١٩» وكان هذا الشاب هو أحمد حسين ويتقدم ليحمل الشعلة معه فتحى رضوان ومصطفى الوكيل وابراهيم شكرى وتقوم ثورة يوليو وليدة لنضال أبناء مصر الوطنيين أذكر منهم بجانب أحمد حسين وابراهيم شكرى وفتحى رضوان والشهيد الدكتور مصطفى الوكيل كلا من الدكتور محمد حلمى مراد الجندى المجهول وراء مواقف وآراء الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) الفكرية والاستاذ ابراهيم الزيادى والدكتور نورالدين طراف.. وابراهيم طلعت.. والدكتور عزيز فهمى زملاء ابراهيم شكرى فى برلمان سنة ١٩٥٠ والذين حملوا معه لواء المعارضة تحت قبته من أجل حرية مصر ورخاء شعبها . والشهيد حسن البنا مؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» ، والشهيد الدكتور سيد قطب الداعى الإسلامى الكبير .

هؤلاء هم دعاة الثورة أما جنودها فهم مواطنو مصر من أعضاء مصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد وجمعية الإخوان المسلمين والوفديين .

وسلمت شعلة الوطنية المقدسة لجمال عبدالناصر قائد الثورة والذى شرع فى بناء مصر الحديثة ودعا إلى القومية العربية فأصبح زعيمها الأوحد .. ونادى بالحياد الإيجابى وعدم الانحياز ومحاربة الاستعمار فأصبح رمزا للشعوب التواقة للحرية وإليه يرجع الفضل فى انحسار الاستعمار واستقلال الشعوب وتعرض عبدالناصر لهجمات متتالية من الاستعمار الغربى بزعامة أمريكا وعدم فهم من التكتل الشرقى الشيوعى بزعامة روسيا .. وكانت حرب ١٩٦٧ التى وضح فيها تآمر الأمريكان والصهيونية العالمية على مصر الثورة .. وكان رفض الشعب للهزيمة ولاستقالة ناصر بداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر بدأها أيضا عبدالناصر حينما آمن بأن غياب الديمقراطية وإهدار كرامة الفرد كانت السبب الأساسى والرئيسى فى عدم استطاعة الشعب مقاومة العدوان .. فكان بيان ٣٠ مارس .. وكان قراره بإعادة بناء القوات المسلحة من جديد التى خاضت فى عهده أشرس المعارك فى حرب الاستنزاف .

ويضع عبدالناصر الخطة ٢٠٠٠ لتحرير الأراضى المقدسة ولكن القدر لم يمهله ليرى بعينيه تحرير الأرض التى عشق ترابها .. ورحل عبدالناصر من دنيانا بايجابيات كبيرة وأيضا بسلبيات كبيرة .. ولكن لا خلاف فى أنه كان مصريا وطنيا تجاوزت زعامته نطاق المحلية فانطلق بمصر إلى العالمية ، وصارت ـ فى عهده ـ كعبة للأحرار .

ويتسلم السادات مقاليد الحكم فى مصر فيرفع الحراسات ويؤمن المصرى فى بداية ولايته ويستطيع أن يعيد ثقة المصرى بنفسه .. وقف التاريخ مذهولا من عظمة عطاء أبناء مصر فى يوم العاشر من رمضان

« السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ » فقد أعطى السادات القرار .. قرار العبور .. وأعاد جند مصر وقتذاك إلى الأذهان صور الكفاح الحية فى تاريخ مصر .. وينزل السادات إلى الشارع السياسى مكونا الحزب الوطنى الديمقراطى وسارع إلى الانضمام اليه أغلب أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى الحاكم .

وكان السؤال من سيعارض رئيس الجمهورية ؟ وجاء الجواب من صوت عرفته مصر قديما مناضلا من أجل تحريرها وداعيا لثورتها .. جاء الجواب من ابراهيم شكرى ورحب السادات بمعارضته ، بل ومدحه .. وكوَّن ابراهيم شكرى حزب العمل الاشتراكى .

وتمر الأيام ويقف ابراهيم شكرى كالديدبان يحمى مصالح الشعب ويقول للحاكم كلمة الحق وبطبيعة الحال لا يعجب السادات بذلك وخاصة بعد أن تجمعت كل قوى المعارضة الوطنية خلف ابراهيم شكرى .. فكان قراره بوضع مصر كلها فى قفص كبير وذلك بقرارات ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ م .. ويأتى رد الفعل سريعا فلم يرض القرار أحد إخوة المعتقلين المتدينين .. فكان اغتيال السادات فى يوم مجده .. يوم السادس من أكتوبر ويكون بذلك أول حاكم مصرى فى العصر الحديث يغتال وبيد أحد جنوده .

أراد السادات أن يملأ الفراغ الذى تركه رحيل عبد الناصر المفاجئ وهو ليس لديه مواصفات عبد الناصر .. فكانت لسياسته انتكاسات كبيرة على مصر والأمة العربية فى الداخل والخارج .

ويتولى حسنى مبارك حكم مصر مصحوبا بتأييد ابراهيم شكرى له .. ويبدأ مبارك حكمه بفتح صفحة جديدة من التعاون مع المعارضة التى تكن له احتراما كبيرا كبطل من أبطال أكتوبر العظيم .

والحقيقة لا أدرى هل سيكون حكم التاريخ له أم عليه .. أو يكون مثل سابقيه له إيجابيات وعليه سلبيات .. وإن كنت أتمنى أن يكون حكم التاريخ له .

فمصرنا إن وجدت حاكما يتحرى الصدق ويعمل باخلاص لها سوف تلحق بركب العصر وتكون إحدى قوى المدنية والحضارة فى هذا العالم .



إبراهيم شكرى فى عام ١٩٣٥

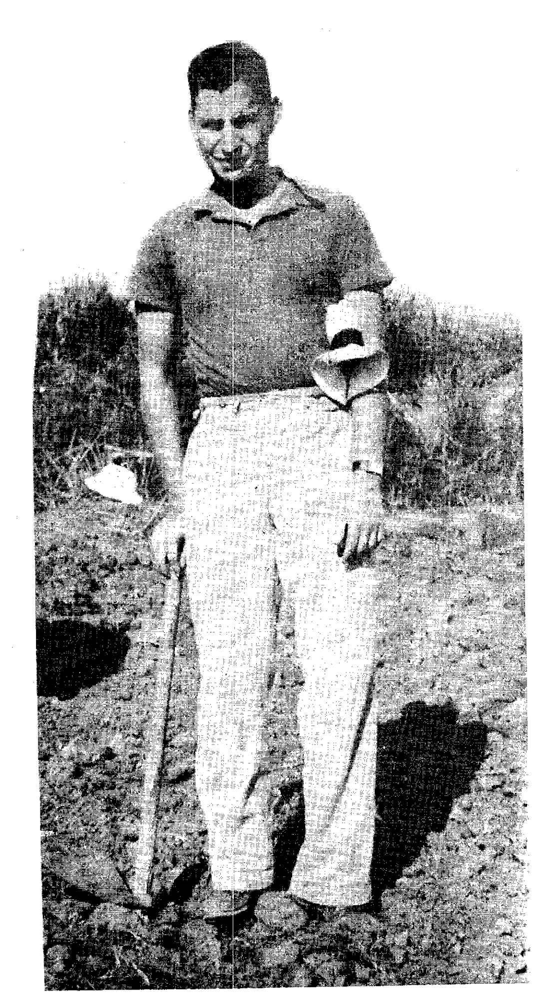
الفصل الثاني

الشهيد الحي

فى حى من أحياء القاهرة الوطنية كان الميلاد .. ففى يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٦م انطلقت صرخات الوليد إيذانا بوصوله إلى الدنيا .. وفى نفس المنزل الكائن بشارع درب الجماميز بناحية الدرب الأحمر وقبل ذلك التاريخ بسنوات طويلة انطلقت صرخات الأب .. وكل من الأب والإبن أثر فى تاريخ مصر وحياة شعبها فقد ولد محمود شكرى والد ابراهيم شكرى بشارع درب الجماميز المعروف الآن بشارع بورسعيد فى المنزل الذى أصبح حاليا مكان العقار رقم ٣٣٩ بجوار مستشفى أحمد ماهر مباشرة .. وأنجب محمود شكرى أبناء آخرين قبل وبعد ابراهيم شكرى إلا أنه الوحيد من بين إخوته الذى ولد فى نفس المنزل الذى ولد فيه والده وكل من الأب والإبن علامة بارزة وقصة كفاح ..

فمحمود شكرى الأب يفقد والده وهو ابن السادسة فيتحمل المسئولية صغيرا ويساعد والدته فى مباشرة أمور الأسرة من حيث جمع الإيراد الذى كان يتكون من إيجار بعض الدكاكين والشقق . ويلتحق محمود شكرى بالمرحلة الابتدائية وتتضح شخصيته فقد استطاع أن يحدد دراسته

الجامعية .. فقد قرر أن يدرس القانون .. ولذلك عندما اجتاز المرحلة الابتدائية لم يدخل مدرسة الخديوية الثانوية القريبة من سكنه .. بل التحق بالمدرسة التوفيقية بشبرا لأن الدراسة بها باللغة الفرنسية والدراسة بمدرسة الحقوق بالفرنسية أيضا وتحمل فى سبيل ذلك المشوار الطويل من درب الجماميز بالدرب الأحمر إلى مدرسة التوفيقية بشبرا ذهابا وإيابا إلى أن دخل الترام فاستخدمه ، وينتهى من دراسته الثانوية ليدخل مدرسة الحقوق وينجح فيها بتفوق ويُعيَّن مساعد نيابة .. وتبدأ رحلته العملية فيعمل فى أغلب مديريات مصر ويلتقى فى رحلته بشريكة حياته .. فقد انتقل إلى العمل بمديرية الشرقية وكان لمدير الاقليم ابنة فى سن الزواج فتقدم لخطبتها وتزوج منها بعد ذلك .. وتدرج فى مناصب النيابة العامة وعاش فى أكثر من مديرية فى الوجه القبلى والبحرى وكان يرفض مبدأ الوساطة كى يبقى بالقاهرة وترقى بعد ذلك إلى قاض بمحكمة مصر واشتهر بالشجاعة والنزاهة .. ففى ذلك الوقت كانت هناك قضية هامة وهى تعرف فى تاريخ القضاء المصرى باسم قضية فيلبيدس وكان مفتشا فى محافظة القاهرة ونسب إليه بعض الاتهامات مثل الرشوة واستغلال النفوذ ولأهمية القضية ولوجود أكثر من جهة مهتمة بها استعمل لأول مرة النص الموجود فى القانون بإمكان انتداب قاض للتحقيق .. وانتدب محمود شكرى ليحقق فى هذه القضية وأُدين المتهم وحكم عليه . ويتولى الملك فؤاد العرش ويطلب من وزير الحقانية (العدل حاليا) قاضيا ليرأس قسم القضايا فى الخاصة الملكية فيقدم الوزير إليه كشفا بثلاثة قضاة منهم اسم القاضى محمود شكرى فيختار الملك محمود شكرى ليتولى رئاسة قسم القضايا بالخاصة الملكية ويتدرج فى المناصب وكيلا للخاصة الملكية ثم ناظرا لها ولم يبلغ من العمر الأربعين عاما



إبراهيم شكرى طالب كلية الزراعة

ويمنحه الملك فؤاد رتبة الباشوية ويبقى فى منصبه عدة سنوات وعندما أحس بتدخل القصر (السراى) فى السياسة ، طلب من الملك إعفاءه من منصبه وأجابه الملك واختير وزيرا للمواصلات فى الوزارة الانتقالية التى شكلها يحيى باشا ابراهيم سنة **١٩٢٤** م وهى الوزارة التى أجرت أول انتخابات برلمانية نزيهة فى مصر وعرف عنها بأنها الوزارة التى أجرت انتخابات سقط فيها رئيسها الباشا أمام مرشح الوفد الذى لا يحمل رتبة أو لقبًا . ويعين محمود شكرى بعد انتهاء فترته فى الوزارة عضوا فى مجلس الشيوخ . ويشعر بالفراغ الكبير ويقرر أن يعمل فيبيع بضعة أفدنة له فى قرية النعناعية وهى قرية من قرى المنوفية ويدفع ثمنها مقدما لقطعة أرض مستصلحة فى منطقة شربين ويبدأ فى زراعة الأرض . وفى ذلك الوقت كان طلعت حرب باشا يناضل من أجل استقلال مصر الاقتصادى ويطلب محمود شكرى ليعمل معه فى سبيل تحقيق هذا الهدف ويلبى محمود شكرى نداء مؤسس بنك مصر فيساهم معه بماله وجهده وعندما قرر طلعت حرب باشا إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى لم يجد غير محمود باشا شكرى ليكون أول مدير لهذه الشركة ويشرف على بناء مصانعها وعندما ينتهى من الإنشاء ويبدأ إنتاج شركة المحلة ينعم الملك فؤاد برتبة الباشوية على طلعت حرب ..

وكانت سنة **١٩٣١** م ذروة الأزمة الاقتصادية والتى كانت آثارها تعرض غالبية زراع مصر إلى ظروف قاسية مما جعل الحكومة تفكر فى إنشاء بنك التسليف الزراعى واختير محمود شكرى أول رئيس لمجلس ادارة بنك التسليف الزراعى ومكث مديرا لهذا البنك خمس سنوات أنشئ خلالها للبنك فروع فى الأقاليم وبعد أن انتهت مدة محمود شكرى فى رئاسة بنك

التسليف الزراعى انضم ثانية إلى مجموعة بنك مصر فرأس شركة مصر للحرير بدمياط والتى انتقلت بعد ذلك لحلوان وأصبحت أكبر مصانع النسيج الرفيع .. ويستمر رئيسا لها مدة ثمانية عشر عاما ويشارك فى خلال هذه المدة فى إنشاء شركة كفر الدوار وكثير من الشركات الأخرى ويستمر محمود شكرى فى كفاحه من أجل استقلال مصر الاقتصادى مع مجموعة بنك مصر.. وكان الرجل بعيدًا عن العادات السيئة المنتشرة فى ذلك الوقت فكان لا يشرب الخمر ولا يحب السجائر وكان العمل بالنسبة له شيئا مقدسا وتميز بالجدية والإخلاص والصدق .

فى أسرة تلك صفات عائلها خرج إبراهيم شكرى إلى النور فى يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٦م وتنتقل الأسرة إلى حلوان وتمكث بها عدة سنوات ولا تلبث الأسرة أن تنتقل بعد ذلك لتقطن بضاحية الزيتون ويدخل إبراهيم شكرى مدرسة حلمية الزيتون الابتدائية وكانت منشأة حديثا فى سنة ١٩٢٣ وفى مدرسة الحلمية الابتدائية خرج إبراهيم مع زملائه متظاهرا لأول مرة فى حياته مساندا سعد زغلول والوفد ضد طلبات الانجليز بسحب الجيش المصرى عقب مقتل السردار وتكرر خروجه مع المظاهرات الوطنية .. وكانت طبيعة عمل الوالد تفرض عليه الانتقال إلى أماكن مختلفة وبالتالى كانت الأسرة تنتقل إلى أماكن مختلفة . وبالطبع التحق ابراهيم شكرى بمدارس مختلفة فانتقل لمدرسة شبرا الابتدائية ومكث بها فترة . وبنى الوالد منزلا للأسرة بمنطقة منشية البكرى فانتقل إلى مدرسة مصر الجديدة ونال منها شهادة الابتدائية .. وفى المرحلة الثانوية التحق بمدرستين : الأولى مدرسة تتبع الأوقاف الملكية وهى المدرسة الثانوية الملكية (وسميت بعد ذلك بمدرسة الخديو اسماعيل) .. والثانية مدرسة القبة

الثانوية بعد افتتاحها بالقرب من منشية البكرى وينال من مدرسة القبة الثانوية شهادة البكالوريا .. وحفظ إبراهيم وهو صغير جغرافية القاهرة بانتقاله إلى مدارس مختلفة فى أماكن مختلفة وكأن القدر أراد أن يقول له هذه هى أرضك فادرسها جيدا .. فعليك وعلى إخوانك من شباب مصر عبء إخراج المحتل الانجليزى منها .

وفى مدرسة القبة الثانوية كان نضجه الوطنى .. هناك سمع نداء أحمد حسين : يا شباب **٣٣** كن كشباب **١٩** فلبى النداء .. وشارك فى توزيع طوابع مشروع القرش الذى دعا إليه الاستاذ/ أحمد حسين واندمج فى حركة مصر الفتاة وواظب على قراءة صرختها المدوية فى جريدتها .. ويقرأ كتاب عودة الروح لتوفيق الحكيم فيتأثر به ويعيد قراءته مرة ومرات . وتتوالى الحوادث التى تغير من حياته الحاضرة والقادمة ففى سنة امتحان البكالوريا تعلن جريدة الأهرام عن رحلة تنظمها خارج البلاد وتاق للاشتراك فى هذه الرحلة ليرى العالم خاصة أنه هو الوحيد من بين إخوته الذى لم تتح له فرصة السفر خارج مصر .. فكل الإخوة الكبار التحقوا بالمراحل التعليمية قبل الجامعية بمدارس فرنسا وعندما أعلن لوالده عن رغبته فى الاشتراك فى الرحلة علق موافقته على السفر بنجاحه فى البكالوريا وظهرت النتيجة وكان اسم ابراهيم شكرى من الناجحين فنفذ والده وعده وأشركه فى رحلة الأهرام التى كانت تشمل عدة بلاد منها ايطاليا والنمسا ورومانيا والمجر وتركيا ثم كانت العودة عن طريق لبنان .. وكانت لهذه الرحلة أثرها الذى غير مجرى حياته فقبل السفر مع الرحلة كان يفكر فى أن يدخل إحدى ثلاث كليات : كلية الهندسة أو الكلية الحربية أو يدرس بالأزهر الشريف .. ولكن ما شاهده برحلته من فارق كبير بين حياتنا

وحياة البلاد التى زارها وخاصة الريف .. ونتيجة لقراءاته المتعددة وخاصة جريدة «الصرخة» لسان حال مصر الفتاة . تغيرت آراؤه . ودخل كلية ليست من هذه الثلاث التى فكر فيها .

فكل هذه المؤثرات جعلته يحدد دوره بجانب هؤلاء الفلاحين الذين لم يأخذوا من الحياة إلا الجزء الشاق فيها .. ورجع من الرحلة ولديه تفكير محدد بأن عليه أن يختار دراسته الجامعية فى الكلية التى تتيح له التواجد وسط مجاميع الفلاحين ليقوم برسالته نحوهم .. واندهش الوالد عندما سأله عن الكلية التى يرغب الالتحاق بها وأجابه : كلية الزرعة . ولكنه مع دهشته لم يعارض .. فبعد تفكير سريع رحب بالفكرة . فأخيرا يتجه أحد أبنائه لدراسة الزراعة ويمكنه بذلك الإشراف على الأرض التى يمتلكها فى منطقة شربين .. وقال الوالد لابنه ما دام الأمر كذلك احزم أمتعتك لتسافر باكر معى إلى شربين .. وسافر ابراهيم إلى شربين حيث تعيش شريحة من مجاميع الفلاحين المحرومين من أبسط سبل الحياة الكريمة .. ولم يعد منها إلا مع بداية السنة الدراسية الجامعية وكانت فى نفس الوقت بداية مرحلة جديدة له كلها عطاء لمصر عامة .. ولمجاميع الفلاحين خاصة .. وفى الجامعة .. فى كلية الزراعة كان اللقاء .. اللقاء مع زملائه من أعضاء حركة مصر الفتاة . وقد اشتد ساعد الحركة وأصبح تأثيرها على الأحداث فى مصر واضحا وانتشرت مبادئ مصر الفتاة بين طلاب الجامعة المصرية .. هذه المبادئ التى اقنعت شباب مصر بأن خير سياسة هى سياسة المواجهة . مواجهة الانجليز والحكومة وأيضا مواجهة الزعماء .

وحانت ساعة المواجهة لتثبت مصر الفتاة للآخرين من أبناء مصر وكذلك الانجليز انها جادة فى دعوتها للجهاد من أجل استقلال الوطن وأن

روح ثورة ١٩١٩م التى تصدت للامبراطورية التى خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة تسرى فى أجسادهم جميعا ، وأن الموت فى سبيل الوطن هو أرفع الأوسمة وأعلاها . وحدث أن صرح السير صموئيل هور وزير المستعمرات البريطانى وهو يهودى صهيونى : بأن بريطانيا لا توافق حاليا على رجوع دستور ١٩٢٣م . وفى الاحتفال بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥م تحول الهتاف إلى : «يسقط السير صموئيل هور» فأصدر الضباط الانجليز أوامرهم بضرب المتظاهرين فسقط أحد العمال شهيدا .. وفى صبيحة اليوم التالى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كان إعلان الثورة .. ثورة طلاب مصر بزعامة أعضاء مصر الفتاة : إبراهيم شكرى وعبدالمجيد مرسى وعبدالحكم الجراحى وحماده الناحل ومحمود مكى وكمال سعد وغيرهم من أبناء مصر الفتاة .. وارتفع شعار مصر الفتاة الخالد عاليا مجلجلا يردده طلاب مصر : «مصر فوق الجميع» وكذلك «يسقط السير صموئيل» و«يسقط الانجليز» وتدفقت جموع الطلاب قاصدة القاهرة .. وتسلح الطلاب بفروع الأشجار وقطع البازلت وتسلح ابراهيم شكرى بقطعة من الحديد وتراجع البوليس أمام المظاهرة وتركها تمر إلا أن الحكمدار الانجليزى أصدر أوامره الصارمة أن لا تصل المظاهرة إلى قلب القاهرة حتى لو كان ثمن ذلك استخدام الرصاص .. وبمجرد تحرك الطلاب على كوبرى عباس أطلق الكونستبلات الانجليز الرصاص على الطلاب فهذه هى فرصتهم للانتقام من الهتاف بسقوط بريطانيا ووزيرهم .. وسقط عبدالمجيد مرسى وعبدالحكم الجراحى مع الطلقات الأولى ورأى إبراهيم شكرى رجل البوليس الانجليزى الذى قتل زميله عبدالمجيد مرسى فاندفع اليه بقطعة الحديد على يده التى تطلق الرصاص على زملائه فصرخ الانجليزى وسقط

منه مسدسه .. ولمح انجليزى آخر إبراهيم شكرى وهو يضرب زميله فصرخ فى وجهه وأطلق عليه الرصاص .. وسقط ابراهيم شكرى على الأرض ودماؤه تنزف على فخذه وتقع عيناه على زميله عبدالمجيد مرسى فيزحف للاقتراب منه ويظل يزحف حتى يلامسه وعندها ذهب فى غيوبة تامة ويسرع المفتش الانجليزى وجنوده بترك المكان ليبلغ حكمدارهم بانهم أعطوا طلاب مصر درسا ومنحوا بعضهم وسام الشهادة .. ويترك الانجليز المكان بعد أن أصبح همّ الجميع بما فيهم ضباط البوليس المصرى نقل الجرحى من بنى مصر وأملها فينقل عبدالحكم الجراحى إلى المستشفى فى سيارة خاصة .. وينقل عبدالمجيد مرسى وابراهيم شكرى على ظهر عربة كارو .. وبدأت عربة الكارو رحلتها نحو «قصر العينى» .. وأعادت حركتها العنيفة ابراهيم شكرى إلى صوابه فيمتلكه الحماس ويهتف من أعماق قلبه (يسقط هور .. تسقط انجلترا .. مصر فوق الجميع) .. وعبثا حاول زملاؤه أن يحملوه على الكف عن هذا الصياح ليدخر ما بقى من دم وحيوية . ولكن ابراهيم شكرى راح يرد على ذلك بهتافه المستمر «نموت وتحيا مصر» ومرة أخرى راح فى غيبوبة تامة . وفى المستشفى يفارق عبدالمجيد مرسى وعبدالحكم الجراحى الحياة ويستطيع الأطباء إنقاذ ابراهيم شكرى ليكون مثلاً حيًّا على عظمة عطاء أبناء مصر .. ويخرج من المستشفى بلقب جديد .. لقب «الشهيد الحى» .. ويقول بعد إنقاذه (لقد وهبنى الله حياة جديدة أقسم أننى سوف أهبها كلها لمصر) وقد وفّى بقسمه . ولا تذهب دماء ابراهيم شكرى التى نزفت هباء ولا أرواح الشهداء ، فقد تراجعت بريطانيا وخشيت أن تتكرر ثورة ١٩١٩ مرة أخرى فطردت وزيرها صموئيل هور وجاء خلف له ليعلن أن بريطانيا لا يمكن أن تتدخل فى شؤون مصر

الداخلية وان الشعب المصرى حرٌّ فى اختيار الدستور الذى يرضاه .

وثبت خطأ الانجليزى الذى أعطى الأمر باطلاق الرصاص على بنى مصر .. على طلابها فهو بهذا الأمر قد بدأ المعركة من جديد «معركة الحرية» .. ولم ينهها .. وأثبت نجاح حركة مصر الفتاة التى واصلت المعركة ولم تترك الشعلة من يدها إلا لشباب الجيش من الضباط الأحرار الذين ثاروا فى يوليو ١٩٥٢ وهم الذين تربوا بين أحضانها وخاصة قائدهم جمال عبدالناصر .

ويقوم ابراهيم شكرى بدور خالد فى الحركة الوطنية وفى إذكاء الشعور الوطنى فيبذل ماله وجهده من أجل مصر .. فيدعم حركة مصر الفتاة .. ويبنى المدرسة والمستشفى والجمعية التعاونية والمسجد فى مدينة شربين .. ويناضل من أجل أن تكون فلسطين عربية فيمول كتيبة مصطفى الوكيل التى قرر الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) إرسالها إلى فلسطين لتشارك فى معركة تحريرها عام ١٩٤٨ وقد تحمل ابراهيم شكرى تجهيز الكتيبة بمفرده بدءًا بلبس الجندية وسلاح المتطوع وزاده إلى وسيلة السفر وكانت بالطائرات .. فكان بحق كما قال الزعيم أحمد حسين نموذج الثرى الذى يبذل ماله من أجل وطنه وأمته .. وناضل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .. هدفه من الالتحاق بكلية الزراعة فيكون نضاله تحت قبة مجلس النواب مطالبا بالإصلاح الزراعى من أجل جموع الفلاحين البؤساء . ويجاهد ابراهيم شكرى تحت قبة المجلس ليعبر بصدق عن مبادئ الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) فهو نائبه الوحيد .. هذه المبادئ التى لو قارناها بمبادئ ثورة يوليو .. لخرجنا بنتيجة واحدة أن ما نفذته ثورة يوليو من مبادئ هى مبادئ

طالب بها وجاهد من أجلها حزب مصر الاشتراكى (مصر الفتاة) ونائبه فى البرلمان (إبراهيم شكرى).

اعتقال النائب الاشتراكى

ضاق الملك فاروق ذرعا بمواقف إبراهيم شكرى المتعددة تحت قبة مجلس النواب ومن مقالاته بجريدة (الشعب الجديد) وصمم الملك على التخلص من معارضته باعتقاله .. ووجدت رغبة الملك هوى لدى الحكومة الوفدية .. فقد قدم إبراهيم شكرى مشروعات بقوانين كثيرة آخرها مشروعات قوانين بإلغاء القيود الواردة على حرية الصحافة .. فكان انتهاز فرصة كتابة الأستاذ إبراهيم شكرى مقالا بجريدة الشعب الجديد فى العدد الصادر يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٥١م إلى الأستاذ أحمد حسين بمناسبة القبض عليه واتهام إبراهيم شكرى بالعيب فى الذات الملكية ورفع الحصانة البرلمانية عنه والقبض عليه.

وتبدأ قصة اعتقال الأستاذ إبراهيم شكرى ببلاغ تقدم به الوزير عبدالفتاح حسن إلى النيابة يطلب فيه التحقيق معه فى مقال نشر بالجريدة الاشتراكية (الشعب الجديد) فى العدد الصادر يوم الخميس ٢٦ يونيه ١٩٥١م تحت عنوان «ركن المجاهد». ولم يكتف معالى الوزير بهذا القدر من التبليغ بل ذهب إلى حد إعطاء التكييف القانونى للتهمة .. فذكر للنيابة أن هذا المقال يتضمن عيبا فى الذات الملكية معتقدًا أنه يقيد النيابة بهذا الوصف الخطير ويلزمها باتخاذ الإجراءات التى يتطلع اليها .. وتحقق له

ما أراد .. فما أن تلقت نيابة الصحافة هذا البلاغ حتى سارعت بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن ممثل الأمة وعضو مجلس النواب الذى اتهمه وزير الداخلية ووضح من هذه السرعة أنهم ضاقوا من نضال إبراهيم شكرى وقرروا اعتقاله .. فقد كان يجب على النيابة أن تتريث فى طلب رفع الحصانة وأن تسلك المسلك الطبيعى فى هذه الأمور .. وهو يبدأ بسؤال رئيس التحرير المسئول عما ينشر فى الجريدة وحتى يتحقق من كاتب المقال ومن شخصية إبراهيم شكرى الممهورة باسمه موضوع التحقيق .. وهل هو إبراهيم شكرى نائب شربين أو إبراهيم شكرى آخر ..

ثم يطلب رفع الحصانة إذا وجد لذلك محلا .. لكن التعليمات قد صدرت إلى الأستاذ أبوشنيف رئيس النيابة فكيف يتأخر ؟ !

فقد قدر رئيس النيابة أن اتخاذ الطريق الطبيعى قد يؤخر اعتقال النائب الاشتراكى .. والملك والوزارة يهمها أن يتم الاعتقال بسرعة لذلك بادر رئيس النيابة بطلب رفع الحصانة أولا وقبل اتخاذ أى إجراء . وما أن وصل كتاب وزارة العدل بطلب رفع الحصانة حتى عرض على اللجنة التشريعية بمجلس النواب فى اجتماعها العاجل بالاسكندرية للنظر فى قوانين الصحافة .. وعارض الأستاذ ابراهيم شكرى فى رفع الحصانة البرلمانية عنه مقررا أن الحصانة البرلمانية إنما شرعت لمثل هذه الحالة بالذات .. فهو نائب معارض يهاجم تصرفات الحكومة ويقدم مشروعات القوانين التى لا تتفق وسياستها وأن آخر هذه المشروعات .. مشروع القانون بإلغاء القيود الواردة على حرية الصحافة .. وقال إن الإتهام الموجه إليه مقدم من الحكومة ووزير الداخلية بالذات بقصد الانتقام منه وتعطيله عن

القيام بواجبه البرلمانى فى خدمة الشعب والدستور والحريات .

وقد تولى الأستاذ عبدالفتاح حسن الرد عليها أمام اللجنة التشريعية مع أن حضرته ليس وزيرا للعدل ولكنه وزير الداخلية صاحب الاتهام الذى يريد تعقب نائب الشعب حتى يغلق عليه أبواب السجن .

وذكر الوزير الصريح الذى لا يعرف الالتواء أن النائب المحترم يظن أنه يراد اعتقاله وهو وهم لا أساس له !

وانتهى اجتماع اللجنة بالموافقة على رفع الحصانة عن نائب الشعب إبراهيم شكرى وطلب نائب الاسكندرية الأستاذ ابراهيم طلعت النص على وجوب الرجوع إلى مجلس النواب للحصول على إذن جديد إذا رؤى القبض عليه .. لكن المجلس لم يوافق على هذا الاقتراح وأمر برفع الحصانة بلا قيد ولا شرط .

ومنذ أن رفعت الحصانة عن نائب الشعب إبراهيم شكرى وهو يتصل برئيس نيابة الصحافة ليبدأ التحقيق وكان ممثل النيابة يمهله المرة بعد المرة إلى أن سافر رئيس النيابة الأستاذ/ أبوشنيف إلى الاسكندرية ثم عاد صباح السبت ١٨ يوليو سنة ١٩٥١ وطلب وجوب حضور إبراهيم شكرى فى التو واللحظة وإلا فإنه سيصدر أمره باحضاره مقبوضا عليه ! ! وطبعا كان موقف أبوشنيف الأخير نتيجة لتعليمات صدرت إليه عند زيارته للاسكندرية . وفى اليوم التالى .. الأحد الموافق ١٩ يوليو سنة ١٩٥١ حضر إبراهيم شكرى من شربين وتوجه على أثر وصوله إلى نيابة الصحافة ومعه الأستاذ الأمير موسى المحامى لكن النيابة رفضت حضور المحامين بحجة سرية التحقيق مع أن المقال موضوع التحقيق نشر على الملأ وقد تداولته

آلاف الأيدى .. وبعد دقائق من وصول إبراهيم شكرى إلى النيابة صدر الأمر بالقبض على نائب الشعب .. وتقدمت النيابة هذه المرة خطوة جديدة فى عالم السرعة فلم تعلنه بتقرير الاتهام عقب وصوله إلى السجن كما هو متبع .. وإنما سلمت له عقب وصوله إليها تقرير الاتهام مكتوبا ومعدا من قبل .. وهو يتضمن تقديمه إلى قاضى الإحالة بتهمة العيب فى الذات الملكية وتمجيده ما حبس من أجله الأستاذ أحمد حسين وهو العيب فى الذات الملكية .

ومما يذكر أن سبب الاستدعاء المفاجئ للتحقيق هو أن مشروعات النائب إبراهيم شكرى الخاصة بإلغاء القيود الواردة على حرية الصحافة كانت معروضة على مجلس النواب فى اليوم التالى للقبض عليه .. فلقد كان من المقرر أن تناقش مشروعات إبراهيم شكرى فى يوم **١٩** يوليو سنة **١٩٥١** م .. لذلك أصدر رئيس نيابة الصحافة أمره باستدعاء إبراهيم شكرى فى يوم ١٨ يوليو سنة **١٩٥١** م .

ولم يكتف بذلك بل قرر حبسه احتياطيا ومن المعلوم أن الحبس الاحتياطى لم يشرع إلا ليكون إجراء من إجراءات التحقيق .. فلا يؤثر المتهم على الشهود أو جمع الأدلة .. أو ليكون إجراء وقائيا خوفا من فرار المتهم وكلا العنصرين لا يتوفر بالنسبة لإبراهيم شكرى ولكن كان الغرض .. غرض الملك والحكومة ونيابة الصحافة هو منع إبراهيم شكرى من تأدية واجبه فى خدمة الشعب والدستور والحريات .

وإليك المقال الذى قبض على ابراهيم شكرى بسببه وهو بعنوان : «أحمد حسين» .

« وأخيرا تجد نفسك بين أربعة جدران لا تستطيع حراكا يا من اشتهرت بالحركة والنشاط .. وإنك لمجبر على استنشاق هواء السجن الراكد وقد هويت دائما الهواء الطليق .

وإن الظلام ليكتنفك من كل جانب فلا تستطيع أن تتركه إلى النور وإنك لتبحث عن القلم والقرطاس بين يديك فلا تجد إلا الأغلال .

وأخيرا تلتفت لتبحث عن أولادك وزوجك فلا تجدهم حولك .. وإنك لا تستطيع أن تملى عينيك من رؤية وليدك « مجدى » والذى لا أدرى إن كنت تمكنت من مشاهدته قبل أن يغيبوك فى السجن أم لا .

إن كل هذا وغيره قد يظنه البعض عذابا .. وإنهم قد نالوا منك .. فدعنى أتحدث إليهم بالحقيقة وقد عرفتك وخبرتك طوال سبعة عشر عاما .. دعنى أقول لهم : إن كان فى هذا البلد رجل واحد يشعر براحة الضمير واطمئنان القلب وهدوء النفس ويمارس كل صنوف السعادة الروحية فهو أنت .. يا أحمد .. وإن كان هناك شىء يحيرك فهو الطريق الأسرع فى بذل الروح كلها فى سبيل نصرة الشعب وحرية الشعب وكرامة الشعب .

وليعرفوا جيدا أنك القائل منذ عشرين عاما وما السجن ؟ ! .. وإنك اتخذت دائما « رب السجن أحب إلىّ مما يدعوننى إليه » شعارا لك .

وبعد : يا زميلى أحمد : إنى لأعرف أن الشيطان قد عجز عن استهوائك ولكنه قد لا ييأس من أن يستحضر لك صورة قد تزعجك وهى أن سجنك قد يفت فى عضد زملائك ومؤيديك .

فلتسمح لى ــ أيها الزميل الأكبر ــ أن أقول لك الحقيقة أيضا ولو اعتبرها بعض الزملاء عدم لياقة منى بالنسبة لك .. إننا ننظر إليك وكأنك تقضى شهرا من شهور العسل وأنك تتنزه .. والذى أود أن أصرخ به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوربا أيضا يمكن أن تسمعه أنت فتكبر ويسمعه الشعب فيهلل .. ويسمعه الحكام فيرعبوا .

إننا نعتبر قضاء الشهور فى السجون لذة تفوق شهر العسل وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها وأننا أعددنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه فحسب إنما لشىء آخر يهون على الصابرين المجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين .

«ابراهيم شكرى»

* * *

والواقع أن السبب الحقيق للاعتقال هو رغبة الملك التخلص من نضال إبراهيم شكرى تحت قبة مجلس النواب وعلى صفحات جريدة «الشعب الجديد» . وعندما رفع مجلس النواب المصرى الحصانة عن النائب إبراهيم شكرى وسجن بتهمة العيب فى الذات الملكية .. نشرت جريدة الشعب الجديد فى عددها التاسع عشر الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥١ م تحقيقًا بعنوان كل شىء عن النائب الاشتراكى السجين أنقله كما هو ليكون صورة حية صادقة عن نضال ذلك المصرى العملاق يقرؤها شباب اليوم كما قرأها شباب الأمس وشيوخ اليوم .. قال التحقيق :

«وحانت الساعة لننشر على الناس الصفحات المطوية .. التى كان إبراهيم شكرى يعمل على أن تظل فى الكتمان .. أما الآن وقد شاءت

الظروف أن يغيب إبراهيم شكرى فى السجن فلم يعد ملكا لنفسه بل أصبح ملكا لهذه الأمة ولن يمنعنا من الكتابة عنه .. لن يستطيع بتواضعه أن يحول بين القلم وبين إبراز هذه الشخصية الطاهرة وحقيقتها الناصعة أن الشعب يجب أن يعرف عن سجينه كل شىء .

لقد سمع عنه نائبا فى البرلمان يدوى صوته دفاعا عن الفضيلة والأخلاق والشرف والتقاليد عندما هاجم الحفلات الداعرة والماجنة .. وحمل على خلاعة الكبراء واستهتارهم وإسرافهم وسمعته الأمة وهو يدافع عن الفلاحين بطلب إعادة توزيع الثروة العقارية وتحديدها بخمسين فدانا ولا يزال قانونه الذى اقترحه لهذا الغرض فى لجان مجلس النواب يتعثر .

وسمعته الأمة وهو يدافع عن العمال فيطلب إزالة التفرقة بين العمال الزراعيين والصناعيين ويقدم قانونا جديدا للنقابات يجعل حق الإضراب مشروعا والانضمام للنقابات إجباريا ويرفع يد الحكومة عن التدخل فى شؤون النقابات أو السماح بتأليفها ويضع الأسس القوية لتأليف الاتحادات الإقليمية التى هى الدعامة الكبرى لنهضة العمال والاشتراكية ولا يزال قانونه الذى إقترحه لهذا الغرض فى لجان مجالس النواب يتعثر (نفذ بعد قيام ثورة يوليو) .

وسمعته الأمة وهو يطالب بإلغاء الألقاب والرتب .. وجعل التسوية بين المصريين التى ينص عليها الدستور حقيقة مقررة .. ولا يزال مشروعه فى هذا الصدد فى لجان مجلس النواب يتعثر (نفذ بعد قيام ثورة يوليو) .

وسمعته الأمة مطالبا بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ منذ اليوم الأول ولا يزال مشروعه الذى قدمه لهذا الغرض فى مكتب رئيس مجلس النواب (نفذ مشروعه والغيت المعاهدة بعد ذلك) .

وسمعته الأمة مطالبا بحرية الصحافة .. منددا بالقيود التى يراد فرضها عليها . ورأته الأمة مكافحا على رأس المكافحين حتى انزاحت الغمة وأحبطت المكيدة ولكن إبراهيم شكرى لم يقنع وأبى إلا المضى فى رفع القيود القديمة البالية .. ولا تزال قوانينه فى لجان المجلس تتعثر بل لقد عملت الحكومة على تقديم البلاغ الذى أدى إلى رفع الحصانة عنه .. للحيلولة بينه وبين المضىّ فى نظر هذه القوانين والدفاع عنها .

وسمعته الأمة فى كل مناسبة يدافع عن الشعب وحقوقه وينعى الإسراف والتبذير .. سمعته الأمة يردد كل صيحات الاشتراكية الحقة داخل المجلس .. وتعلقت القلوب بإبراهيم شكرى وبعد أن كانت شربين وحدها هى التى تعرف حقيقة نائبها الذى قدمته للأمة .. أصبحت الأمة كلها تعرف من شأن إبراهيم شكرى النائب ما لم تعرفه من شأن نائب آخر .

ولقد حان الوقت لتعرف الأمة كلها .. بل لتسمع الدنيا كلها كيف وصل هذا الشاب إلى ما وصل إليه .. بأى أخلاق وبأى فضائل .. وبأى إخلاص وبأى استعداد للبذل والتضحية .

ابن محمود شكرى :

إن أول ما يجب أن تعرفه أيها الشعب إن لم تكن تعرف أن إبراهيم شكرى هو ابن محمود شكرى ويظن أقوام أن ذلك يمكن أن يكون مغمزا أو مطعنا فى إبراهيم شكرى بزعم أنه إقطاعى عريق .. مع أن ذلك هو آية فخار إبراهيم شكرى وفخار أبيه فإن يكن إبراهيم شكرى ابن رجل من أغنياء القطر كما يزعمون .. وابن رجل من رجال الأعمال الذين تقلدوا أكبر المناصب فى البلاد .. تولى الوزارة وكان ناظرًا للخاصة الملكية .. وكان

عضو مجلس الشيوخ وكان عضو ورئيس مجالس إدارات عشرات الشركات والدوائر .. كل ذلك كان قمينا أن يجعل من ابراهيم شكرى أرستقراطيا من هؤلاء الذين نكرههم ونحاربهم .. لو أن إبراهيم شكرى كان يسعى للمال .. لما كان فى حاجة إلى كبير جهد فالمال طوع يديه .. ولو كان فى حاجة إلى المنصب لواتته المناصب واحدا بعد آخر .. لو أنه أراد النيابة لاستطاع أن يحصل عليها بجاه أبيه ونفوذه .. لو أن ابراهيم شكرى أراد شيئا فى هذا البلد من أى نوع كان لاستطاع أن يحصل عليه عن الطريق المألوف .. الطريق الذى يعرفه السادة الكبار الأغنياء .. ولكن إبراهيم شكرى .. ينزل الآن فى السجن وهو النائب المحترم .. ويجلس فى حجرة متواضعة وهو الذى لو أراد لجلس على الحرير وتمنطق بالذهب .

ينزل السجن راضيا مرتاح الضمير مؤثرا إياه على كرسى مجلس النواب وعن الإقامة فى قصر أبيه .. لأن إبراهيم شكرى اختار لنفسه أن يكون فى خدمة الشعب وأن ينزل عن كل شىء من أجل هذا الشعب .. وهؤلاء الذين يظنون أنهم يتقولون على إبراهيم شكرى لأنه ينتسب لأب غنى .. جدير بهم أن ينحنوا إكبارا وإجلالا للغنى الذى ينفق ماله وحريته من أجل الشعب ولا يريد شيئا لم يكن باستطاعته أن يحصل عليه من غير طريق الجهاد أو التضحية والبذل . انضم إلى مصر الفتاة وهو طالب بمدرسة القبة الثانوية ولم يكد يدخل الجامعة حتى كان على رأس الطلاب فى سنة **١٩٣٥** م وهم يجاهدون فى سبيل إعادة الدستور والعمل على تحرير البلاد وفى **١٤** نوفمبر سنة **١٩٣٥** م خرجت الجامعة تهتف « مصر فوق الجميع » .. فليسقط السير « صموئيل هور » وعند كوبرى عباس قابل الكونستبلات الإنجليز جموع الطلاب وأطلقوا عليهم الرصاص فسقط عبدالحكم

الجراحى وعبدالمجيد مرسى .. وكان إبراهيم شكرى ممن سقطوا فى هذا اليوم ونقل مع الشهداء وترقب الجميع استشهاده من لحظة لأخرى .. ولكن الله شاء له أن يحيا ليكون معجزة على قدرة الله .. وليكون شاهدا حيًّا على دور الشباب فى هذا اليوم .

شهر العسل فى السجن :

فى سنة **١٩٣٧** م ولا يزال إبراهيم شكرى طالبا فى كلية الزراعة أبى إلا أن يتزوج إمعانا فى التحصن والعفاف .. فأصهر إلى أسرة كريمة محافظة ولم يكد يعقد الزفاف حتى وقع حادث الاعتداء على النحاس فسيق إبراهيم شكرى فى أيام الزفاف الأولى إلى سجن الاستئناف .. وفى السجن أمضى شهر العسل .

فى شربين :

وتخرج إبراهيم شكرى فى سنة **١٩٣٩** م من الجامعة وبدلا من أن يتخذ المدينة سكنا له ترك المدينة بصخبها وأضوائها .. وأسرع إلى شربين هو وزوجته وأولاده ليعيش مع الفلاحين وليكرس حياته من أجل الفلاحين .. وكان ذلك تصرفا من أعجب العجب فلم يحدث لشاب عصرى غنى أن يهجر المدينة وأن يقيم وأولاده فى الريف وينقطع إليه ليعمل فى أرض أبيه .

ومن هذه السنوات الأولى أرسل إبراهيم شكرى إلى الزميل أحمد حسين يحدثه عن بؤس الفلاحين .. وعن سوء حال هذه الترحيلات التى يجيئون بها من المنوفية لتعمل فى شمال الدلتا .. وأقسم أمام الله أن يكرس حياته لخدمة هؤلاء البؤساء .

مالك صغير مجتهد :

ويتصور أقوام عندما يسمعون ما يغدقه إبراهيم شكرى على الأعمال العامة أن إبراهيم شكرى مليونير عظيم .. وإلا فكيف يستطيع أن يهب ١٢ ألف جنيه لبناء مدرسة .. وكيف استطاع أن يعين الحزب بهذه الاكتتابات الضخمة من حين لآخر .. ولا يستطيع إنسان فى مصر كلها أن يتصور أن إبراهيم شكرى لا يملك سوى نصيبه الذى أعطاه له والده وهو ما يقرب من ثمانين فدانا فقد وزع والده ما يملك من أرض على أولاده فخص ابراهيم شكرى هذا القدر واستأجر باقى الأرض من إخوته وأقاربه .. أى أن إبراهيم شكرى مالك صغير يعمل بجد واجتهاد بالليل والنهار فى أرض يستأجرها .. يعمل لا ليكتنز الذهب والفضة .. يعمل لا ليذهب إلى أوربا ليصطاف أو لينفق على موائد القمار .. يعمل بنفسه ويزرع بيديه ويشقى ويكدح ليوزع ما نتج من هذه الأرض على الأعمال العامة .. وعلى هذه الحركة التى يؤمن بها .. ويؤمن بأنها ستسعد الشعب .

مدارس فى كل قرية :

وجه إبراهيم شكرى اهتمامه لنشر التعليم فى القرى التى يتألف منها مركز شربين بحيث أنه لم تعد هناك فى شربين قرية واحدة لا توجد بها مدرسة ابتدائية وليس لذلك مثيل فى أى بلد آخر من بلاد القطر . ويقيم إبراهيم شكرى فى القرية الخاصة بالأرض التى يستأجرها ولا يزيد تعداد سكان القرية على مائتى شخص أو أقل ولكنها عزبة سعيدة فإن بها مدرسة نموذجية قلما توجد فى بلدة كبيرة من حيث جمال مبانيها واستعدادها الكبير .

طبيب وممرضة :

وتعد الحكومة نظاما للعلاج الطبي فى الريف .. ولكن عزبة إبراهيم شكرى قد عرفت هذا النظام الاشتراكى منذ أمد بعيد .. فان أى قاطن بها يعوده الطبيب إذا مرض عيادة خاصة فإن ابراهيم شكرى قد اتفق مع طبيب ليلبى طلبات أهل العزبة ليلا أو نهارا .. وهناك الممرضة والحكيمة الدائمة التى تزور سيدات العزبة فى كل يوم وتقوم على خدمتهن فى حالة الولادة وتعتنى بأطفالهن وتقيم فى العزبة لتكون تحت تصرف من بها ليلا ونهارا مجانا .

المسجد :

وأنشأ المسجد وجعل مئذنته منارة كبرى ليقصدها الرائح والغادى .. وهو ليس بمسجد بل ألحقت به حمامات ودورات مياه صحية لاستعمال أهل القرية السعداء .

جمعية تعاونية :

وأنشأ إبراهيم شكرى جمعية تعاونية لأهل المنطقة تمدهم بكل ما يحتاجون وبأسهل طريق وأحسن طريق وفى غير استغلال .

كهربـــاء :

وأدخل النور الكهربائى لإنارة العزبة .. ولينير بيوت الفلاحين فهل رضى إبراهيم شكرى بعد ذلك كله .. لا إنه خجل .. خجل من العزبة بمبانيها القديمة وتمنى لو كان مالكها الوحيد ليهدمها هدما و يعيد بناءها على أحدث طراز ولكن ابراهيم شكرى ليس سوى مستأجر ولا يملك سوى جزء

من سبعة أجزاء من هذه القرية .. ومع ذلك فلن يطول الوقت حتى تكون أول عزبة نموذجية فى القطر المصرى كله .

واتجه نحو شربين :

ولم يقف نشاط إبراهيم شكرى عند حد الريف المحيط بشربين بل اتجه نحو المدينة وبدأ يلبى حاجاتها الاجتماعية .. فالمدينة فى حاجة إلى جمعية إصلاح فأنشأ جمعية للإصلاح تتولى مساعدة كل من يحتاج المساعدة فى البلد . والمدينة فى حاجة إلى مستوصف لأمراض الصدر .. فليتبرع إبراهيم شكرى بنقوده ويجمع نقودا من الأهلين .. وليسلموا المال لوزارة الصحة لتنشئ المصحة .. ولكن الحكومة لا تفعل شيئا ما دام الأمر قد وصل إليها والنقود قد وصلت إلى خزانتها .. ولذلك فإن إبراهيم شكرى يتعلم هذا الدرس فلا يعطى الحكومة نقودا بل ينفذ هذا المشروع فورا .

المدرسة الثانوية :

وعلى هذا الأساس أنشئت المدرسة الثانوية .. والتى تصلح لأن تكون كلية من كليات الجامعة وجمع إبراهيم شكرى ألفا أو الفين من أهل البلد ودفع هو الباقى اثنى عشر ألفا كاملة .. ولقد قدر وزير المعارف هذا الموقف .. فسافر إلى شربين ليفتتح المدرسة وليكرم النائب الاشتراكى رغم معارضة سراج الدين والحكومة .

هذا هو إبراهيم شكرى :

وقد بقى أن تعرف أيها الشعب أن لإبراهيم شكرى سبعة أبناء وبنات أى لو قسمت أرضه لما زاد ما يملكه كل واحد منهم أو منهن عن عشرة أفدنة

وبدلا من أن يفكر ابراهيم شكرى فى أولاده .. وبدلا من أن يعمل فى مضاعفة الثروة من أجلهم .. ينفق باليمين وينفق بالشمال كل قرش يصل إلى حوزته فى سبيل خدمة هذا الشعب .

فى زنزانة :

وينزل إبراهيم شكرى الآن فى زنزانة بعد ذلك كله ولسنا نحسب أن فى تاريخ البشر صورة يمكن أن تكون أروع من هذه الصورة فى التضحية والبذل والنزول عن كل شيء من أجل الآخرين .

وبعـــد :

سوف يفصل القضاء غدا فى التهمة التى حبس من أجلها إبراهيم شكرى وسوف يخرج منها بريئا إن شاء الله ، ولكن الشعب كله اليوم لا يسعه إلا أن ينحنى .. وينحنى أمام هذه الصورة النادرة من البطولة الرائعة .. فى وقت عز فيه الرجال .. وانعدمت فيه البطولة .. و« الاشتراكية » تقول للشعب القلق الحائر الذى فقد ثقته بالرجال والزعماء والقادة .. ها هو زميل .. زميل اشتراكى يعيد إليك الثقة بكل ما هو طاهر ونبيل وجليل .

فلا سبيل لليأس .. وإلى العلا .. إلى الأمام .. إلى النصر والحرية » .

* * *

كان يوم الأحد الموافق ٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ م يوما مشهودا فى تاريخ الحزب الاشتراكى وفى تاريخ مصر بالتالى .. احتشدت الأمة فى ذلك اليوم مرتين .. مرة فى المحكمة ومرة فى المؤتمر الوطنى بالمساء .. أما المحاكمة فإن

ما جرى فيها كفيل وحده بأن يجدد جهاد الحزب إلى أبد الآبدين ويظهر مدى إيمان الأمة بهذا الجهاد والكفاح .

جمـــوع :

فمنذ الصباح المبكر هرعت جموع من أعضاء الحزب وأنصاره إلى ساحة المحاكمة .. جموع جاءت من كل ناحية من نواحى القطر لتشهد أول محاكمة من نوعها فى التاريخ .. محاكمة نائب يمثل الشعب زجت به النيابة فى السجن لأول مرة فى تاريخ مصر كما يزج بالمجرمين وقاطعى الطريق فى الحبس الاحتياطى ووجد الجمهور أبوب المحكمة لا تزال مغلقة فجلسوا على الدرج ينتظرون افتتاح المحكمة وكل منهم جلس يطالع «الاشتراكية» الصادرة فى هذا اليوم .

خمسون محاميا :

وعندما جاء موعد نظر القضية تقدم خمسون محاميا على رأسهم الأستاذ/ فتحى رضوان للحضور مع إبراهيم شكرى .. ومرة أخرى لم يسجل التاريخ مثل هذا الحشد من المحامين يقفون إلى جوار متهم واحد .. وما المحامون إلا ممثلو الشعب الحقيقى فوقوفهم بهذا الإجماع إلى جوار إبراهيم شكرى يحمل دلالة التفاف الشعب حوله . وازدحمت القاعة بما لا مثيل له فى تاريخها حتى لقد احتل الجمهور قفص الاتهام وبالرغم من أن القاعة اتسعت لبضع مئات فقد ظل العدد الأكبر خارج القاعة فأحاط بها من بعد يستمع من النوافذ المفتوحة ما يترامى إلى سمعه من المرافعة .

سرية وعلنية :

وعندما جاء دور قضية إبراهيم شكرى طلب أحمد حسين أن تكون الجلسة علنية ليترافع بها بخصوص السرية فأعيدت الجلسة علنية .. فاحتشدت الحشود مرة أخرى بالقاعة .. وترافع أحمد حسين فيما يمكن أن يسمى بركن العلانية فى القضاء . وبعد فراغه من هذه المرافعة أصدر القاضى أمره بأن تكون الجلسة سرية فأخرج الجمهور من القاعة وبقى المحامون .. وسرعان ما اكتشفت المحكمة أن أكثر من مائة محام كانوا يملأون الجلسة .. ولذلك فقد كانت جلسة سرية علنية وصدر قرار القاضى الجليل الأستاذ ممتاز نصار (عضو مجلس الشعب الحالى) بالإفراج عن إبراهيم شكرى بكفالة قدرها خمسون جنيها وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات .. ورحب إبراهيم شكرى بالوقوف أمام محكمة الجنايات وأطلق سراح إبراهيم شكرى ليواصل نضاله وجهاده من أجل الشعب .

ولم يكد ينطق الأستاذ/ ممتاز نصار بقراره حتى دوت أرجاء المحكمة بالتصفيق والهتاف للقضاء العادل وللشعب وبسقوط الطغيان والظالمين .. وحمل إبراهيم شكرى على الأعناق وسط مظاهرة تكاد تشتعل من الحماسة والإيمان وتحولت محكمة الاستئناف إلى بوتقة تشع بالنور والحيوية وخيل للجميع أن الجدران والأحجار تشارك الشعب فى احتفاله بخروج ابن مصر العظيم ليواصل رسالته من أجل بناء حاضر ومستقبل أفضل لأبناء الكنانة .

وبرغم الاتهام بالعيب فى الذات الملكية ، وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات إلا أن هذا لم يشف غليل الملك فهو يريد أن يخرس ذلك الصوت العالى الذى اختار جانب البسطاء والمحرومين من أبناء الشعب المصرى ..

وحدث أن احترقت القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢م ويجد الملك فى حريق القاهرة فرصة للظفر بكل من أحمد حسين وإبراهيم شكرى ويتم القبض على أحمد حسين لكن ابراهيم شكرى يقرر الانتظار وعدم تسليم نفسه حتى يستكشف الجو فيترك منزله ويقيم عند ابن أخته الدكتور محمود فهمى ويجن الملك ويعنف وزير داخليته وضباطه .. لابد من القبض على إبراهيم شكرى وينشط البوليس المصرى ويتم القبض على إبراهيم شكرى وبعد القبض عليه فوجئ الناس فى اليوم التالى بقائمة كبيرة من الانعامات على عشرات من ضباط البوليس إظهارا للرضاء السامى عليهم بمناسبة القبض على النائب الاشتراكى .

ولم يكن هناك ما يكشف عن نفسية الملك السابق وما كان يحمله من ضغن ضد هذا النائب المجاهد أكثر من هذا التصرف الصبيانى وقد ذكرته السيدة / ناهد رشاد وصيفة الملكة وذلك فى التحقيقات التى أجريت معها بعد قيام الثورة .

قالت ناهد رشاد : إن الملك فاروق فى أحد الأيام خاطبها تلفونيا أكثر من أربع مرات وهو يسأل عن مرتضى المراغى وزير الداخلية فلما استرابت لكثرة هذه الأسئلة وسألته عما حدث .. إذا كان قد حدث فى مصر حدث خطير .. أجابها : (لقد قبض على إبراهيم شكرى) .

إن هذا الاهتمام وذلك الرد يوضح بجلاء الدور الخالد الذى أداه إبراهيم شكرى فى مقاومة الفساد والملكية والإنجليز .. والتمهيد لثورة يوليو .
ويستمر إبراهيم شكرى سجينا بعد حريق القاهرة حتى يتم عرضه على محكمة الجنايات بتهمة العيب فى الذات الملكية وتحكم عليه المحكمة بالسجن لمدة

ستة أشهر وتلى هذا الحكم فى يوم الإثنين الموافق ٢ يونية سنة ١٩٥٢م . وتضمن أن المحكمة تراعى فى تقدير العقوبة ماضى المتهم فى الجود بجزء غير يسير من ماله لإقامة دار للعلم تعود بالنفع وتنشر العرفان بين المصريين .

الفجر الجديد

انه يوم لا ينسى .. يوم نفضت فيه مصر اليأس عنها .. يوم توج فيه نضال أبناء مصر الوطنيين وكلل بالنجاح .. يوم أصبح ما حوكم بسببه بالأمس مصدر مجد وفخار .. يوم ثبت فيه أن شعلة الوطنية المقدسة لا يمكن أن تخمد أو تتوقف ولكنها راية يتسلمها جيل بعد جيل .

إنه ذلك اليوم الخالد .. يوم الأربعاء الموافق الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ الذى استيقظت فيه مصر من نومها على حدث عظيم .. إنه الثورة .. ثورة جيش قرر أن تكون وجهته الشعب ..

ثورة ليست وليدة هذا اليوم ولكنها وليدة لنضال زعماء مصر الوطنيين.. وليدة لثورة طلاب مصر سنة ١٩٣٥ .. وليدة لحصار الانجليز القصر الملكى وفرضهم النحاس باشا رئيسا للوزراء .. وليدة لحرب الأسلحة الفاسدة سنة ١٩٤٨م .. وليدة لرفض البرلمان قوانين العدالة الاجتماعية التى تقدم بها إبراهيم شكرى سنة ١٩٥٠م وسنة ١٩٥١م .

ففى ذلك اليوم الأربعاء الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .. إبراهيم شكرى سجين بتهمة العيب فى الذات الملكية ويسمع أنباء مثيرة .. أنباء لا تكاد تصدق ولكنها حقائق .. الجيش ثار واحتل مدينة القاهرة واللواء محمد نجيب أذاع نداء فى الإذاعة يعلن فيه بوصفه القائد العام للقوات المسلحة أنه قام بعمليات تطهير فى الجيش .

فى يوم الخميس ٢٤ يوليو .. تتوالى الأحداث المثيرة .. الجيش يفرض على الملك وزارة برئاسة على ماهر .. واللواء محمد نجيب يعلن أنه سيكون فى خدمة الدستور وأن الجيش سيكون جيش الشعب .

فى الجمعة ٢٥ يوليو .. إبراهيم شكرى فى سجنه يقرأ أجمل خبر .. إنه خبر اعتقال أحمد طلعت وابراهيم إمام والجزار ، رجال البوليس السياسى الذين لفقوا له ولزملائه المناضلين من أجل الحرية والاستقلال الكثير من التهم .. سبحان الله لقد شربوا من نفس الكأس .. وها هم يساقون إلى الاعتقال .

السبت ٢٦ يوليو .. الأحداث تجرى بسرعة .. فى كل يوم يتلقى إبراهيم شكرى نبأ جديدا ومثيرا .. اليوم تعتقل حاشية الملك .. إلياس اندراوس وانطونيو بولى .. وحلمى حسين .. ويوسف رشاد .. وحسن عاكف .. ويأتى الخبر الخطير فى منتصف ليل ٢٦ يوليو ، الملك فاروق يتنازل عن العرش لولى العهد الطفل أحمد فؤاد ويرحل من مصر إلى إيطاليا .. الحلم أصبح حقيقة .. منذ شهور قليلة كتب ابراهيم شكرى مقالا بعنوان : لن تفزعنا الحكومة بل سوف نسقطها .. وسقطت الحكومة ، وكتب مقالا ثانيا بعنوان مكانكم فهذا تعجيل بالثورة وصدقت قولته فالثورة قد قامت والشعب هتف يسقط الملك عدو الشعب ولا يتهم بالعيب فى الذات الملكية فالعهد تغير وتبدل .. وفاروق رمز السلطة والجبروت والطغيان يرحل من مصر ذليلا .

الخميس ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ .. تتذكر الثورة دعامتها وهم سجناء ! .. ابراهيم شكرى فى السجن .. كيف ؟ ! وهو من أبرز الذين مهدوا لقيام الثورة .. وكان القرار .. قرار الإفراج عن إبراهيم شكرى

ليمارس دوره من جديد .. وكان القرار تحية تقدير وعرفان من قادة الثورة .. ويخرج إبراهيم شكرى من سجنه إلى مقر قيادة الثورة .. ليقابل قائد الثورة المعلن اللواء محمد نجيب .. فلقد أفرج عنه ولكن لم يفرج عن أستاذه وزعيمه أحمد حسين .. ويذهب إبراهيم شكرى لمقابلة محمد نجيب ويتكلم معه بشأن الافراج عن أحمد حسين ولكنه لم يجده . وهناك يتعرف على القائد الحقيقى لثورة يوليو .. ولذلك قصة .. عندما لم يجد إبراهيم شكرى محمد نجيب فى مكتبه قال له ياور محمد نجيب هل تريد أن تتعرف على أخطر شخصية فى مجلس قيادة الثورة واستفسر إبراهيم شكرى عن هذه الشخصية فيشير إلى رجل أسمر طويل واقفا بعيدا ويفاجأ إبراهيم شكرى بهذا الرجل الأسمر يأتى ناحيته يسلم عليه قائلا : «أهلا أستاذ إبراهيم ألا تعرفنى .. أنا جمال عبدالناصر وقد كنت عضوا فى مصر الفتاة» .

* * *

ولم ينس إبراهيم شكرى واجبه نحو مجاميع الفلاحين من أبناء مصر فيتقدم إلى رجال الثورة بقانون تحديد الملكية الزراعية يجعلها لا تزيد عن خمسين فدانا للفرد .. وهو الذى قدمه إلى مجلس نواب سنة ١٩٥٠ وقال إبراهيم شكرى فى تقديمه للقانون : بزغ فى أفق مصر فجر نهضة جديدة بتنازل فاروق عن العرش تحقيقا لإرادة الشعب ممثلة فى حركة الجيش .. فزالت بزواله العقبة الكؤود التى كانت تعترض طريق كل إصلاح لحال المواطنين . وحق لكل مصرى اليوم أن يتطلع إلى قادة العهد الجديد ليحققوا له ما يمنى به نفسه من عيشة راضية تقيه وعياله شر الجوع والمسغبة .. فلا يتضور جوعا ويسير فى أسمال بالية بينما يغرق غيره فى أسباب البذخ والإسراف وصنوف اللهو الحرام ولا جدال فى أن إعادة توزيع

ملكية الأراضى الزراعية تعتبر حجر الزاوية فى بناء الحركة الإصلاحية فى بلادنا .. فمصر بلد زراعى قبل كل شيء يعيش غالبية سكانه على الزراعة وتعانى الكثير من المتاعب نتيجة سوء توزيع ملكية أراضيه .

ولقد كان إيماننا بهذه الحقيقة هو الذى حدا بنا إلى التقدم إلى مجلس النواب فى فبراير سنة ١٩٥٠ - أى منذ أكثر من سنتين - باقتراح بقانون ينظم إعادة توزيع الثروة العقارية الزراعية فى مصر توزيعا عادلا تطبيقا للمادة السادسة من برنامج الحزب الاشتراكى وكان أن تعثر هذا المشروع فى اللجان البرلمانية وكتب له الرقاد الطويل لأنه لم يكن يتسق وطابع العهد الغابر الذى يقوم على استغلال الشعب . أما اليوم فقد تبدل العهد غير العهد وأصبح الحال غير الحال وصار لزاما علينا أن نضع هذا المشروع من جديد تحت أنظار المسئولين مبينين ما فى تنفيذه من فائدة اقتصادية محققة ، وهى توجيه جانب كبير من رؤوس الأموال المصرية إلى ميدان الصناعة التى يجب أن لا نألو جهدا فى سبيل تنميتها وتنشيطها هذا إلى أن الأخذ به يحقق استقرارا اجتماعيا لا شك فى أننا ننشده جميعا ويحل مشكلة الملايين من الفقراء المعدمين الذين يجب أن يشعروا بعدالة العهد الجديد .

وفق الله أولى الأمر إلى جعل هذا المشروع الحيوى حقيقة واقعية حتى يعم الخير إخواننا الكادحين من أبناء الريف» .

والله أكبر .. ويحيا الشعب ! !

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ يتقدم إبراهيم شكرى إلى رجال الثورة بمشروع قانون بشأن نقابات العمال والذى سبق له التقدم به إلى مجلس النواب .

قال فى مقدمته لرجال الثورة : «قاست الطبقة العاملة فى العهد الغابر الكثير من صنوف العنت ولقيت الحركة النقابية مختلف العراقيل التى تحول بينها وبين النمو والإنتشار وتقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق أهدافها لخير العمل والعمال .

وقد وضعت الحكومات الرجعية عدة تشريعات عمالية لم يقصد من ورائها رعاية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة وإنما رموا إلى إيهام العالم الخارجى أن مصر تسير فى موكب الرقى والمدنية .

ولذا بادر الحزب الاشتراكى إلى تصحيح هذا الوضع بتقديم الاقتراحات لتعديل القوانين العمالية وفى مقدمتها قانون نقابات العمال .. فالنقابات هى حصن العمال الذى يرد عنهم كل اعتداء ، والسلطة الناطقة بلسانهم المدافعة عن مصالحهم ، فتقدمت إلى البرلمان بصفتى نائب رئيس الحزب الاشتراكى بمشروع قانون جديد لنقابات العمال يجعل من النقابات قوة حقيقية تعبر عن مصالح العمال وتصونها من كل تدخل بوليسى وما كان لعهد يقوم على كت والتسلط والطغيان أن يسمح لمثل هذا المشروع بأن يرى ضوء النهار .

والآن وقد زال هذا العهد البغيض وبدأ الناس يتنسمون ريح الحرية فإننى أطالب المسئولين فى إصرار بأن يصدروا هذا القانون حتى يشعر عمال مصر وهم عصب الأمة وشريان حياتها بجو جديد من العدل والإنصاف يدفعهم إلى زيادة انتاجهم والإقبال على أعمالهم بروح راضية ونفوس مطمئنة» .

والله أكبر .. ويحيا الشعب ! !

ويطلب مجلس قيادة الثورة من الأحزاب تطهير نفسها وإشهارها من جديد ويتقدم إبراهيم شكرى فى ١٥ يناير سنة **١٩٥٣** بطلب إشهار الحزب الاشتراكى إلا أن مجلس قيادة الثورة يصدر قرارا فى ١٦ يناير سنة **١٩٥٣** بإلغاء الأحزاب واستند القرار إلى أنها كانت سبب إفساد الحياة السياسية فى مصر .. واستثنى القرار الإخوان المسلمون باعتبارها جمعية .. ويفرج عن أحمد حسين .. وتخطو ثورة يوليو خطوات واسعة على طريق الإصلاح .. ويشعر أبناء مصر الفتاة بطمأنينة فلقد نفذت الثورة أغلب ما جاء ببرنامجهم .. فلقد قامت الثورة ولم تكن تملك برنامجا إصلاحيا فتبنت برنامج مصر الفتاة فنفذت الإصلاح الزراعى وحددت الملكية بمائتى فدان للفرد .. وطردت المحتل بعد أن طردت من قبله الملك الطاغية .. أى أن كل ما نشر بجريدة «الشعب الجديد» تحت عنوان الشعب يريد قد نفذته الثورة .. نعم لقد ترجمت الثورة مطالب أحمد حسين وإبراهيم شكرى من حلم إلى واقع وأصبحت إرادة الشعب فوق الجميع قولا وفعلا ..

وتنشئ الثورة هيئة التحرير ويعزف ابراهيم شكرى عن الانضمام إليها ولأن الثورة فى خطواتها الإصلاحية كانت تتجاوز أمورا كثيرة تتعلق بالحريات وقضية الديمقراطية عموما .. لذلك عندما دعى لانتخابات مجلس الأمة سنة **١٩٥٦**م تعمدت الثورة أن تمنع ابراهيم شكرى من الوصول إلى مجلس الأمة وذلك خوفا من أن يمارس دوره من جديد كديدبان يحمى مصالح الشعب فى الحرية والديمقراطية ولذلك قصة

فتحت الثورة باب التقدم للترشيح لعضوية مجلس الأمة وتقدم ابراهيم شكرى ليرشح نفسه لعضويته عن دائرة المنصورةوبعد أن أكد الدكتور عبدالغفار متولى سكرتير هيئة التحرير فى الدقهلية لابراهيم شكرى أنه لن

يرشح نفسه ثم فوجئ به يتقدم للترشيح قبل قفل الباب ويصدر قرار باخلاء الدوائر التى تقدم لها الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة وسكرتيرو عموم هيئة التحرير .. وبذلك حرم مجلس الأمة سنة ١٩٥٦ من صوت إبراهيم شكرى .

لقد كان يمكن لإبراهيم شكرى التقدم للترشيح فى إحدى دوائر الرأى العام فى القاهرة ولو كان قرار إخلاء الدوائر السابق ذكره كان قد صدر قبل قفل باب الترشيح .. ولكن صدوره بعد قفل باب الترشيح يؤكد النية المبيتة لمنع صوت إبراهيم شكرى من الوصول إلى مجلس الأمة وتدخل الثورة فى الخمسينيات معارك كثيرة وتطل الستينيات برأسها وقد زادت تلك المعارك الثورة قوة وصلابة وأكسبت قائد الثورة خبرة وحنكة .. وينشأ الاتحاد القومى ولا ينضم اليه إبراهيم شكرى .

ويقرر عبدالناصر أن يحقق حلم ابراهيم شكرى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للفرد ، فتصدر قوانين يوليو الاشتراكية . ويجد عبدالناصر لزاما عليه أن يحول الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى فيفعل .. وينضم إبراهيم شكرى إلى الاتحاد الاشتراكى بعد أن وجد أن نضاله من أجل أن تكون مصر المحتلة هى مصر المستقلة .. ومن أجل أن تكون مصر الطبقة المتميزة هى مصر العدالة الاجتماعية قد أصبح واقعا ويتلفت عبدالناصر حواليه اين إبراهيم شكرى من هذه الأحداث ؟ ! لابد أن يستفاد منه فهو من دعاة المجتمع الاشتراكى وحزبه هو أول حزب نادى بالاشتراكية النابعة من ديننا الحنيف .

ولذلك يصدر عبدالناصر قرارا بتعيين ابراهيم شكرى أمينا للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الدقهلية ويحدث أن يسافر جمال عبدالناصر فى رحلة

إلى خارج البلاد وعندما يعود يجد أن أمين عام الاتحاد الاشتراكى أصدر قرارا بتعيين شخص آخر بدلا من ابراهيم شكرى وهنا يثور الرئيس ويقول لا أحد غير إبراهيم شكرى أمينا للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الدقهلية ويرضخ أمين عام الاتحاد الاشتراكى لقرار زعيم الثورة الذى تربى بين أحضان مصر الفتاة وشرب من مبادئها .

ويرحل عبدالناصر إلى بارئه بعد أن أعطى أمته العربية آخر نفس فى حياته .. كان آخر عمل له التوفيق بين المقاومة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية .

رحل عبدالناصر بإيجابياته وسلبياته ولكن لا خلاف فى أنه كان منحازا إلى السواد الأعظم من الشعب .

لقد مات ميتة الأبطال وخرجت الجماهير فى مصر والأمة العربية وكل الدول المحبة للسلام تبكيه .. فكان يوم وفاته شهادة بعظمته .

ويتولى أنور السادات حكم مصر ويقوم بحركة التصحيح لاستخلاص الحكم لنفسه فقد كان معاونوه وقتذاك أكثر من ند له .

وكان مما ساعد السادات أن سمعة أعدائه بين الشعب سيئة وفى عام ١٩٧١ يتم اختيار ابراهيم شكرى أمينا للمهنيين باللجنة المركزية فوقف بجانبهم ودافع عنهم جميعا وخاصة الصحفيين الذين تعرضوا لأزمة فى ذلك الحين . وخلال توليه هذه المسئولية دعا إلى عقد مؤتمر «كل الشعب العربى» الذى يلتقى فيه كل المهنيين وأعضاء الاتحادات العربية العمالية والمهنية .

وتقرر مصر الثأر وغسل العار الذى لحق بها بهزيمة يونيو ١٩٦٧ فكانت

معركة رمضان «أكتوبر» ١٩٧٣ .. وبعد قيام معركة أكتوبر يطلب من أعضاء اللجنة المركزية الذهاب إلى المحافظات المختلفة لاستنهاض الهمم فيختار أعضاء اللجنة المركزية المحافظات التى يرغبون الذهاب إليها .. ولا يختار أحد محافظتى بورسعيد والبحر الأحمر ويعلو صوت ابراهيم شكرى سأذهب إلى بورسعيد . وفى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .. ذهب إبراهيم شكرى إلى مدينة بورسعيد فى كتيبة صواريخ بعد منتصف الليل .. ليشد من أزر الرجال هناك .. وكان أول مسئول من القاهرة يزور تلك المدينة الباسلة فى الحرب وقد أصدر محافظ بورسعيد وقيادات المدينة منشورا من عبارتين : ابراهيم شكرى فى بورسعيد .. أى اثبتوا .. ولهذا حصل ابراهيم شكرى على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى عام ١٩٧٤ لدوره فى معركة أكتوبر المجيدة .

وفى عام ١٩٧٤ م اختير محافظا للوادى الجديد فقبل المنصب لينتقل بهذه المحافظة الجديدة النائية من مجتمع الصحراء إلى مجتمع الحضارة والتقدم وفى سبتمبر عام ١٩٧٦ يقدم استقالته كمحافظ للوادى الجديد ليتقدم لانتخابات مجلس الشعب وتعيد جماهير «شربين» انتخابه فى مجلس الشعب تعبيرا عن ثقتها فى ابنها البار ومجاهدها الأمين .. وانتخب رئيسا للجنة الزراعية فى مجلس الشعب .

وفى عام ١٩٧٧ حصل على وسام الجمهورية من الدرجة الأولى تقديرا لخدماته ودوره كمحافظ للوادى الجديد . وفى نفس العام حصل على وسام الجمهورية من الدرجة الأولى أيضا وذلك بمناسبة مرور ٢٥ عاما على صدور قانون الإصلاح الزراعى بصفته أول من قدم قانون الإصلاح الزراعى قبل الثورة عام ١٩٥٠م ، واختير وزيرا للزراعة ثم وزيرا

لاستصلاح الأراضى .

وفى أغسطس عام ١٩٧٨ استقال ابراهيم شكرى من منصبه الوزارى ليتفرغ لإنشاء «حزب العمل الاشتراكى» .

إبراهيم شكرى
يؤسس حزب العمل الاشتراكى

شهد عام ١٩٧٦ تحولا فى الحياة السياسية المصرية بإجراء انتخابات مجلس الشعب بمرشحين عن منابر سياسية ثلاثة صرح لها بالعمل السياسى وهى منبر اليمين ومنبر الوسط ومنبر اليسار بالإضافة إلى مرشحين مستقلين لم تشملهم عضوية هذه المنابر التى اعتبرت أول تنظيمات سياسية بعد إلغاء الأحزاب السياسية فى عام ١٩٥٣ .

وفى بداية اجتماعات مجلس الشعب لسنة ١٩٧٦ أعلن أن هذه التنظيمات السياسية قد تحولت إلى أحزاب سياسية بحيث يُمثل حزب مصر العربى الاشتراكى مجموعة الوسط ويمثل حزب الأحرار الاشتراكيين اتجاه اليمين ويمثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اليسار المصرى ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية فى ١٩٧٧/٧/٧ الذى نصت المادة الأولى منه على أن للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى غير أن المواد التالية كانت فى الواقع قيودا على هذه الحقوق ومن أهم هذه القيود ضرورة توافر عشرين عضوا من أعضاء مجلس الشعب من مؤسسى أى حزب جديد يؤلف بعد ذلك وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات ليضيف قيودا جديدة على تشكيل الأحزاب وحرية حركتها .

غير أن هذه القيود لم تمنع من تأليف حزب رابع باسم (حزب الوفد الجديد) بعد أن نجح فى إقناع أكثر من عشرين عضوا من الأعضاء المستقلين فى مجلس الشعب بالإسهام فى تأسيسه وقد وافقت لجنة الأحزاب السياسية على طلب تأسيس الحزب الرابع الجديد لتوافر الشروط القانونية المطلوبة طبقا لقانون الأحزاب السياسية .

وقد ظهر واضحا أن هذا الحزب يعارض سياسة حزب مصر العربى الاشتراكى صاحب الأغلبية وقتها فى مجلس الشعب وهو الحزب الحاكم الذى اصطدم بعنف قبل ذلك بحزب التجمع الوطنى واتهمه بأنه كان وراء الحوادث التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بعد أن أعلنت الحكومة عن رفع الأسعار وإلغاء الدعم عن عدد كبير من السلع التموينية .

مما أدى إلى وقوع عدد من الحوادث فى كثير من أنحاء الجمهورية مما أدى إلى نزول بعض وحدات من الجيش للمحافظة على الأمن فى القاهرة .. ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لمواجهة ما حدث بحيث يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير بدعوتهم إلى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح .. الخ . غير أن صدور هذا القانون وغيره من الخطوات والإجراءات التى اتخذتها الحكومة ضد المعارضة وقتها لم تكن إلا مؤشرا على ابتعاد الشعب عن الحزب الحاكم (حزب مصر العربى الاشتراكى) .

كذلك لجأت الحكومة إلى إصدار القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ «بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى» فى ١٩٧٨/٦/٣ الذى منع عددا من القيادات الرئيسية فى (حزب الوفد الجديد) من الاستمرار فى عضوية

الحزب أو عضوية مجلس الشعب ، الأمر الذى أدى إلى اجتماع مؤسسى هذا الحزب المعارض وإعلانهم حل الحزب .

كما أعلن حزب التجمع الوطنى تجميد نشاطه لفترة محدودة ثم فوجئت البلاد برئيس الجمهورية السابق (محمد أنور السادات) يعلن يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٨م أنه سيؤلف حزبا جديدا برئاسته اسمه (الحزب الوطنى الديمقراطى) وما لبث أعضاء الحزب الحاكم حتى هذا التاريخ (حزب مصر) أن انضموا إلى حزب رئيس الجمهورية تاركين عضوية حزب رئيس الوزراء الذى ما لبث أن استقال من رئاسة الحكومة ومن رئاسة الحزب الذى لم يبق فى عضويته إلا حوالى ٣٠ عضوا من أعضاء مجلس الشعب لم يستطيعوا الاستمرار فى نشاطهم الحزبى بعد أن حولت أموال حزب مصر ومقراته فضلا عن أعضائه إلى الحزب الجديد الذى يرأسه رئيس الجمهورية .

فى هذا المناخ كان لابد من ظهور حزب معارض جديد يتحمل مسئولية الدفاع عن التجربة الحزبية الجديدة التى كانت السبيل الشرعى الوحيد للتخلص من حكم نظام الحزب الواحد الذى نص الدستور المصرى على أنه (الاتحاد الاشتراكى العربى) .

ولأن هذا الحزب سيعارض حزب رئيس الجمهورية كان لابد له من قيادة وطنية لها جذورها التاريخية ويثق الجميع فى نزاهتها ووطنيتها .. وكان السؤال من سيتصدى لمعارضة رئيس الجمهورية ؟ هذه المسئولية بحاجة إلى مناضل – فالمناضل لا يتغير ولا يتبدل يشتاق للنضال دائما ولا يركن للراحة .. لا يشتريه حاكم ولا يستهويه ملك .. فهو صاحب رسالة هدفها الشعب يستشف نبضه ويشعر بأحاسيسه . جاءت الإجابة من داخل

الحكومة من رجل تتجمع فيه كل هذه الصفات .. جاءت الإجابة من المناضل إبراهيم شكرى وكان القرار بترك الوزارة ، هذا المنصب البراق الذى يذهب بعقول الكثيرين ـ والنزول إلى العامل والفلاح .. النزول إلى الشعب لتأليف حزب يعارض الحاكم وينير له الطريق .. لم يندهش الكثيرون ممن يعرفون إبراهيم شكرى المناضل الداعى للثورة .. وهؤلاء أشفقوا عليه من ضخامة المسئولية ولكنهم قالوا إنها بداية جادة ولسوف تنتصر الديمقراطية فى مصر وآخرون تشككوا فى استطاعته القيام بهذا الدور بسبب معرفتهم بطباع الحاكم وأهدافه وتمر الأيام والشهور ويثبت ابراهيم شكرى للكافة أنه المناضل صاحب رسالة وجهتها الشعب وإرادة الشعب منتصرة دائما فهى من إرادة الله ، وعندما أعلن ابراهيم شكرى فى أواخر يوليو ١٩٧٨ عن تأليف حزب معارض جديد باسم (حزب العمل الاشتراكى) كانت المعوقات كثيرة .. فطبقا لقانون الأحزاب السياسية يجب أن يكون من بين مؤسسى الحزب عشرون عضوا من أعضاء مجلس الشعب وهو قيد سعى مؤسسو الحزب للتغلب عليه بإقناع عدد من الأعضاء المستقلين أو الذين سبقوا أن انضموا لحزب الوفد الجديد الذى حل نفسه بالمشاركة فى تأسيس حزب العمل الاشتراكى .

موقف القيادة السياسية من قيام الحزب :

فوجئ الجميع بتصريحات الرئيس أنور السادات يؤيد فيها قيام حزب المعارضة الجديد ويشيد برئيسه إبراهيم شكرى وجهاده ووطنيته مما كان محل استغراب الكثيرين لأن العادة لم تجر على أن يرحب الحاكم بتأسيس حزب معارض منافس لحزبه . بل لقد زادت دهشة الكثيرين عندما اجتمع رئيس الجمهورية ببعض أعضاء مجلس الشعب من المنتمين إلى

حزبه (الوطنى الديمقراطى) ووقع معهم على ما وصفه هو بمحضر تأييد لقيام حزب العمل الاشتراكى المعارض وطلب من أعضاء حزبه المشاركة فى عضوية حزب العمل الاشتراكى على أساس أنه يشجع قيام الأحزاب. ورفض إبراهيم شكرى محاولة الاحتواء هذه فلقد عقد اجتماع للجنة التنفيذية لحزب العمل الاشتراكى ناقش معها هذه التصرفات وتبين أنها لا تؤثر فى الوضع القانونى للحزب، فتوقيع رئيس الجمهورية ومن معه من أعضاء الحزب الحاكم ليست له قيمة من حيث استيفاء شروط قيام حزب العمل لأن المفروض أن من يوقع على أوراق تأسيسه هم أعضاء مجلس الشعب الذين ينضمون إليه رسميا وعليهم بالتالى أن يتخلوا عن عضويتهم فى الحزب الوطنى الحاكم لأنه لا يجوز أن يكون العضو منتسبا إلى حزبين فى وقت واحد. وقررت اللجنة التنفيذية لحزب العمل الاشتراكى أن على من يرغب فى الانضمام إلى الحزب المعارض أن يستقيل أولا من حزب الحكومة ثم يعرض طلبه على اللجنة التنفيذية للبت فيه.. وعلى هذا فلم يوقع على أوراق تأسيس حزب العمل الاشتراكى سوى ثمانية نواب كانوا أعضاء فى حزب مصر ثم تحولوا إلى الحزب الوطنى ثم انضموا رسميا إلى حزب العمل الاشتراكى. أما بقية أعضاء مجلس الشعب الذين اشتركوا فى تأسيس الحزب وهم ١٧ عضوا فكانوا من الأعضاء المستقلين وقتئذ بالإضافة إلى ٤٤٨ مؤسسا آخرين من المناضلين اختاروا حزب العمل الاشتراكى ببرنامجه وبماضى وكفاح إبراهيم شكرى الذى دعا إلى تأليفه للإسهام فى بناء الديمقراطية الحقيقية. ولحسن الحظ أن الوضع قد تحدد بشكل نهائى عند حل مجلس الشعب بعد ستة شهور من تأليف حزب العمل الاشتراكى

الذى خاض مرشحوه انتخابات سنة ١٩٧٩ باسم الحزب الذى كان المنافس الرئيسى للحزب الوطنى الحاكم عندما رشح حزب العمل ١٨٦ من أعضائه خاضوا معركة شرسة استخدم فيها الحزب الحاكم كل وسائل الضغط والإرهاب لإنجاح مرشحيه وإسقاط مرشحى حزب العمل الذى استطاع رغم كل الصعوبات أن يفوز بـ ٣٢ مقعدا .

برنامج الحزب واستقلالية فكره :

ورغم أن الدعوة لإقامة حزب العمل الاشتراكى قد أعلنت فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو سنة ١٩٧٨ إلا أن مؤسسى الحزب أصروا على إعلان برنامج الحزب يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٨ وهو يوم الفلاح المصرى وعيد الإصلاح الزراعى تقديرا للجهد الذى بذل الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فى الدعوة لتحديد الملكية وتحقيق الإصلاح الزراعى لملايين الفلاحين وهو الجهد الذى أبرز فى شكل مشروع قانون الإصلاح الزراعى الذى تقدم به إبراهيم شكرى إلى مجلس نواب سنة ١٩٥١ ثم شاء القدر أن يكون أول قانون ثورى تصدره الثورة بعد قيامها بأقل من شهرين أى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

وفى شربين التى قدمت أول نائب اشتراكى سنة ١٩٥٠ قبل الثورة عقد إبراهيم شكرى أول مؤتمر جماهيرى لحزبه أعلن فيه برنامج الحزب يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٨م وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٨م عقد بمقر الحزب بحدائق القبة بالقاهرة مؤتمر حضره المؤسسون الذين وقعوا على البيان التأسيسى للحزب . وكان اختيار هذا التاريخ بالذات موافقا للذكرى الخامسة والأربعين لقيام حركة مصر الفتاة فى ١٩٣٣/١٠/١٢ تقديرا لكفاح أبناء مصر الفتاة وتخليدا لذكرى هؤلاء الذين كافحوا طويلا ضد

الاستعمار الانجليزى وفساد الحكم الملكى والنظام الاقطاعى قبل ثورة يوليو وتأكيدا على الصلة القوية التى تربط حزب العمل الاشتراكى وحركة مصر الفتاة واعتباره امتدادا لهذه الحركة العظيمة . وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ أعلنت لجنة شئون الأحزاب السياسية قرارها بالموافقة على تأسيس حزب العمل الاشتراكى وسجل رئيس اللجنة أنها لاحظت على برنامج الحزب عدم اتفاقه مع بعض الأوضاع السياسية الموجودة حاليا إلا أن توافر شروط التأسيس المنصوص عليها فى قانون الأحزاب السياسية يدعوها إلى الموافقة على طلب التأسيس .

ورد إبراهيم شكرى رئيس الحزب بخطاب أعلن أن الحزب الجديد سيسعى توطيدا للنظام الديمقراطى إلى الغاء كافة القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب السياسية فى المستقبل .

وأعلن ابراهيم شكرى أنه سمّى حزبه باسم حزب العمل الاشتراكى على اعتبار أن العمل إحدى القيم المفقودة وهو الوسيلة الوحيدة الفعالة لنهضة مصر ، والاشتراكية مازالت هى الكلمة التى يمكن أن يتجمع فيها كل معانى العدالة الاجتماعية .

ولاشك أن برنامج الحزب كان خطوة واضحة نحو الديمقراطية فقد نص على أن ينتخب رئيس الجمهورية ونائبه انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة انتخابهما لمدة واحدة تالية ويوقفان نشاطهما الحزبى بمجرد انتخابهما . وهذا النص يخالف ما يدعو اليه الحزب الوطنى الحاكم الذى يتبنى نظرية انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق إجراء استفتاء على مرشح وحيد يقدمه مجلس الشعب بأغلبية معينة كما أن نائب رئيس

الجمهورية يعين بواسطة الرئيس ولا ينتخب كما يطالب برنامج حزب العمل الاشتراكى .

كذلك نص برنامج حزب العمل على أن شكل الحكم «جمهورى برلمانى» لا «رئاسى» كما يؤمن الحزب الحاكم ، ونص برنامج الحزب على أن «الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع فى الدولة» وكان الدستور المصرى يعتبر الشريعة الإسلامية مصدرا وليس المصدر الأساسى للتشريع حتى تم تعديل الدستور فى ١٩٨٠/٤/٣٠ وأصبحت المادة الثانية منه تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع» ونص كذلك برنامج حزب العمل الاشتراكى على «الغاء منصب المدعى العام الاشتراكى والمحاكم الاستثنائية وقصر سلطة القضاء على المحاكم العادية وحدها وجعل المجلس الأعلى للقضاء مشكلا من رجال القضاء .

هذا فى الوقت الذى كان الرئيس السادات والحزب الوطنى الديمقراطى يؤكدان على أهمية المدعى العام الاشتراكى كما يحرصان على إصدار قانون حماية القيم من العيب وإنشاء محكمة القيم وإعطاء المدعى العام الاشتراكى سلطات جديدة نص عليها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ (قانون حماية القيم من العيب) رغم المعارضة الشديدة التى لقيها هذا القانون من قبل الأحزاب السياسية المعارضة والهيئات القضائية والنقابات المهنية وغيرها من القوى الوطنية الشريفة .

كذلك نص برنامج حزب العمل الاشتراكى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ على حرية الصحافة ورفض هيمنة المجلس الأعلى للصحافة عليها وقد وقف حزب العمل بجانب نقابة الصحفيين والمفكرين والمثقفين الذين

عارضوا قانون تنظيم الصحافة وسلطة مجلس الشورى على المؤسسات الصحفية وهيمنة المجلس الأعلى للصحافة على المقدرات الصحفية . ومن دلائل استقلالية فكر وبرنامج حزب العمل نصه على أن يتم اختيار شيخ الأزهر والمفتى بالانتخاب من بين كبار العلماء وهو عكس ما يراه الحزب الحاكم .

وتضمن البرنامج أيضا رأى الحزب فى نظام الحكم وسيادة القانون وفى تشكيل المحكمة الدستورية العليا وحق الأحزاب فى إصدار الصحف والمجلات وكذلك ضرورة دعم حرية النقابات العمالية والمهنية ووسائل العمل من أجل تنمية الاقتصاد القومى وغير ذلك من الآراء التى تدعو إلى الأخذ بالاشتراكية النابعة من واقعنا والتى تهدف إلى توفير الرخاء لكل الشعب وتستند إلى الحرية والديمقراطية وترتكز على التخطيط العلمى .

وبذلك تأكد أن حزب العمل الاشتراكى يتميز عن بقية الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بهذا البرنامج الواضح الذى تقبلته الجماهير والتفت حوله مؤمنة بأن حزب العمل هو حزب الأمل .. كما كانت هذه النصوص علامة على أن محاولة الاحتواء التى مارسها الرئيس السادات قد فشلت ، وأن إبراهيم شكرى ومؤسسى حزبه من المناضلين الشرفاء الذين كافحوا طويلا من أجل مصر لا يمكن أن يغيروا مبادئهم أو يخضعوا لأى سلطان وان حزبهم قد نشأ كى يحقق التوازن بين تطلعات وطموحات الشعب وشطحات الحاكم من أجل مصر قوية عزيزة ينعم كل فرد فيها بالأمن والأمان والعيشة الراضية .

الفصل الثالث

قضية التحرير

خرج إبراهيم شكرى إلى النور والإنجليز فى القاهرة وضايقه وجود الإنجليز كما ضايق غيره من شباب مصر .. وكانت بداية كفاحه ضد الإنجليز حين خرج وهو تلميذ فى مدرسة الحلمية الابتدائية متظاهرًا .. مؤيدًا سعد زغلول والوفد ضد طلبات الإنجليز عقب مقتل السردار . ومع ارتباط إبراهيم شكرى بحركة مصر الفتاة انخرط فى العمل الوطنى من أوسع أبوابه ورفض مع زملائه معاهدة ١٩٣٦ ثم شرعوا بعد رفضهم المعاهدة فى تجنيد مصر كلها لمحاربة الاحتلال ويلعب ابراهيم شكرى دورًا بارزًا فى ذلك . وينتخب ابراهيم شكرى نائبًا عن الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) فى مجلس نواب سنة ١٩٥٠ .. وتحت قبة مجلس النواب ارتفع صوت ابراهيم شكرى مطالبًا بخروج الانجليز من أرض النيل .. وفى الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة فى يوم الإثنين الموافق ١٧ إبريل سنة ١٩٥٠ م تقدم إبراهيم شكرى إلى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بالسؤال التالى :

«هل صحيح أن جيش الاحتلال الإنجليزى المرابط فى منطقة قنال السويس قد استقدم خبرات جديدة وضاعف عدده وأسلحته وتخطى

الحدود التى رسمتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ووسع منطقة نشاطه ومناوراته وشرع فى إقامة كثير من المنشآت الحربية ؟ » .

وقد أجاب حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية (بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) :

تدل المعلومات التى لدينا على أن القوات البريطانية الموجودة بجوار قنال السويس لم تخرج عن الحدود ولم يصل إلى علمنا أنها ضاعفت عددها وأسلحتها وتخطت المناطق المحددة لها .
وقد رد عليه حضرة النائب المحترم / إبراهيم شكرى :

أعتقد أن هذه الإجابة المختصرة التى أدلى بها معالى الوزير لا تصور الواقع تماما لأن تخطى الانجليز لما رسمته لهم معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبح من المسائل التى لا تحتاج إلى برهان أو مناقشة كل من يذهب إلى هذه المناطق يرى بعينى رأسه كيف أنشأ الانجليز منشآت ضخمة فى هذه المنطقة وكيف أنهم أقاموا تحصينات جديدة لتوطيد دعائم الاحتلال فى الوقت الذى نعتقد فيه أننا أصبحنا قاب قوسين من الانتهاء منه مادام الأمر كذلك فلا أتصور أن هذه الإجابة المبهمة والمخالفة للواقع ترضى الرأى العام أو النائب السائل ولهذا فإنى سأحول هذا السؤال إلى استجواب .

ويتقدم إبراهيم شكرى إلى مجلس النواب بمشروع قانون بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م .. وبالفعل يتم إلغاء هذه المعاهدة فى أواخر سنة ١٩٥١م .

ومن الجدير بالذكر أن مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد قام بإبرام هذه المعاهدة سنة ١٩٣٦م وسماها معاهدة «الشرف والاستقلال» ووافقت كل الأحزاب المصرية على هذه المعاهدة ما عدا حزب مصر الفتاة

والحزب الوطنى (حزب مصطفى كامل ومحمد فريد وفتحى رضوان) . واعتبر النحاس كل من تجرأ على نقد المعاهدة خائنًا للوطن .

وبعد خمسة عشر عاما من نضال أحمد حسين وإبراهيم شكرى ومناضلى مصر الفتاة وقف النحاس نفسه على نفس المنبر الذى أعلن عليه توقيع المعاهدة .. وقف ليعلن إلغاء نفس المعاهدة .

وكان إبراهيم شكرى أول من أسرع لتهنئة النحاس باشا قائلاً :

« فى هذه الساعات التاريخية التى يعلن فيها رئيس الحكومة ـ لا باسم الحكومة إنما باسم الشعب ـ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ م واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ معربا بذلك عن رغبة الشعب بجميع صفوفه وهيئاته ، وأعلن تأييد الحزب الاشتراكى لهذه الخطوة مطالبا حضراتكم باقرارها من هذه الليلة .. كما أطلب تقديم التشريعات التى تحرم التعامل مع الانجليز ومقاطعتهم باعتبارهم أعداءنا واعتبار كل من يتعامل معهم أو يمد يده إليهم خائنا لبلاده .. فالانجليز أعداؤنا من هذه الليلة .. ولقد كانوا دائما أعداءنا ولكن كانت هذه المعاهدة الملعونة تلقى ظلا من الشبهة على تصرف الحكومة حيالهم .

فالحمد لله أن طهرنا ـ الليلة ـ تاريخنا من هذه الوصمة .. وأصبح الشعب والحكومة معا فى كفاح واحد ضد الإنجليز .. فلتعمل الحكومة وهى واثقة من تأييد الحزب الاشتراكى لهذا الاتجاه .. فإلى العمل .. والله يوفقنا .. والله يرعانا » .

ووقف إبراهيم شكرى تحت قبة مجلس النواب يناقش خطاب العرش ويقدم خطة لمكافحة الإنجليز وإخراجهم من مصر فقال :

« لقد أيدنا الحكومة فى خطوتها لإلغاء المعاهدة لأننا قدرنا أن هذا الإلغاء هو بمثابة ثورة تحريرية تقوم بها الحكومة مع الشعب وكنا نترقب أن تسير خطوات الحكومة فى طريق هذا التحرير .. ستمضى فى طريقها ونرى كل يوم .. بل كل ساعة ، وكل دقيقة عملا إيجابيا فى هذا السبيل .. ولكن أقولها بصوت عال : إن خطوات الحكومة على قلتها فى تنفيذ الإلغاء إنما جاءت بعد خطوات قام بها الشعب بوحى من إدراكه بل إن ظواهر ، تدل على أن الحكومة لا تريد الاندفاع فى طريق التحرير الكامل وهذا ما سأبينه .

إن الوحدة التى وجدت بعد إلغاء المعاهدة مهددة بالتفكك وأن الجبهة الواحدة مهددة بالانقسام نتيجة لسياسة الحكومة .. إن المتتبع لخطوات الحكومة يصل بدون كدٍّ أو عناء إلى أنها لا تسير بقوة الاندفاع التى جعلتها تلغى المعاهدة بل إنها تقف فى سبيل التيار الشعبى الذى يريد التحرر .

خطة الكفاح :

... إن التحرير يا حضرات النواب المحترمين يجب أن يكون كاملا ولا يوجد سوى طريق واحد يجب أن يسلكه كل فرد فى هذه الأمة من وزراء وعمال وفلاحين .. هو طريق واحد وليس له سوى وجهة واحدة هى الكفاح والتضحية .. لقد بدأنا نسمع عن مفاوضات ووساطات تتم هنا وهناك وان الالغاء لم يكن بدء خطة للمقاومة بل كان نوعا من المساومة .. وما كان على الحكومة أن تسمو بأعمالها فى بعض الأحيان وتقاعسها فى أحيان أخرى بأن يثبت هذا التفكير أن العقلية التى كانت تفكر بها الحكومة

قبل الإلغاء يجب أن تتغير ، فعقلية صداقة الانجليز ومحالفتهم يجب أن تحل محلها عقلية الكفاح والمقاطعة بل والحرب السافرة .

سلاح المقاطعة :

ما الذى يبقى السفير الانجليزى ويجعل الحكومة تتولى حراسته عند انتقاله إلى معسكرات فايد ؟ وما الذى يجعل صلاتنا الاقتصادية بانجلترا تجرى على نفس الخطوط التى كانت تسير فيها من قبل .. لقد سمعنا بعد الإلغاء أن الحكومة تعد التشريعات لتنظيم المقاطعة ثم نرى أنها تقف بقواتها فى وجه دعوة مقاطعة التصدير إلى انجلترا .

القطن .. القطن :

وهنا أقف قليلاً لأشرح موقف انجلترا من القطن المصرى وحقيقة مركزنا .. أن انجلترا تشترى منه من ٢٠ ٪ إلى ٢٤ ٪ حسب الاحصاءات الرسمية هذا القدر الذى يمكن الحكومة أن تجد له متصرفاً حتى فى روسيا والدول الشرقية .. وحتى على أسوء الفروض يمكن لها أن تحتفظ به فالقطن هو الذهب الأبيض .

فالاحتفاظ به والمساومة عليه لشراء ما تحتاج إليه بالفعل من منتجات العالم من أى دولة تريده بينما انجلترا وهى تشترى منا هذا القطن إنما تضيف إلى الأرصدة الاسترلينية التى سرقتها أرصدة جديدة .. ثم تحاول أن تعطينا بدل القطن بثمنه أو أكثر منه قليلاً أو أقل قليلاً بضاعة أغلبها تعتبر كمالية والبعض الآخر يمكن سده بسهولة من انتاجنا المحلى .. وهى تصدر لنا الويسكى والبسكويت والحلوى والمنسوجات القطنية والصوفية .. أما كل ما يمت إلى زيادة الانتاج فى مصر أو إلى المجهود الحربى أو إلى تقوية حقيقية

لكياننا الاقتصادى فهنا نتوقف واسألوا الوزراء المختصين .. ها هو وزير الحربية بالنيابة موجود بينكم اسألوه إذا كانت انجلترا قبل إلغاء المعاهدة وفت مصر بما طلبت من الآلات الحربية وغيرها أو قطع الغيار أو أى مادة تتعلق بالمجهود الحربى .. واستكمل ابراهيم شكرى الحديث :

يجب أن يشعر مليون عامل فى انجلترا وعائلاتهم وهم عمال النسيج فى مانشستر ولانكشير أن العلاقة بين مصر وانجلترا قد تغيرت ـ فعلاقتنا الاقتصادية يجب أن تنظم بالتشريعات اللازمة التى تمكننا من الاستغناء كلية عن سوق انجلترا استيرادا وتصديرا .

سياستنا الخارجية :

يا حضرات النواب يجب أن نتحرى فى تفكيرنا الدولى الخطوط التى تلزمنا بخطة التحالف مع انجلترا وأجد أنى لا بد أن أذكر انه يجب أن تحرر عقولنا من السموم التى كانت تنفثها فينا سياسة انجلترا فلقد سمعت ضجة عندما تحدث الاستاذ/ سليمان عبدالفتاح عن وجوب الاعتماد على صداقة روسيا ـ إن تفكيرنا الدولى يجب أن يتبع مصلحة مصر ـ ومصر وحدها ومحاولة أن تكسب صداقة الشعوب المكافحة فى العالم أجمع فى أى معسكر وأنى لأعطيكم مثلا صغيرا إننا مازلنا مقيدين بالتفكير الذى أملته علينا انجلترا من قبل فمازلنا نعترف بحكومة فرموزا ولا أقول الصين فالصين بها حكومة حرة تشمل ٤٠٠ مليون من البشر أى ربع سكان المعمورة ومع ذلك فلا نعترف بشعب الصين ونعترف بجزيرة فرموزا .. إن هذا وضع يدل على أننا لم نتحرر بعد من كابوس السياسة الانجليزية .

موقف الحكومة من الشعب :

قلت فى أول كلامى أن الحكومة تعمل الآن بما يجعل وحدة الأمة تتمزق والصف الواحد يتفكك فمثلا موضوع الكتائب والتى أصدرت فيه الحكومة بيانا كان بعيدا كل البعد عن التوفيق ألقت فيه ظلا من الشبهة على جهود المكافحين وأن انجلترا لم تجد كلاما تجابهنا به إلا ما كتب وصفا للكتائب فى هذا البيان فيمكنها أن تقول أن حركات المقاومة لقوات الاحتلال ليست منبعثة عن حركة وطنية إنما هى أعمال إجرامية ولصوصية فبيان الحكومة يقول إنه قد اندس فى الكتائب اللصوص والمشبوهون ـ على الحكومة أن تعرف أن موقفها من كتائب التحرير أصاب الشعب جميعه بكل صفوفه بخيبة أمل كبيرة وإذا كنتم لم تقرأوا يا حضرات النواب المحترمين فى الجرائد عن الحركات المختلفة التى قامت هذه الأيام احتجاجا على موقف الحكومة من الكتائب فلأنه قد منع نشر أخبار هذه الحركات » .

إبراهيم شكرى يقدم مشروع قانون بشأن إحراز الأسلحة

تقدم الأستاذ/ إبراهيم شكرى بمشروع قانون بشأن إحراز الأسلحة كى يستطيع المواطن أن يتسلح ويدفع عن نفسه اعتداءات العدو الأجنبى الجاثم على أرضنا .

نص مشروع القانون :

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان :

قرر مجلس الشيوخ والنواب الآتى نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى :

يجب على كل من يحرز سلاحا ناريا أيا كان نوعه أن يقدم إلى مكتب البوليس الذى يتبعه محل إقامته بلاغا كتابيا مشتملا على أوصافه خلال شهر من تاريخ الحصول عليه كما يجب أن يبلغ فى نفس الميعاد عن كل تصرف أو تغير يطرأ عليه .

المادة الثانية :

استثناء من حكم المادة السابقة لا يجوز أن يحرز أسلحة نارية :

(أ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بعقوبة حبس لمدة سنة أو أكثر فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ب) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية فى سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(جـ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم فى أى جريمة استعمل فيها السلاح أوكان الجانى يحمل سلاحا أثناء ارتكابها إذاكان يجعل ظرفا مشددا فيها .

(د) المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس .

(هـ) الأشخاص الذين سبق إدخالهم مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .

المادة الثالثة :

لا تسرى أحكام هذا القانون على رجال القوة العامة المأذون لهم بحمل سلاح فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

المادة الرابعة :

يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأسلحة وذخائرها .

المادة الخامسة :

على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية لمشروع
القانون الخاص بإحراز الأسلحة

يستلزم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأسلحة والذخائر وجوب الحصول على ترخيص من وزير الداخلية لحمل السلاح أو حيازتها الأمر الذى جعل من العسير على المواطنين أن يسلحوا أنفسهم لدفع ما يقع على الوطن من اعتداء غاشم .. ولما كانت البلاد قد أصبحت فى الوقت الحاضر مسرحا لاعتداءات وحشية من قوات أجنبية مسلحة حتى يتمكنوا من رد هذه الاعتداءات دفاعا عن الأرواح والأعراض والأموال ومحافظة على سلامة أرض الوطن المفدى دون أن يخشى أحد من وقوعه تحت طائلة القانون .

فنصت المادة الأولى من المشروع على الاكتفاء بإبلاغ البوليس كتابيا عن الأسلحة النارية التى يحرزها المواطن فى خلال شهر من تاريخ حصوله

عليها بدلا من وجوب الحصول على ترخيص بذلك وحفظا للأمن الداخلى ، وحرصا على عدم تمكين ذوى السوابق والمشتبه فيهم والمشكوك فى سلامة قواهم العقلية من الحصول على الأسلحة النارية نصت المادة الثانية بتحريم إحراز الأسلحة النارية على الأشخاص الذين عددتهم على سبيل الحصر واستثنت المادة الثالثة من الخضوع لاحكام هذا المشروع رجال القوة العامة المأذون لهم بحمل السلاح فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

الفصل الرابع

مجتمع العدل الاجتماعى

التزم ابراهيم شكرى طوال فترة نيابته فى برلمان ١٩٥٠ بالدفاع عن فلاحى مصر وعن العامل الزراعى والصناعى من أجل إقامة مجتمع العدل الاجتماعى .. ووقف تحت قبة مجلس النواب فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠م ليطالب الحكومة الوفدية باصدار قانون الضمان الاجتماعى الذى يكفل لكل عائلة فقدت عائلها القوت اللازم لها .. وأوضح فى هذه الجلسة سوء توزيع الثروة العقارية والملكية الزراعية فى مصر . كما طالب الحكومة بتقرير مجانية العلاج قائلاً : هناك مسألة أخرى كنا نود أن يشير إليها خطاب العرش وهى تقرير مجانية العلاج فحضراتكم ولا شك قد سمعتم عن هؤلاء الذين يموتون لأنهم لم يجدوا من يعالجهم أو لأن نفقات العلاج ليست فى متناول أيديهم .. وطالب بتوفير المياه الصالحة لجميع سكان القطر فى مدة محددة لا تتجاوز سنة أو سنتين قائلاً : إن هذا الموضوع يجب أن يلقى من الحكومة كل العناية فهناك أناس يشربون كما تشرب البهائم بل هم على حال أسوء لأن البهائم لا تدرك ما تشرب أما الناس فيعرفون أنهم يشربون طيناً وقذارة ولكنهم مضطرون لشربه لأنهم لا يجدون غيره .

ضريبة القطن :

وفى الجلسة الحادية عشرة المنعقدة فى يوم الثلاثاء ١٤ مارس ١٩٥٠ وقف المهندس/ابراهيم شكرى فى مجلس النواب مطالبا بالغاء ضريبة القطن التى فرضتها الحكومة على الزارع الصغير وإبقائها على الزارع الكبير .. وقدم اقتراحا بأن الزراع والمنتجين الذين يزرعون مساحات صغيرة لا تزيد عن خمسة أفدنة يجب أن لا تأخذ الحكومة عليها أى ضريبة ، « وسموا الضريبة على كبار الزراع استيلاء أو سموها ما شئتم .. فعلى أى حال يمكن وضع تشريع يعفى المنتج الصغير من دفع الضريبة أو تستولى بمقتضاه الحكومة على جزء مما ينتجه الزارع الكبير بسعر مخفض والفرق بين هذا السعر المخفض وبين سعر السوق يعد حصيلة تكافئ الضريبة التى فرضتها الحكومة وكل ما أرمى إليه أن يكون تأثير الضريبة قاصرا على الزارع الكبير فقط » .

حول مشروع قانون اصابات العمل :

وفى الجلسة التاسعة عشر المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٠ يواصل ابراهيم شكرى دوره دفاعاً عن الفلاح والعامل الزراعى عندما عرض على مجلس النواب مشروع قانون بشأن اصابات العمل الذى لم يدخل فى ضمن المستفيدين عنه العمال الزراعيون فقال :

« إن المشروع المعروض علينا يعدد الفئات التى ستفيد منه ويؤسفنى أن أقرر أن هذا المشروع ككل القوانين التى صدرت إلى الآن قد ترك عمدا أكبر فئة من العمال وهى فئة العمال الزراعيين .. هذه الفئة ياحضرات الزملاء التى ظلت وستظل إلى أمد طويل عماد الثروة فى مصر ، فهذا

المشروع الذى تنصب أحكامه على التعويض فى حالة إصابات العمل أى فى حالة العجز الكلى أو الجزئى لم يشمل فيمن شملهم طائفة العمال الزراعيين على أية صورة من الصور ولهذا أعتقد أن هذا المشروع بوضعه الحالى يعتبر ناقصا بل إنه جسد بلا روح ولا ترجى منه فائدة على هذه الصورة . وإذا كان العمال الزراعيون ـ يا حضرات الزملاء ـ الذين يكونون السواد الأعظم من بين طوائف العمال حتى أن النسبة بين العمال الصناعيين وبين زملائهم الزراعيين هى واحد إلى ثلاثين أقول إذا كانت هذه هى النسبة بينهم أفلا يصح أن نعنى بهم وأن نوليهم ما يستحقونه من العناية خصوصا إذا علمنا أن متوسط دخل العامل الزراعى لا يتجاوز **١٩** جنيها فى حين أن متوسط دخل العامل الصناعى هو **٤٢** جنيها .

«ولهذا اعتقد ـ بعد أن لمسنا الحالة الاجتماعية والمادية التى تعانيها طائفة العمال الزراعيين ـ أنه قد آن الأوان أن تضمن قوانين العمال فى مصر كل ما هو من شأنه أن يرفع من حالة هذه الطائفة الكبيرة التى تعانى الآن العسف والارهاق الذى تعرفونه جيدا .. وإذا كنا يا حضرات الزملاء قد حرمنا العامل الزراعى من أى نوع من أنواع الحماية فلا أقل ـ ونحن نواب الأمة ما جئنا إلى هنا إلا لنتكلم باسمه ـ من أن نهيئ له فرصة الافادة من التعويض فى حالة الاصابة .. فلا تحرموه يا حضرات الزملاء من حق التعويض وهو عاجز ولا تمكنوا للأعداء الثلاثة الفقر والجهل والمرض وهى التى عجز عن محاربتها وهو فى صحته من أن تجد سبيلا إليه وهو فى علته .

«إن العامل الزراعى معرض فى كثير من الأحوال لاصابات وإنى كرجل مشتغل بالزراعة اضرب لكم أمثلة تبرر ما أقول .. فقد رأيت بعينى

فلاحا فى زراعة كبرى يحمل عربة بالحبوب فسقط من فوقها وكسرت رجله ..

- فهل كان هذا الفلاح يعمل فى آلة ميكانيكية ؟ طبعا لا .
- ومع ذلك فهو يشقى وربما أفنى حياته فى هذا العمل .. وهاك مثل آخر :
- كلاف يعمل فى مزرعة كبيرة فنطحه ثور فأصابه بعاهة مستديمة .. أفليس له الحق فى المطالبة بالتعويض ؟

على أى حال أرى أنه يجب أن نكفل للعامل الزراعى كل الطمأنينة التى نكفلها للعامل الصناعى سواء بسواء بل هو محتاج لهذه المساعدة أكثر من العامل الصناعى الذى يمتاز بدخل أكبر وبالعمل فى المدن حيث يعرف باحتكاكه بالأفراد والجماعات حقوقه وكيف يطالب بها .

لذلك أرى أنه يجب أن نأخذ بيده ولو جزئيا بأن ننص فى هذا المشروع على أن عمال الزراعة من ضمن الفئات التى يشملها .

وأحب أن أوضح لحضراتكم أن البلاد الصناعية البحتة لم تدخل العمال الزراعيين ضمن قوانين إصابة العمل فيها لأن عمال الصناعة بها هم الأكثرية لأن الصناعة هى عماد الثروة بها .

أما فى مصر فالوضع يختلف كل الاختلاف فما زالت الزراعة عماد الثروة فى البلاد ومازالت قائمة على أكتاف الفلاح ولذلك يجب أن نأخذ بيد الفلاح فننص على وجوب تعويضه فى هذا القانون .

وإنه مما يثير العجب أننا أدمجنا فيه عمال الاسطبلات وأندية السباق ولا نسمح بإدماج العمال الزراعيين » .

مناقشة الميزانية :

وفى الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة يوم الاثنين الموافق **٢٢** مايو سنة **١٩٥٠**م اعتلى النائب إبراهيم شكرى منبر مجلس النواب ليناقش الميزانية التى قدمتها الحكومة الوفدية فقال :

«وإنى لأفهم جيدا دور المعارضة إذ مهمتها أن توجه نظر الحكومة ونظر الغالبية إلى بعض المسائل التى نعتقد أنها تهملها أو أنها تحيد عن طريق الصواب فيها ولذا أرجوكم أن تسمعوا لى وأن تفسحوا لى صدوركم حتى ولو كان كلامى فيه بعض المرارة أو بعض ما يؤلم ولكنه حق وسأقول الحق والحق دائما .

« هذه الميزانية التى قدمت لنا أؤكد لكم يا حضرات النواب المحترمين أنها لا تختلف اختلافا لا صغيرا ولا كبيرا عن أى ميزانية قدمت فى هذا المجلس منذ **٢٥** عاما إلا فى الأرقام وتضخمها .. هذا التضخم الذى نتج عن التضخم النقدى وعن ازدياد السكان ومرور الزمن . إن الاتجاهات أو الخطوط الرئيسية التى وضعت على أساسها الميزانية ليس فيها رائحة الاشتراكية ولن أقول أنها خطوط رأسمالية لأن الرأسمالية ما هى إلا مرحلة من مراحل التقدم . وفى الواقع أنها تتسم بهذه الصفة التى كانت موجودة وما زالت وهى خطوط إقطاعية ـ نعم ـ هذه الميزانية يا حضرات النواب المحترمين جعلت كلها لخدمة نسبة ضئيلة جدا من تعداد الأمة .

« فقد قررت الإيرادات فى الميزانية بـ **١٧١** مليونا من الجنيهات فهلا سألتم أنفسكم من أين أتت هذه الإيرادات أو الجزء الأكبر منها ؟ أقول لكم أن ٨٠ مليون جنيه حصيلة الضرائب الجمركية و١٣ مليون جنيه

حصيلة رسوم التلغرافات والتليفونات و ١,٥ مليون جنيه حصيلة رسوم البريد و٢,٥ مليون جنيه حصيلة الرسوم القضائية و٢,٥ مليون جنيه حصيلة رسوم الدمغة .

« هذه المبالغ يا حضرات النواب المحترمين التى تزيد على مائة مليون جنيه ما هى إلا حصيلة الضرائب التى يسمونها الضرائب غير المباشرة .. أما الضرائب المباشرة .. وهى الضرائب الحقيقية على الانتاج سواء كانت مفروضة على العقارات أو الثروة المنقولة أو على الايراد العام فلا تزيد حصيلتها عن ٢٤ مليون جنيه بعد استنزال الضريبة على الأرباح الاستثنائية التى ألغيت بناء على طلب الحكومة .. قارنوا حضراتكم بين حصيلة الضرائب غير المباشرة ومقدارها ١٠٣ مليون جنيه وحصيلة الضرائب المباشرة ومقدارها ٢٤ مليون جنيه .

« هذه الـ ١٠٣ مليون جنيه يتحمل عبئها جميع المصريين ويشترك فيها رجل الشارع الذى تحدث عنه بالأمس زميلى الأستاذ/حسن يس والعامل والفلاح والموظف الصغير لأن ٨٠ مليون جنيه وهى حصيلة الضريبة الجمركية تحصل على الدخان والبن والشاى والمنسوجات وهذه كلها ضروريات يستعملها الصغير والأجير قبل الغنى .

« أما الضرائب المباشرة وهى الضرائب العادلة فلا تزيد حصيلتها عن ٢٤ مليون جنيه أى أننا فى الواقع يا حضرات النواب المحترمين نأخذ من هذا الفقير ومن هذا العامل ومن هذا الموظف كى نوازن ميزانية الدولة ــ نعم إنى لا أجد فى هذا المقام أبلغ من قول السيد المسيح «عليه السلام» «من ليس عنده يؤخذ منه .. ومن معه يعطى ويزاد» هذه هى الصورة الحقيقية الصحيحة للميزانية وهى أيضا صورة صحيحة للواقع .

حضرات النواب المحترمين :

« يجب أن تصحح هذه الأوضاع التى وضعت بها الميزانية والتى نشكو منها جميعا فإن لم تصحح الميزانية بزيادة الضرائب المباشرة فلن تصحح كل الأوضاع التى شكوتم منها الليلة وطوال البارحة وفى الدورات الماضية من أن هناك جهلا ومرضا وفقرا وأن غالبية المصريين يعيشون تحت مستوى الحياة لأن الإيراد الذى يتحصلون عليه هو فى الواقع أقل بكثير مما يكفل لهم عيشة الكفاف . ولذا فإننا كنا نتوقع جميعا من الوزارة التى تمثل غالبية الأمة والشعب أن تصلح من نظام الضرائب المعمول به حاليا فعليها أن تضاعف من الضرائب المباشرة فأقول إن من يئول إليه إرث كبير لم يشعر بألم فى الحصول عليه ولم يجد صعوبة فى ذلك يسهل عليه أن يرى الحكومة تقطع منه جزءًا كبيرًا فى سبيل المجموع وفى سبيله هو أولا وأخيرا .

« وعندما فرضت هذه الضريبة منذ سبع سنوات واعترض على النسب القليلة التى فرضت بها قيل إن هذه الضريبة الجديدة يجب أن تضع المبدأ أولا ثم تتدرج بها ولكن بعد مضى سبع سنوات ما زالت فئات الضريبة كما هى لم تتغير .

« ومازال التطبيق الذى طبقت به أولا هو الذى يسرى عليه الآن العمل ، بينما ظهر عند التطبيق بجلاء ـ ياحضرات النواب المحترمين ـ أنه حتى هذه النسب الضعيفة لا تحصل تماما بل تحصل صوريا .

فإذا كانت تركة تشتمل على أطيان زراعية لا تقدر قيمتها بالقيمة الحقيقية بل بالقيمة التى وضعتها لها الحكومة والتى فرضت على أساسها ضريبة الأطيان .

وعندى أمثلة كثيرة أدلل بها على ما أقول :

ففى تركة من التركات فى مديرية المنيا أطيان مقدرة بـ ٢٠٠ جنيه للفدان بينما بيعت هذه الأرض بثمن يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ جنيه للفدان ــ فبالرغم من ضعف نسبة هذه الضريبة يمكن التهرب من دفعها على حقيقتها .

والواقع أن النصوص هى التى تساعد على التهرب من دفع ما يستحق فعلا من الضريبة ، ولذلك فانى أرى أن تزداد هذه الضريبة وأن تدرس من جديد بأن توضع لها الفئات التى تجعلها فعلا بابا من أبواب الايرادات التى يعتمد عليها .

ولا يفوتنى أن أقول بهذه المناسبة أن الضريبة على الإيراد العام يجب أن نراجعها أيضا على ضوء ما أسفرت عنه تجربة هذا العام خصوصا بعد إلغاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية فقد قدر لها فى الميزانية هذا العام ٢ مليون جنيه وقد لا تزيد حصيلة هذه الضريبة من الإقرارات التى قدمت عن ١/٤ مليون جنيه .

حضرات النواب المحترمين :

إن القانون كما كان مقدما من الحكومة كان يجعل حد الاعفاء ٥٠٠ جنيه فزيد إلى ألف جنيه فعلى حكومة الشعب أن تعمل جهدها لتجعل حد الإعفاء لا يزيد عن ٥٠٠ جنيه وأن تقرها على ذلك .

كذلك يجب أن يكون ايجار الفدان على حسب إيراده الحقيقى لا على الإيراد الصورى ذلك لأنه ثبت عند التطبيق العملى أن أحد الممولين كان

يقدر دخله السنوى بخمسة آلاف من الجنيهات ويؤجر الفدان بحوالى عشرين جنيها مصريا ومع ذلك لم يدفع إلا ما يقرب من اثنين وأربعين جنيها وعندى أمثلة على ذلك لمن يريد الاستزاده منها .

هذا ما يجرى عليه العمل عندنا بينما فى البلاد الأخرى كانجلترا مثلا نجد أن من يبلغ دخله الحقيقى ستين ألفا من الجنيهات يدفع للحكومة منها ما يقرب من خمسة وخمسين ألفا .

هذه هى الضريبة ومقدارها فى البلاد التى نهضت والبلاد التى تريد فعلا تحقيق العدالة الاجتماعية لشعبها لا بالكلام ولكن بالفعل والعمل .

وهناك الضريبة العقارية ـ أو الضريبة الزراعية ـ ومن المعلوم أن ثلاثة أرباع الدخل القومى ينتج عنها ومع ذلك فالضريبة التى تجبى من الأطيان لا تزيد عن ستة ملايين من الجنيهات وهذا فى الوقت الذى تبلغ مشاريع الرى فى ميزانية وزارة الأشغال نحوا من عشرين مليونا من الجنيهات .. ولذا فإنى أرى أنه يجب أن يكون هناك نوع من العدالة فى تحديد هذه الضريبة بحيث نجعلها أيضا تصاعدية بالنسبة لعدد الأفدنة التى يمتلكها الفرد .. فالذى يمتلك خمسين فدانا مثلا لا يجوز أن يدفع ضريبة كالذى يمتلك مائة والذى يمتلك مائة فدان لا يدفع ضريبة مثل الذى يمتلك الفا وهكذا .. وهذا هو العلاج الصحيح فى نظرى إلى أن نضع القواعد الصحيحة لتوزيع الملكية .

وكنا نرحب بضآلة الضريبة وبضخامة الخدمات التى تقوم بها وزارة الأشغال العمومية نحو الأراضى المصرية لو كانت الأراضى موزعة توزيعا عادلا لا على النحو الذى تعرفونه والذى يملك بمقتضاه أحد عشر ألفا من

الأفراد مليونين وأربعمائة وخمسين ألفا من الأفدنة ويملك مليون من الأفراد حوالى تسعمائة ألف فدان .. وبقليل من التفكير والبحث نجد أن الدولة بكل فروعها وأدواتها لا تخدم إلا هؤلاء الأحد عشر ألفا من الملاك .

هذه السياسة التى تحدثت عنها وهى محاولة فرض ضرائب حقيقية على من يستحق أن تفرض عليهم هى العلاج الوحيد للمشكلة التى ندور حولها .. وإذا طالبنا بالإصلاحات والمشاريع المختلفة قيل لنا ومن أين نأتى بالمال اللازم ؟ فى الواقع أن المال موجود ولكنه لا يجبى بحق وبطريقة عادلة .. فالحكومة إذا أرادت حقا أن تسير فى مشروعاتها الإصلاحية وجب عليها أن تتبع الأساليب الاشتراكية وأن تعمل على الإكثار من فرض الضرائب المباشرة والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يشترك فيها العامل والفلاح على قدم المساواة مع الغنى الكبير .

هناك موضوع تحدث فيه كثير من حضرات النواب المحترمين الليلة الماضية ولكنى أرى لزاما علىّ أن أتحدث فيه أيضا ذلك هو موضوع الاستثناءات .

لقد قدمت لحضراتكم الحكومة مشروع قانون بإرجاع الاستثناءات ووافقتم عليه وكان فيه بند يحرم صرف فروق عن مدد ماضية ولكننا وجدنا الحكومة تبادر بسرعة وبهمة ونشاط ويعقد مجلس الوزراء جلسات متتابعة لتصدر قرارا أباحت بمقتضاها صرف هذه الفروق الضخمة التى بلغت حوالى تسعين ألفا من الجنيهات .

حضرات النواب المحترمين .. أقول بصراحة إن هذه مسألة خطيرة جدا كان يجب ألاّ تقع فيها الحكومة خصوصا بعد أن قدمت مشروع قانون

وافقتم عليه وهو يحرم دفع هذه الفروقات فنى صرفها مخالفة لما أبدته الحكومة أولا ولما وافقتم عليه ثانيا كما أن له أثرا بالغا فى كل النواحى المصرية .

ماذا يراد أن يفهمه الشعب ؟ أيراد أن يفهم من هذا أن المسائل التى تهم بعض الأفراد يبت فيها سريعا وبهمة أكثر من المسائل التى تهم الشعب ؟

قارنوا ياحضرات النواب المحترمين هذه الصورة بصورة أخرى .

فقد وعدت الحكومة فى خطاب العرش بتقديم مشروع الضمان الاجتماعى وللأسف لم نجد لهذا المشروع فى ميزانية هذا العام إلا أثرا صغيرا جدا حيث لم يرصد له فى الميزانية سواء ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فقط ومعنى هذا انه سوف لا ينفذ هذا العام .

لأن هناك مشاريع أخرى تحت الدرس .. وهناك أيضا مشاريع ستثار ثم تعرض علينا ، أرأيتم إذن كيف أن المسائل التى تمس صميم مصالح أكبر مجموعة من الشعب تسير ببطء بينما مسألة طبقة محدودة يبت فيها بهذه السرعة ؟

مشروع الضمان الجماعى ياحضرات النواب المحترمين تحدثت عنه الحكومة فى خطاب العرش وارتبطت به أمامكم وعندما جاء دور التنفيذ وجدنا تباطؤا وتلكؤا قد يسميه البعض دور الحذر والدراسة .

أيمكننا أن نقول لهؤلاء العجزة واليتامى والمحرومين الذين ينتظرون الانتفاع بمشروع الضمان الجماعى .. انتظروا لأننا ندرس ونبحث فى حين أن هؤلاء المحظوظين تصرف لهم الفروق بجرة قلم .

ابراهيم شكرى يقدم
مشروع قانون نقابات العمال

النقابات هى حصن العمال الذى يرد عنهم كل اعتداء والسلطة الناطقة بلسانهم المدافعة عن مصالحهم .. لهذا تقدم الأستاذ ابراهيم شكرى إلى مجلس نواب سنة ١٩٥٠ بمشروع قانون نقابات العمال وقد أريد به اعطاء العمال الحرية المطلقة فى تأليف النقابات والاتحادات دون تدخل الحكومة وإزالة الفوارق والحواجز بين العمال الصناعيين والزراعيين والاعتراف للعمال جميعا بحق الاضراب .. وكذلك طالب قانون ابراهيم شكرى بتكوين اتحاد عام يوحد كلمة العمال ويرعى مصالحهم المشتركة بينهم على اختلاف مهنهم .

وقد أعاد إلى الأذهان تقديم مشروع هذا القانون نضال الزعيم الوطنى محمد فريد من أجل تكوين اتحاد للعمال يرعى مصالحهم هكذا كانت مصر دائما شعلة الوطنية فيها متجددة دائما لا تخمد ولا تتوقف بعد وفاة الزعيم الوطنى محمد فريد بنحو ثلاثين عاما يخرج مصرى يجدد مطالبه ويعمل على تنفيذها .

اقتراح
بمشروع قانون بشأن نقابات العمال
مقدم من ابراهيم شكرى
« نائب شربين »

الباب الأول
إنشاء النقابات

مادة ١ ـ يجوز للعمال المشتغلين بمهنة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها البعض أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

مادة ٢ ـ يقصد بكلمة « عمال » جميع الأشخاص الذين يقومون بأداء عمل مادى أو عقلى مقابل أجر ويكونون خاضعين لأمر ولإشراف صاحب عمل سواء أكان الشخص حقيقيا أو طبيعيا .

مادة ٣ ـ لا يسرى هذا القانون على موظفى الحكومة الدائمين القائمين بالعمل فى المرافق المتصلة اتصالا مباشرا بسيادة الدولة .

مادة ٤ ـ استثناء من قاعدة جواز تعدد النقابات لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة فى بلد واحد .

مادة ٥ ـ تسير النقابة فى أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسى التى تقرها الجمعية العامة .

مادة ٦ ـ يجب على مجلس إدارة النقابة ـ الذى تنتخبه الجمعية العامة طبقا للائحة النظام الأساسى أن يودع بمكتب العمل ـ الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة ـ فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه نسخة من هذه اللائحة موقعا عليها من أعضاء مجلس الادارة بتوقيعات مصدق عليها ، وكشفا بأسماء أعضاء مجلس الادارة وصناعاتهم ومحال سكنهم .

الباب الثانى
عضوية النقابة

مادة ٧ ـ يشترط فى عضو النقابة أن يكون حسن السمعة لم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو فى جرائم خلقية .

مادة ٨ ـ لا يجوز للعمال الأجانب أن ينضموا لنقابة إلا إذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة .

مادة ٩ ـ يجوز للعمال المنضمين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا فى عضويتها فى حالة تركهم المهنة إذا كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ١٠ ـ **لا يجوز لصاحب عمل أن يقبل تشغيل عامل عنده ما لم يكن منضما لإحدى النقابات المؤلفة تطبيقا لأحكام القانون إلا إذا كان لا يجوز قبوله عضوا بها بالتطبيق لأحكام المادتين السابعة والثامنة ، فإذا خالف ذلك يحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على**

عشرين جنيها وتتعدد هذه الغرامة بقدر عدد العمال المتعاقد معهم خلافا للقانون وعدد أيام عملهم .

مادة ١١ ــ يجب على النقابة أن تعطى كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته .

مادة ١٢ ــ لكل عضو أن ينسحب من النقابة المنضم إليها فى أى وقت شاء ولو نص على غير ذلك .

مادة ١٣ ــ تحدد لائحة النظام الأساسى للنقابة حقوق وواجبات عضو النقابة .

مادة ١٤ ــ لا يجوز فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه بخطاب موصى عليه فى محل إقامته وبعد سماع دفاعه .. فإذا أخطر بالمحاكمة ولم يحضر جاز الحكم فى غيبته .. ويجب إخطاره بقرار الفصل فى ظرف ثلاثة أيام من صدوره .

ويجوز للعامل فى جميع الأحوال الطعن فى قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر النقابة فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الفصل .. ويكون حكم المحكمة نهائيا .

ويعفى عضو النقابة من الرسوم القضائية عن هذه الدعاوى وعن جميع الدعاوى التى يرفعها تطبيقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٥ ــ **كل صاحب عمل يفصل أحد عماله أو يوقع عليه أية عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة معينة ، أو بسبب قيامه**

بعمل من أعمال النقابة ، أو تنفيذه قرارا من قراراتها .. أو يتدخل بصورة غير مشروعة لهدم نقابة من النقابات ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع إلزامه بتعويض العامل فى الحالة الأولى .. والنقابة فى الحالة الثانية عن كافة الأضرار .

الباب الثالث

نشاط النقابة

مادة ١٦ـ تتمتع نقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حقوق وآثار .

مادة ١٧ ـ للنقابة الحق فى التقاضى وبصفة خاصة الادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الأفعال التى تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصلحة المشتركة للمهنة أو لأرباب المهنة التى تمثلها النقابة .

وتعفى النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التى ترفعها دون حاجة إلى عرضها على لجنة المساعدة القضائية .

مادة ١٨ـ للنقابة أيضا أن تباشر جميع التصرفات القانونية اللازمة لأداء وتحقيق أغراضها ولها بصفة خاصة أن تبرم عقود العنل المشتركة .

مادة ١٩ ـ وللنقابة أيضا أن تتملك الأموال من عقارات ومنقولات بعوض أو بغير عوض .

مادة ٢٠ـ على النقابة أن تخصص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية كإنشاء صناديق للادخار أو

جمعيات تعاونية أو مدارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكتبات للمطالعة أو مكاتب للتخديم أو أندية رياضية .

مادة ٢١ ـ يجوز للنقابة أن تقرر الإضراب عن العمل فى غير الأحوال المحرم فيها قانونا .

مادة ٢٢ ـ يجب على الحكومة أن تشرك مندوبى النقابات المختصة فى اللجان الرسمية التى تؤلف لدراسة حالة مهنة أو صناعة معينة .

كما يجب أن تشرك مندوبى الاتحاد العام لنقابات العمال فى اللجان التى تبحث الموضوعات العمالية التى لا تخص فئة معينة منهم .

الباب الرابع
حل النقابات

مادة ٢٣ ـ تحل النقابة وتصفى أموالها بقرار يصدر من جمعيتها العامة طبقا للائحة نظامها الأساسى بموافقة أعضائها على الأقل .. ويجب إخطار مكتب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة بقرار الحل فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

مادة ٢٤ ـ لا يجوز حل النقابات بالطريق الإدارى ، وإنما لوزير الشئون الاجتماعية أن يطلب ذلك إلى المحكمة الكلية الواقع بدائرة اختصاصها مقر النقابة إذا لم تقم بإيداع الوثائق المنصوص عليها فى المادة السادسة فى الموعد المحدد ، أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام هذا القانون .

الباب الخامس
اتحاد النقابات

مادة ٢٥ – يجوز لنقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها اتحادات لرعاية مصالحها المشتركة .

مادة ٢٦ – اتحادات النقابات إما أن تتألف على أساس إقليمى فتضم نقابات العمال الموجودة فى منطقة معينة على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها . وإما أن تتألف على أساس مهنى فتضم النقابات التى تتعلق بمهنة أو صناعة واحدة أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أو تشترك فى إنتاج واحد .

مادة ٢٧ – للاتحادات الإقليمية أو المهنية للنقابات أن تتفق فيما بينها **على تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للاشراف على شئون هذه الاتحادات وتوجيهها توجيها موحدا وللدفاع عن المصالح المشتركة لجميع عمال الدولة .**

مادة ٢٨ – تسير الاتحادات فى أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسى ويجب أن تبين اللائحة بنوع خاص القواعد التى تتبع فى تمثيل النقابات المنضمة للاتحاد أو الاتحادات المنضمة للاتحاد العام ، فى مجلس الادارة والجمعية العامة . . كما تبين قيمة الاشتراكات السنوية التى تدفعها النقابات للاتحادات والتى تدفعها الاتحادات للاتحاد العام .

مادة ٢٩ – يكون إنشاء الاتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يختص بإنشاء النقابات وحلها ، ويكون لها ما للنقابات من حقوق وعليها ما عليها من واجبات .

مادة ٣٠ـ يلغى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال واللائحة التنفيذية الصادرة تطبيقا له .

مادة ٣١ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية لمشروع
القانون الخاص بنقابات العمال

صدر فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال مبينا شروط تكوينها ومحددا أغراضها وحقوق وواجبات أعضائها وكيفية حلها .

غير أن هذا القانون اشتمل على الكثير من القيود التى تعرقل ازدهار الحركة النقابية وأعطى السلطة الادارية سلطة التدخل فى أعمال النقابات والإشراف عليها إشرافا يوديان بحرياتها بل أباح لها حق حل النقابات بالطريق الادارى .

كما حرم هذا القانون على نقابات العمال تكوين اتحاد عام يوحد كلمة العمال ويرعى مصالحهم المشتركة بينهم على اختلاف مهنهم .

ولما كانت نصوص هذا القانون أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر الذى تنادى فيه هيئة العمل الدولية ومؤتمرات نقابات العمال بالحريات النقابية ولا تتفق مع ما وصل إليه عمال مصر من الوعى والإدراك فقد رئى تعديل هذا القانون تعديلا يقضى على ما فيه من مثالب ويسد ما فيه من ثغرات .

فأباحت المادة الأولى من المشروع للعمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أن يكونوا فيما بينهم نقابات .. ولم يقصر المشروع هذا الحق على العمال الصناعيين والتجاريين ـ كما هو الحال فى القانون القائم ـ بل منحه لجميع المشتغلين بعمل مادى أو عقلى مقابل أجر تحت إشراف صاحب عمل .. ولم يستثن من هذا الحق سوى موظفى الحكومة الدائمين القائمين بالعمل فى المرافق المتصلة إتصالا مباشرا بسيادة الدولة كموظفى السلك العسكرى والقضائى والدبلوماسى ورجال الأمن .

كما أخذ المشروع بمبدأ تعدد النقابات فى المهنة الواحدة أو فى البلد الواحد غير أنه خرج على هذا المبدأ فى المادة الرابعة منه إذ قرر عدم جواز تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة فى بلد واحد حتى يحفظ على عمال المنشأة الواحدة وحدتهم ولا تتصادم نقاباتهم فيستغل أصحاب الأعمال هذا الصدام .. ولا محل للخوف من تسلط صاحب العمل على النقابة الواحدة إذ أن فى اشتراط اشتراك جميع العمال فى النقابات «مادة ١٠» ما يسمح بتغليب وجهة نظرهم كما أن فى العقوبات الواردة بالمادة «١٥» ما يحول بين أصحاب الأعمال وبين التدخل فى شئون نقابات العمال .

وقد ألغى المشروع نظام تسجيل النقابات الذى يأخذ به القانون الحالى إذ أنه يشترط لنشأة النقابة وجوب تسجيلها فى وزارة الشئون الاجتماعية ويسمح للوزارة برفض طلب التسجيل أو تأجيله مما يؤدى فى نهاية الأمر بالعمال إلى الإلتجاء إلى الإجراءات القضائية التى تستغرق زمنا ليس بالقصير .. واكتفى المشروع باشتراط إيداع نسخة من لائحة النظام الأساسى للنقابة موقعا عليها من أعضاء مجلس الادارة بتوقيعات مصدق عليها ،

وكشف بأسمائهم وصناعاتهم ومحال سكنهم بمكتب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب مجلس الادارة .

وحرصا على سمعة النقابات ورفعا من شأن أعضائها رأى المشروع أن يشترط فى عضو النقابة أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو فى أى جرائم خلقية .. واشترط كالقانون الحالى لانضمام العمال الأجانب إلى النقابة أن يكونوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وألا يتجاوز عددهم ربع أعضاء النقابة .

وأجاز المشروع فى المادة التاسعة منه للأعضاء الذين يتركون المهنة الحق فى الاستمرار فى عضوية النقابة إذا كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل حتى لا تحرم النقابات من خبرة وحنكة الأعضاء القدامى .

وتدعيما للحركة النقابية ورغبة فى تقوية ساعدها وتمكينها من أداء رسالتها ألزم المشروع فى المادة العاشرة منه أرباب الأعمال **ألا يقبلوا تشغيل عمال غير نقابيين حتى ينضم كل عامل إلى إحدى النقابات فتزداد النقابات قوة ونشاطا بما يعود على العامل نفسه بالفائدة والخير .**

ولا يحول هذا الاشتراط دون حرية العامل فى الانسحاب من النقابة المنضم إليها إذا أراد لينضم إلى نقابة أخرى « مادة ١٢ » .

وللحيلولة دون محاربة أصحاب الأعمال لنقابات العمال نصت المادة « ١٥ » من المشروع على معاقبة صاحب العمل بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه إذا فصل أحد عماله أو وقع عليه عقوبة

لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة معينة أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذه قرارا من قراراتها أو إذا تدخل بصورة غير مشروعة لهدم نقابة من النقابات .. فضلا عن إلزامه بتعويض العامل فى الحالة الأولى والنقابة فى الحالة الثانية عن كافة الأضرار .

وتناولت المواد من «١٦ إلى ٢٢» من المشروع موضوع نشاط النقابة فنصت على تمتعها بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حقها فى التقاضى وفى القيام بكافة التصرفات القانونية وتملك الأموال العقارية والمنقولة بعوض أو بغير عوض دون حاجة إلى موافقة وزير الشئون الاجتماعية .

وحرص المشروع على النص على معافاة النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التى ترفعها دون حاجة إلى عرضها على لجنة المساعدة القضائية (مادة ١٧) .

وألزمت المادة ٢٠ النقابة بتخصيص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية كإنشاء صناديق للادخار أو جمعيات تعاونية أو مدارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكتبات أو مكاتب للتخديم أو أندية رياضية .

وقد عنى المشروع بتقرير حق النقابات فى تقرير الإضراب عن العمل ذلك الحق المعترف به لنقابات العمال فى الدول الديمقراطية والمنصوص عليه فى صلب الدستور الفرنسى الحالى والمقصود به تحقيق التوازن والتكافؤ بين قوى الرأسمالية وقوى الطبقة العمالية وقيد المشروع استعمال هذا الحق بمراعاة الأحوال التى تحرم فيها القوانين الإضراب «مادة ٢١» .

وقضت المادة ٢٢ بوجوب اشتراك مندوبى النقابات فى اللجان الرسمية التى تشكل لدراسة الشئون المهنية أو العمالية .

وراعى المشروع عدم الإبقاء على المادة «٢٠» من القانون الحالى التى تلزم النقابات بإخطار الجهات المختصة عن اجتماعاتها نظرا لأن هذه الاجتماعات تعتبر اجتماعات خاصة يجب إبعادها عن كل تدخل بوليسى كما يراعى المشروع رفع الوصاية الإدارية عن النقابات بإلغاء النصوص التى تتيح للحكومة مراجعة سجلات النقابات والإشراف على حساباتها .

أما عن حل النقابات فقد أعطى المشروع لثلثى أعضاء الجمعية العامة للنقابة حق حل النقابة «مادة ٢٣» كما هو الحال فى القانون القائم وهو ما يعبر عنه بالحل الاختيارى .

أما الحل الإجبارى الذى تنص عليه المادة «٢٤» من القانون الحالى وفحواه أن لوزير الشئون الاجتماعية حق حل النقابة إذا خالفت أحكام قانون النقابات أو ارتكبت بعض الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات مع إعطاء الحق للنقابة فى التظلم أمام القضاء ، فقد رأى المشروع إلغاءه وتحريم حل النقابات بالطريق الإدارى .

فإذا لم تقم النقابة بإيداع الوثائق المنصوص عليها فى المادة السادسة من المشروع فى الموعد المحدد أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام قانون النقابات جاز لوزير الشئون الاجتماعية أن يطلب إلى المحكمة الكلية الواقع بدائرة اختصاصها مقر النقابة حلها .

وبذلك جعلت سلطة الحل فى يد القضاء بدلا من وضعها فى يد

السلطة التنفيذية وجنبت النقابات عناء التجائها هى للقضاء بعد أن تكون قد حلت حلا فعليا بمقتضى قرار إدارى .

كما استبعد جواز حل النقابة إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون الحالى اكتفاء بجواز محاكمة المسئولين عن ارتكابها من أعضائها ولا يبرر لتقويض النظام النقابى والعمل على إضعافه جنوح بعض أعضائه عن الطريق القويم .

وقد خصص المشروع الباب الأخير منه لاتحاد النقابات فأباح للنقابات أن تكون فيما بينها اتحادات لرعاية مصالحها المشتركة ولم يقصر حق تكوين اتحادات على الاتحادات التى تؤلف على أساس مهنى كما هو الحال فى القانون القائم أى اتحاد النقابات التى تتعلق بمهنة أو صناعة واحدة أو صناعات مرتبطة بل أجاز أيضا تكوين اتحادات للنقابات على أساس إقليمى أى تضم النقابات الموجودة فى إقليم معين على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها .

كما نص المشروع فى المادة ٢٧ منه على جواز تكوين اتحاد عام تنضم إليه الاتحادات المهنية والاتحادات الإقليمية للنقابات حتى يكون له الإشراف الكامل على الجهاز النقابى وحتى يستطيع أن يوحد كلمة العمال فى المسائل التى تهمهم على اختلاف مهنهم وصناعاتهم .

ابراهيم شكرى
ينادى بالإصلاح الزراعى
ويقدم قانون
تحديد الملكية الزراعية ويجعلها
لا تزيد عن ٥٠ فدانا للمالك

فى الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ/ ابراهيم شكرى مشروع قانون بشأن الإصلاح الزراعى ويطالب فيه بتحديد الملكية بجعلها لا تزيد عن ٥٠ فدانا للمالك .

اقتراح بقانون بشأن تحديد
الملكية الزراعية والإصلاح الزراعى
مقدم من
ابراهيم شكرى «نائب شربين»

مادة ١ـ تنتقل إلى الدولة ملكية ما زاد على خمسين فدانا من الأراضى الزراعية التى يملكها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون فى سائر أنحاء المملكة المصرية من تاريخ العمل بهذا القانون مقابل الحصول على سندات على الخزينة العامة بقيمة هذه الأطيان وفقا لأحكام هذا القانون .

ماده ٢ـ تعتبر أراض زراعية الأراضى التى تزرع فعلا ، وكذلك

الأراضى الصالحة للزراعة ولو لم تكن مزروعة فعلا إلا إذا كانت داخلة فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك وتعد فى حكم الأراضى المملوكة بالمعنى المقصود فى المادة السابقة الأراضى الموقوفة .

مادة ٣ــ على كل مالك لأكثر من خمسين فدانا من الأراضى الزراعية أن يقدم إلى لجنة الإصلاح الزراعى المركزية بعاصمة المديرية التى تقع فى دائرة الأراضى المملوكة له أو الجزء الأكبر منها فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون إقرارا وفق النموذج الموضوع لهذا الغرض بمساحة الأراضى الزراعية التى يملكها فى سائر أنحاء القطر مبينا مواقعها وحدودها وما عليها من رهون أو اختصاصات أو حقوق امتياز وموضحا حدود الخمسين فدانا التى يرغب فى الاحتفاظ بها فى ملكه .

فإذا لم يقدم الإقرار المذكور فى الميعاد المحدد جاز للجنة الإصلاح الزراعى المركزية أن تتولى تعيين حدود الخمسين فدانا التى تترك للمالك مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة ١٣ .

وتخطر مصلحة الشهر العقارى بالمساحة الباقية على ذمة كل من هؤلاء الملاك وما انتقل من أملاكهم إلى ملكية الدولة لإجراء التأشيرات اللازمة بدون مصاريف .

مادة ٤ــ تؤول ملكية الأطيان الزائدة على هذه الخمسين فدانا من أملاك كل مالك إلى الدولة خالية من الرهون والاختصاصات وحقوق الامتياز وتقوم الدولة بالوفاء بحقوق الدائنين المقيدة على الأراضى الآيلة إليها بأن تسلم كلا منها من السندات المستحقة للمالك ثمنا لأرضه ما يعادل قيمة ما له من حقوق .

مادة ٥ـ تقدر قيمة الأراضى الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية التى اتخذت أساسا لربط الضريبة العقارية .

فإذا لم تكن للأطيان قيمة إيجارية ، تولت لجنة الإصلاح الزراعى القروية ، المؤلفة من مهندس زراعة المركز رئيسا ومندوب لمصلحة المساحة ومندوب لمصلحة الأموال المقررة عضوين ، تقدير ثمن هذه الأطيان مراعية فى ذلك على الأخص موقع هذه الأطيان وريعها وجودة تربتها وثمن الأطيان المماثلة التى لها قيمة إيجارية .

ويجوز لكل من الحكومة ومالك هذه الأطيان أن يطعن فى قرارات اللجنة المذكورة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار بالنسبة للحكومة ومن تاريخ وصول إخطار بهذا القرار إلى المالك بكتاب موصى عليه مع علم وصول ، أمام لجنة الإصلاح الزراعى المركزية لعاصمة المديرية والتى تتألف من قاض ينتدبه رئيس المحكمة الابتدائية رئيسا وعضوية مفتش الزراعة بالمديرية ومفتش المساحة والمالية بها للفصل نهائيا فى هذا النزاع .

مادة ٦ـ يتسلم ملاك الأراضى الزراعية التى آلت ملكيتها إلى الدولة سندات على الخزينة العامة قابلة للتداول بقيمة هذه الأراضى تستهلك على خمس وعشرين سنة وتخول حاملها الحق فى فائدة سنوية ثابتة قدرها ٤٪ من قيمتها الإسمية .. وتحدد القيمة الإسمية لهذه السندات ومواعيد وطرق استهلاكها بقرار يصدر من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة .

مادة ٧ـ تتولى الحكومة بيع الأراضى الزراعية التى آلت ملكيتها إليها بأسرع وقت للمصريين المشتغلين بالزراعة الذين لا يملكون أرضا زراعية أو

الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة بحيث لا يزيد ما يملكه كل منهم على خمسة أفدنة حسب الترتيب الآتى :

(أ) القائمون فعلا بزراعة الأرض المعروضة للبيع .
(ب) أصحاب الأراضى الملاصقة لها .
(جـ) القاطنون بالقرية التى تقع الأرض المعروضة للبيع فى زمامها .
(د) القاطنون بالمديرية التى تقع فيها هذه الأراضى .
(هـ) المشتغلون بالزراعة من أية ناحية كانوا .

وعند توازى طالبى الشراء من نفس الفئة يقدم المتزوج على الأعزب ويفاضل بين المتزوجين على أساس عدد أفراد الأسرة .

وتشرف لجنة الإصلاح المركزية على عملية بيع الأراضى الزراعية التى آلت ملكيتها للحكومة فى دائرة المديرية .. ويحدد وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة مواعيد وشروط تقديم طلبات الشراء والإجراءات التى تتبعها اللجنة المذكورة وكافة ما يتعلق بسير أعمالها .

مادة ٨ـ تباع هذه الأراضى بنفس السعر الذى اشترت به الحكومة مضافا إليه سعر فائدة السندات ويقسط هذا الثمن على عشرين سنة .. ويضع وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة القواعد الخاصة بتحديد قيمة الأقساط ومواعيد استحقاقها وضمان سدادها فى مواعيدها .

مادة ٩ـ يستمر زارعو الأراضى التى آلت ملكيتها للحكومة فى زراعتها بنفس شروط المالك على أن يقوموا بدفع الإيجار لحساب الحكومة حتى تمام إجراءات البيع .

فإذا كان زارع الأرض هو المالك نفسه فعليه أن يستمر فى استغلالها

حتى يتم بيعها بمعرفة الحكومة على أن يقوم بدفع إيجار المثل لحساب الحكومة .

مادة ١٠ـ يتولى بنك التسليف الزراعى والتعاونى تحصيل أقساط ثمن الأراضى الزراعية التى تبيعها الحكومة تنفيذا لهذا القانون وإيجارات هذه الأراضى المشار إليها فى المادة السابقة كما يتولى دفع الفوائد الخاصة بالسندات وقيمة ما يستهلك منها وفق أحكام هذا القانون والقرارات واللوائح المنفذة له .

ويفرد البنك حسابا خاصا لهذه العملية باسم مشروع الإصلاح الزراعى تحت إشراف وزارة المالية .

مادة ١١ـ لا يجوز أن يتملك شخص ـ طبيعى أو اعتبارى ـ مستقبلا أكثر من خمسين فدانا من الأراضى الزراعية .. وكل عقد يؤدى إلى ذلك يعتبر باطلا ولا يقبل تسجيله .

مادة ١٢ـ تنشأ اتحادات تعاونية زراعية فى سائر الأراضى المصرية ينضم إلى كل منها جميع الملاك الزراعيين للأراضى الواقعة فى دائرتها .. ويدفع كل منهم اشتراكا سنويا فيها .. وتقوم هذه الاتحادات بإمداد هؤلاء بالآلات والأموال والفنيين اللازمين لجعل الإنتاج الزراعى يقوم على أساس علمى حديث وفقا لخطط الدولة المرسومة للانتفاع بمزايا الانتاج الكبير .. وتشرف مصلحة التعاون على هذه الاتحادات وفق أحكام القانون الذى يصدر بتنظيم هذه الاتحادات وبيان اغراضها ونظام سير أعمالها .

مادة ١٣ـ يعاقب بغرامة من مائة جنيه إلى ألف جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من تأخر أو امتنع عن تقديم الإقرار المنصوص عليه فى

المادة الثالثة أو امتنع بغير عذر مقبول عن الاستمرار فى استغلال الأرض تنفيذا للمادة التاسعة .

ويعاقب بنفس العقوبة سالفة الذكر كل من يخفى جزءا من أملاكه أو يتهرب من تطبيق أحكام هذا القانون على أية صورة من الصور أو يشرع فى ارتكاب شىء من ذلك ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الأملاك المخفاة أو المهربة أو المشروع فى إخفائها أو تهريبها لحساب الدولة بغير مقابل .

مادة ١٤ــ على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ولوزيرى المالية والزراعة أن يصدرا لهذا الغرض ما يقتضيه تنفيذه من القرارات واللوائح .

ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تحديد الملكية الزراعية

لاجدال فى أن ملكية الأراضى الزراعية فى مصر موزعة توزيعا غير عادل يقترب بنا من العهد الاقطاعى .. وهذا التوزيع السيئ للثروة الزراعية هو مبعث الفقر الذى نشهد آثاره التعسة فى الريف ، فبينما بلغ عدد المشتغلين بالزراعة حسب تعداد ١٩٣٧ ــ ٤,٣٠٨,٢٠١ ــ شخصا فإن ملاك الأراضى الزراعية لم يتجاوزوا فى تلك السنة ٢,٤٣٩,١٧١ .. وقد زادت هذه القضية بروزا فى التعداد الأخير فلابد أن يكون المشتغلون بالزراعة قد زادوا بنسبة زيادة السكان فأصبح عددهم يناهز ٥,١٦١,٩٥٤ فى الوقت الذى بلغت جملة الملاك الزراعيين فيه ٢,٦٦١,٨٠٠ أى أن

نصف المشتغلين بالزراعة من أفراد الشعب المصرى لا يملكون سهما واحدا من الأراضى الزراعية .

هذا إلى أن ملكية الأراضى الزراعية نفسها غير موزعة توزيعا معقولا على هذا العدد المحصور من الملاك ، إذ أن **١.٩١٩.٠٩٢** مالكا منهم يملكون أقل من فدان و**٥٨٦.٥٢٣** يملك كل منهم من فدان إلى خمسة فى حين أن **١١.٨٢٣** ـ حسب إحصاء **١٩٤٧** ـ يملك كل منهم خمسين فدانا فأكثر ويبلغ مجموع ما يملكونه **٢.١٤٣.٠٦٢** من الأفدنة من مجموع الأراضى الزراعية المملوكة البالغ قدرها **٥.٩٢٢.٠٤٣** فدانا أى أن نصفا فى المائة من الملاك يمتلكون ما يقرب من ٤٠٪ من الأراضى الزراعية .. فيتبين مما تقدم أن عددا ضخما من المشتغلين بالزراعة محروم من الملكية الزراعية وأن غالبية الملاك الزراعيين الذين يقل ما يملكه كل منهم على ثلاثة أفدنة لا يمكن أن يحيوا حياة تتفق مع الكرامة الإنسانية وأن نسبة ضئيلة من الملاك هى عبارة عن **١١.٨٢٣** من **٥.١٦١.٩٥٤** شخصا مشتغلا بالزراعة تحتكر المساحات الواسعة من الأراضى الزراعية .. وهذا التوزيع السيئ للملكية الزراعية فى مصر يثير الكثير من وجوه التعليق والنقد سواء فى مصر أو فى الخارج ولم تعد الجهات الرسمية أقل شعورا بعدم عدالة هذا التوزيع إذ ألقى رئيس الحكومة فى ٢٨ فبراير سنة **١٩٤٤** بيانا فى مجلس الشيوخ عما كشفت عنه نكبة الملاريا فى قنا وأسوان جاء فيه : (والعيب الكبير المؤدى لفقر أغلبية أولئك السكان هو فى نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة إلى درجة منقطة النظير فى جميع أنحاء القطر المصرى ، فإن عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدانا فأكثر فى مديريتى قنا وأسوان حسب الإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو : **فى قنا عددهم ٧١ والمساحة**

المملوكة لهم ٤٤،٤٣٥ فدانا وهى نسبة ١٣٪ من مجموع أراضى المديرية .. وفى أسوان عددهم ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤،٣٧٠ فدانا وهى بنسبة ٥١٪ من مجموع الأراضى الزراعية .

وفى مايو سنة **١٩٤٥** ألقى وزير المالية بيانا عن مشروع ميزانية الدولة جاء فيه أن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فدانا فأكثر ويبلغون حوالى **٥، ٪** **من عدد الزراعيين يمتلكون ٣٦،٩٪ من مجموع الملكية ـ أى أن ثلث الدخل من الأراضى الزراعية يوزع على كبار الملاك والباقى يوزع على الباقين وهم ٩٩،٥ ٪ .**

وانتقدت اللجنة المالية بمجلس النواب نظام الملكية فى تقريرها عن السياسة المالية لعام ١٩٤٨/١٩٤٩ م .

وأصدر المجلس الاقتصادى التابع لهيئة الأمم المتحدة كتابا بعنوان :

دعا فيه إلى إعادة النظر فى توزيع الأراضى الزراعية فى بلاد الشرق الأوسط ومن بينها مصر .

فاجماع الجهات الرسمية وغير الرسمية معقود على أن الثروة الزراعية فى مصر موزعة توزيعا سيئا ضارا بالسلام الاجتماعى فوجب التحلى بالشجاعة لتقرير العلاج الحاسم لهذه المشكلة .

ولا يمكن أن يعتبر توزيع بعض الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة علاجا لسوء توزيع الملكية الزراعية ، بل هو من قبيل المسكنات الوقتية التى قد تؤدى إلى عكس النتائج المقصودة منها .

وقد اقترحت وزارة الشئون الاجتماعية فى مذكرة بشأن نشر الملكية

الصغيرة وتقييد الملكيات الكبيرة أن تنزع الحكومة ملكية جزء من زمام القرى التى يحتكر ملكيتها أصحاب الملكيات الواسعة لصالح أهل القرية .. غير أن هذا الاقتراح لا يعتبر سوى حل جزئى يجب العمل على تعميمه إن أردنا الوصول إلى فائدة محققة .. وذلك بأن ننزع ملكية جزء من مساحة كل ملكية كبيرة لصالح الأمة جمعاء ـ لا لصالح قرية معينة ـ على أن يعوض المالك تعويضا عادلا عن ملكه .. فنحقق بذلك العدالة فى توزيع الثروة الزراعية دون افتئات على أحد .

وهذا المبدأ أخذ به الدستور المصرى ـ شأنه فى ذلك شأن كافة الدساتير العصرية للشعوب المتمدينة ـ إذ أباح نزع الملكية للمنفعة العامة وليس هناك من منفعة عامة أنصع من تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى والنهوض بحال بضعة ملايين من أبناء الشعب وحماية كيان الأمة من الانقلابات الهدامة .. وقد عمدت الدول الزراعية الأوروبية التى كانت تعانى ما نعانيه من سوء توزيع الملكية الزراعية إلى الأخذ بهذه القاعدة فى الإصلاح الزراعى .. على اختلاف فى التفصيلات .. منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى .. فأعادت توزيع الثروة الزراعية طبقا لمبادئ العدالة .. فلا يجوز أن نقف جامدين والعالم يتقدم إلى الأمام ، ولا يليق أن نعيش فى عصر غير عصرنا .

ولما كان لا يجوز أن نعتبر الأرض مجرد وسيلة لاستثمار رءوس الأموال إذ أنها المجال الحيوى لسكان الريف ومبعث نشاطهم ومنبع دخلهم وتقوم بدور هام فى التقدم الاجتماعى فى بلدنا المزدحم بالسكان ، وجب أن نسترشد فى تحديد الجزء الذى ننزع ملكيته للإصلاح الزراعى مقابل

تعويض ، بالمبدأ الحكيم الذى وضعه الاقتصادى الانجليزى جون ستيوارت ميل وهو أن الأرض للزراع .

ولما كان من المحقق أن يخرج عن حدود الطاقة البشرية أن يقوم الفرد الواحد فى مصر على زراعة أكثر من خمسين فدانا دون أن يعمل على استغلال عمل الغير على صورة ضارة تتنافى مع العدل الاجتماعى الذى ننشد تحقيقه بهذا القانون فقد نص مشروع القانون فى مادته الأولى على أن تنتقل إلى الدولة ملكية ما زاد عن خمسين فدانا من الأراضى التى يملكها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون فى سائر أنحاء المملكة .. وجعل تاريخ انتقال هذه الملكية هو تاريخ العمل بهذا القانون .

وعرفت المادة الثانية المقصود بالأراضى الزراعية فى حكم هذا القانون بأنها الأراضى التى تزرع فعلا وكذلك الأراضى الصالحة للزراعة ولو لم تكن مزروعة فعلا ، اللهم إلا إذا كانت داخلة فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك .

وقد سوت هذه المادة بين الأراضى المملوكة ملكا تاما وبين الأراضى الموقوفة فى تطبيق أحكام هذا القانون .

وقد حرص مشروع القانون على النص على تعويض الملاك تعويضا عادلا عن ملكهم .. فقرر فى مادته الخامسة تقدير قيمة الأملاك بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية التى اتخذت أساسا لربط الضريبة العقارية وهو نفس الأساس الذى أخذ به القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات فى المادة ٣٦ منه لتقدير قيمة الأطيان الزراعية الداخلة ضمن أعيان التركة .

فإذا لم تكن للأطيان قيمة إيجارية على النحو المذكور ، تولت لجنة الإصلاح الزراعى القروية المؤلفة من مهندس زراعة المركز رئيسا وعضوية مندوب لمصلحة المساحة ومندوب لمصلحة الأموال المقررة تقدير ثمن هذه الأطيان .. وقرار هذه اللجنة قابل للاستئناف أمام لجنة الإصلاح الزراعى المركزية بعاصمة المديرية التى يرأسها أحد القضاة .

ونظرا لعجز الفلاحين الذين ستباع لهم هذه الأطيان عن دفع ثمنها فورا ونظرا لافتقار الدولة إلى المال اللازم لدفع التعويضات المترتبة على نزع الملكية ــ نص مشروع القانون فى مادته السادسة على إعطاء كل مالك سندات على الخزينة العامة بقيمة الأراضى التى آلت ملكيتها للدولة وهذه السندات تستهلك على دفعات خلال خمسة وعشرين عاما وتخول حاملها الحق فى فائدة سنوية ثابتة قدرها ٤٪ من قيمتها الإسمية .

ورغبة فى تمكين الملاك من الحصول على ثمن أراضيهم نقدا ــ إذا شاءوا ــ جعلت هذه السندات قابلة للتداول ، فمن شاء من الملاك احتفظ بما حصل عليه من سندات حتى يحل موعد استهلاكها ويحصل خلال هذه المدة على الفائدة المقررة ، ومن شاء أن يحصل على ثمنها نقدا لاستثمار قيمتها فى ميادين أخرى وجد الباب أمامه مفتوحا لتحقيق مطلبه .

وأعطى الملاك أيضا حق اختيار الخمسين فدانا التى يرغبون فى الاحتفاظ بها بأن يعينوا حدودها فى الإقرار الواجب تقديمه ببيان أملاكهم وما عليها من حقوق .. ويفقد المالك الذى لا يقدم هذا الإقرار فى الميعاد المحدد حق اختيار ما يبقى فى ملكه فضلا عن جواز معاقبته طبقا للمادة الثالثة عشرة .

ونصت المادة الرابعة على أن الأطيان التى تؤول إلى الدولة تتطهر مما عليها من الرهون والاختصاصات وحقوق الامتياز وتدفع الدولة إلى أصحاب هذه الحقوق حقوقهم سندات من السندات المستحقة للمالك ثمنا لأرضه وتتولى لجنة الإصلاح الزراعى المركزية بيع الأطيان التى آلت إلى الدولة للمصريين المشتغلين بالزراعة الذين لا يملكون أرضا زراعية أو الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة بحيث لا يزيد ما يملكه كل منهم على خمسة أفدنة «مادة ٧» بنفس السعر الذى اشترت به الحكومة مضافا إليه سعر فائدة السندات وروعى تقسيط هذا الثمن على عشرين سنة «مادة ٨» وهذه المدة تقل عن المدة المقررة لاستهلاك السندات احتياطا لكافة الطوارئ وبذلك تتكفل الأقساط التى تدفع ثمنا للأراضى المباعة سداد قيمة السندات وفوائدها فى مواعيدها المقررة دون أن تتحمل ميزانية الدولة أية نفقة فى سبيل تنفيذ هذا الإصلاح الزراعى .

ولذا رأى من الأصوب ماليا أن يعهد بالعملية المالية إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى تحت إشراف وزارة المالية حتى لا تندمج فى ميزانية الدولة «مادة ١٠» .

وقد حرص القانون على عدم وقف استغلال الأراضى الزراعية الخاضعة لأحكام هذا القانون فى الفترة ما بين انتقال ملكيتها إلى الدولة وبين تمام بيعها ، فألزم زارعيها بالاستمرار فى زراعتها بنفس شروط المالك على أن يقوموا بدفع الإيجار لحساب الحكومة فإذا كان زارع الأرض هو المالك نفسه كان عليه أن يستمر فى استغلالها حتى يتم بيعها بمعرفة الحكومة على أن يقوم بدفع إيجار المثل لحساب الحكومة «مادة ٩» .

ولما كان هذا الإصلاح ينهار من أساسه إذا ترك الباب مفتوحا لتملك أكثر من خمسين فدانا ، قضت المادة ١١ من القانون عدم جواز تملك أكثر من خمسين فدانا من الأراضى الزراعية مستقبلا واعتبار كل عقد يؤدى إلى ذلك عقدا باطلا ولا يقبل تسجيله .

وتمكينا لصغار الملاك من استغلال أراضيهم طبقا للأساليب العلمية الحديثة ، واستخدام الأدوات الزراعية الآلية ـ حتى تتضاعف غلة الأرض ويخف العمل الزراعى المرهق عن كاهل الفلاح وحيواناته باعتبارها مصدرا من مصادر الانتاج وتقل تكاليف الانتاج مما يعود على الاقتصاد القومى بالخير العميم ـ ورأى أن تنشأ اتحادات تعاونية زراعية بين الملاك تمدهم بالآلات الحديثة والأموال والفنيين ـ وترك أمر تنظيم هذه الاتحادات وبيان أغراضها ونظام سير أعمالها إلى قانون خاص بها يصدر فيما بعد .. وحوت المادة ١٣ من مشروع القانون بيان العقوبات التى توقع على الذين يخالفون أحكامه أو يعطلون تنفيذ أغراضه فنصت على الحكم بغرامة من مائة جنيه إلى ألف جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز سنة على كل من تأخر أو امتنع عن تقديم الإقرار الخاص ببيان أملاكه أو امتنع لعذر غير مقبول عن الاستمرار فى استغلال الأرض تنفيذا للمادة التاسعة وكل من يخفى جزءا من أملاكه أو يتهرب من تطبيق أحكام القانون على أية صورة من الصور أو يشرع فى ارتكاب شىء من ذلك فضلا عن مصادرة الأملاك المخفاة أو المهربة أو المشروع فى إخفائها أو تهريبها لحساب الدولة بغير مقابل .

وقد راعى المشروع أن يترك تنظيم القواعد التفصيلية لتنفيذ هذا القانون والقرارات واللوائح التى يصدرها وزيرا المالية والزراعة .

إلغاء الرتب والألقاب

فى صدر برنامج حزب مصر الاشتراكى (مصر الفتاة) دعوة لإلغاء الرتب والألقاب ليكون المجتمع المصرى طبقة واحدة وليس طبقات .. وجاهد أبناء الحزب لتنفيذ ما جاء ببرنامجهم حتى أن ابراهيم شكرى عندما أصدر جريدة الشعب الجديد سنة ١٩٥١ لتكون لسان حال حزب مصر الاشتراكى وضع فى كل عدد يصدر من الجريدة بروازا صغيرا بعنوان : «الشعب يريد إلغاء الرتب والألقاب» وأن يتحقق نص الدستور من أن المصريين سواء لدى القانون ! !

وتحت قبة مجلس النواب قدم ابراهيم شكرى اقتراحا بتعديل الدستور لإمكان إلغاء الرتب والألقاب ورفض الاقتراح ومن الجدير بالذكر أن الثورة ألغت الرتب والألقاب فى ١٩٥٢/٨/٧ وكان أول قرار لمجلس قيادة الثورة بعد طرد الملك فاروق .

نص الاقتراح بطلب تنقيح المادة ٤٣ من الدستور :

« لا تعترف الديمقراطيات الحقة بالمفاضلة بين الناس على أساس الرتب والألقاب التى تنال من وحدة الأمة بتقسيمها إلى طبقات متحاسدة متنابذة .

ولعل كل من يطالع الصحف الأجنبية أو واتته الظروف بمغادرة الأراضى المصرية يدرك بوضوح ما أدى إليه نظام الرتب والألقاب فى مصر من الإساءة إلى سمعتها فى العالم الخارجى فالاعتقاد راسخ فى الأذهان بأن الشعب المصرى مقسم إلى طبقتين : طبقة الباشوات وطبقة الفلاحين

والعمال وأن الطبقة الأولى تستغل الطبقة الثانية بما يحقق مصالحها وأغراضها الذاتية وقد حفزت هذه الحالة رئيس مجلس الشيوخ المصرى إلى مناقشة هذا النظام فى مصر فى كلمته التى وزعت على أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولى الذى انعقد بالقاهرة فى إبريل سنة ١٩٤٧ محاولا رفع أثره السيئ فى نفوس ممثلى الدول الأجنبية .

وما كان أغنانا عن مثل هذا الدفاع لو أننا ألغينا الرتب المدنية وألقاب الشرف مسايرة لروح العصر.. فالمشاهد أن جميع الدول الأوربية والامريكية لا تعترف بنظام الرتب والألقاب فيما خلا انجلترا التى تحتفظ بالألقاب محافظتها على كل قديم فى الظاهر دون أن يكون له أثر يذكر فى حقيقة الواقع .. بل إن جميع الدول العربية والشرقية ألغت الرتب والنياشين ولم يبق سوى شرق الأردن ومصر تمنح الباشوية والبكوية وإذا كان للرتب والألقاب مزية تقدير عمل العاملين وحفزهم المواطنين على خدمة الوطن فإن الأوسمة والنياشين تؤدى هذا الغرض ولا يترتب عليها إيجاد نظام بال للطبقات يسىء إلى سمعة مصر فى الخارج .. ولقد أدرك المغفور له/ اسماعيل صدقى هذه الحقائق رغم تمتعه برتبة الباشوية فتقدم عندما كان عضوا بمجلس النواب باقتراح بمشروع قانون إلغاء الرتب والألقاب غير أن المجلس قرر عدم دستوريته لمخالفته نص المادة ٤٣ من الدستور .

ولما كان الواجب أن لا تقف نصوص الدستور حائلا دون تقدير الإصلاحات التى يتضح لزوم الأخذ بها ولذا تضمن الدستور نفسه القواعد الخاصة بتنقيحه فى المادة ١٥٧ منه .

أتقدم إلى مجلس النواب باقتراح بتنقيح الشطر الأول من المادة ٤٣ من الدستور الذى يقضى بأن الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى بجعله (الملك ينشىء ويمنح الرتب العسكرية والنياشين) » .

من مقالات إبراهيم شكرى :

وسوف أترك لإبراهيم شكرى نفسه فى كتاباته فى الخمسينات تقديم نفسه كمصرى طالب بتغيير الأوضاع الاجتماعية فى مصر لصالح السواد الأعظم من الشعب .. وكما تابع شباب الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات نضال ابراهيم شكرى .. أكتب اليوم كى يتابع شباب الثمانينيات قصة كفاح مصرى أعطى لمصر دمه .. وماله وما زال يعطى مصر فكره وجهده من أجل بناء حاضر ومستقبل أفضل لها .

فيكتب فى جريدة الشعب .. العدد الثانى الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥١ مقاله الأسبوعى :

اليك يا زميلى الاشتراكى أسوق الحديث .. أريد أن ألفت نظرك إلى وضع يجب أن تلاحظه لكى تقرب ساعة النصر .. فالتنظيم هو أول درجة فى سلم النجاح وبدء التنظيم هو أن تعرف العناصر التى تكون كياننا كقوة مكافحة .

إننا نكتب فى هذه الجريدة معبرين عن آلام الشعب الكادح المكافح فى سبيل الحياة ونحاول أن نخفف عنه استغلال المستغلين وظلم الظالمين .. أو

استعباد المستعبدين وإنها لمفارقة يجب أن نعرفها وهى أن غالبية من نكتب لهم لا يكادون يعرفوننا أو يحسون بمجهودنا .. هم بعيدون عنا قد غاصت أجسامهم فى الوحل واتجهت أفكارهم فى البحث عن لقمة العيش ونحن وراء المكاتب نكتب ، ما لا يقرأ ونعتقد أن هذا هو كل شىء .. فعليك أن تسعى إليهم فى حقولهم أو فى جحورهم تحت شجرة أو على باب مصنع تسمعهم أفكارنا وقد وعيتها فى أسلوب بسيط يتناسب مع فكرهم وإدراكهم .. لا تعقيد ولا التواء وإنما المهم أن يعرفوا مقصدنا وأننا نشاركهم آلامهم .. وأننا درسنا مشاكلهم .. ثم افتح لهم باب الأمل .. إننا وطدنا العزم على الكفاح فى سبيلهم وان اشتراكيتنا هى العلاج الوحيد لمشاكلهم ثم لا تتركهم إلا بعد أن يضعوا يدهم فى يدك وقد عاهدوك على العمل .. فالكفاح هو كفاح الشعب ولن يقوم به إلا الشعب .

وكتب الأستاذ/ إبراهيم شكرى فى جريدة الشعب الصادرة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ **مقارنا بين حال أغنياء وفقراء مصر فى الصيف ويطالب الشباب بالاستزادة بالعلم استعدادا ليوم الخلاص** :

لقد أتى الصيف بجوه الحار ليزداد إناس فراغا على فراغ ومتعة فوق متعة ويزداد آخرون شقاء فوق شقاء وإرهاقا بجانب إرهاق .. فيجد المترفون فى الصيف فرصة ليزيدوا فيها مظاهر ترفهم وبذخهم فمن طواف فى بلدان أوربا لا ليشهدوا علم القوم وصناعتهم فيستفيدوا ويفيدوا .. فهذا بعيد فعقولهم لا تتعلق إلا بكل تافه فارغ من لهو أو ملبس أو مأكل .. لا يكتسبوا صحة فيكونوا أكثر انتاجا فالصحة لا تأتى عن طريق السهر إلى الصباح فى شرب وعربدة ، أو يربحوا مالا فالموائد الخضراء لا تعرف إلا

الخسارة .. إنما هو اللهو والعبث والاستهتار والإساءة إلى سمعة البلاد وكرامتها ولا شيء غير ذلك .

أما الفريق الآخر يتمثل فى ملايين الكادحين ـ عمالا وفلاحين وصغار موظفى الدولة والشركات ـ فهم مضطرون أن يعملوا ويعملوا فى حر الصيف مهما اشتد وقسا .. فالجوع أشد وأقسى .. فها هو جيش الفلاحين قد انحنى ليضرب الأرض بفئوسه والشمس ترسل فوق رءوسهم حمما لهؤلاء والهواء الساخن يرتفع عن الأرض يلفح الوجوه فيجعل العمل عذابا .. وبين الفترة والفترة تستقيم الظهور نوعا لتمر الأيدى فوق الجباه لتسيل العرق على الأرض ، فنهر النيل لا يكفى لنمو القطن ولكن لابد من نهر من العرق .. ثم يستأنف هذا الصنف العمل حتى تدركه رحمة الله بغروب الشمس أو بغروب الحياة .. وصغار الموظفين والذين يقومون بتجربة زحام يوم الحشر فى كل يوم فى الترام وفى المكاتب وفى البيوت وإذا كان الزحام فى الشتاء محتملا فهو فى الصيف نوع من عذاب الجحيم .. ولكن لابد من هذا الضيق ليكون غيرهم فى بحبوحة :

فحشرة المكاتب فى القاهرة يقابلها اختراع تكييف هواء ديوان الوزراء وفى رمل الاسكندرية ، وزحامهم فى الترام يقابلها ازدحام الطرق بعربات الكاديلاك ـ وقد ركب فى كل عربة هلفوت واحد أو متعطل مع عشيقته .. ونومهم فوق بعض فى بيوتهم يقابلها تعدد المساكن لكبارنا ، واغنيائنا . هذا هو حال مترفينا وحال كادحينا فى الصيف ، وهو حال يجب أن يتغير ولكنه لن يتغير إذا اعتبر شبابنا ان فصل الصيف فصل خمول وركود ، نترك فيه أجسامنا وأذهاننا للاسترخاء والكسل بل يجب أن يكون فصل عمل ونفع وانتاج .. فيا زميلى الاشتراكى ـ سواء كنت طالبا أو

موظفا سعدت بأجازة .. إن الصيف هو فرصتك فإن عدت إلى قريتك فمجال العمل متسع فأهل الريف فى حاجة إلى توجيه ، وعلينا التوجيه وهم فى عطش للثقافة وعليك أن تثقفهم وتنزع بقوة عن عقولهم غشاوات الرجعية وكل معتقداتها وأن تطلعهم على اشتراكيتنا فهى الأمل فى تغير الحال .. وفى نفس الوقت انتهز الفرصة لتقرأ كثيرا ولتفكر كثيرا ولتبحث كثيرا .. فالعلم قوة وما أحوجنا إلى القوة .

ويستمر الاستاذ/ إبراهيم شكرى فى جهاده من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية فى مصر والدعوة إلى إقامة النظام الاشتراكى .. فيكتب فى بابه الاسبوعى (ركن المجاهد) .

فى العدد السابع الصادر فى أول يونيو سنة ١٩٥١م :

بعد أيام قليلة يحل شهر الصوم الذى كان يعتبر الناس فى حلوله رحمة للفقراء وكفارة للأغنياء يجد فيه الأولون البر والنعمة أقرب وأدنى .. ويجد فيه الآخرون فرصة للزكاة عن أموالهم وصحتهم .. ولكن هذا الزمن ولى وأدبر لم يبق من شهر الصوم إلا تنظيم أوقات الجوع للفقراء .. وتنظيم أنواع من الإسراف فى الطعام والشراب للأغنياء .. فلا يشعر المحروم فى هذا الشهر المبارك إلا بالحرمان مضاعفا ، أما المترفون فتزداد عليهم أعراض التخمة وعلل النهم . ويعالج الحكام هذه الأحوال ببضع ولائم (هكذا تسمى) تقام فى المراكز والمديريات لبضع عشرات أو مئات من المواطنين عزت عليهم لقيمات نظيفة يأكلونها فى هدوء ببيوتهم (إن كانت لهم بيوت) فيتزاحمون بل ويتقاتلون ليقفوا بضع ساعات تحت رحمة جنود الإدارة وعسفهم . فيرى جندى أن يجلسهم القرفصاء لتنظيمهم ، ويرى آخر أن

وقوفهم صفا واحدا أنظم وأدق ثم يعن لثالث أن وقوفهم صفين أدعى للتنظيم والضبط والربط ولا بأس من أن يتخلل هذا الاستعداد للوليمة الموعودة سماع أحط أنواع الشتائم وأن تعمل عصى الجنود فى أجسام الضيوف الكرام .

وأخيرا تأتى الدقيقة الحاسمة التى يجد فيها الجائعون أنفسهم والطعام وجها لوجه ، فتمتد الأيدى بشعور غير إرادى لتسرع بلقيمات إلى الأفواه لتضع حدا لألم الجوع ، ولكن أصواتا كالرعد تنهاهم عن الاقتراب عن الطعام .. فقد بقى أهم شىء فى الموضوع ولم يتم بعد وهو أخذ صورة فوتوغرافية للتسجيل .. ويا ويل الضيوف إذا تأخر حضرة المصور فعليهم الانتظار حتى يحضر ويأخذ الصورة المطلوبة لحضرة المأمور أو سعادة المدير واقفا وسط الضيوف ، وتظهر الصورة فى الجرائد منشورة بأجر وقد كتب تحتها سعادة المدير يخدم ضيوفه الفقراء فى وليمة كبرى أقيمت لبضعة آلاف فى مدينة كذا .. وكانوا موضع الحفاوة والإكرام من سعادته ومعاونيه ، وخرجوا بعدها وألسنتهم تلهج بالدعاء .. لقد سجل المدير هذا الغرض فى نفسه وأنه فى الوقت عينه تسجيل للحالة التى وصل إليها المواطنون من الفقر أو الذلة والعدم . والعلاج الذى تقدمه حكومات يديرها الإقطاعيون وكبار الأغنياء بالرغم من أن فيهم من يقول أنه يؤدى كل صلاة فى وقتها ومنهم من حج البيت وزار قبر الرسول صلوات الله عليه .

فيا زميلى الاشتراكى بشر المواطنين أن فى كل نظام اشتراكى لن تكون لهذه الصور المزريه مكان فليس هناك من يتفضل ويلقى ببضع لقيمات إلى من يعتبرهم عبيده .. وإن وجد فلن يوجد من يلتقط الفتات .. فالكل قد

وجد الطعام فى كرامة وعزة ، قد وعدهم الله بها فى القرآن الذى أنزل فى شهر رمضان .

وفى العدد الصادر فى ١٥ يونيو ١٩٥١ .. كتب الأستاذ / إبراهيم شكرى :

ذهب السفير الأمريكى إلى إحدى قرى الريف المصرى نيابة عن مستر ماكجى وكيل خارجية أمريكا ليهدى الطفل (ناجى) جاموسة فقد كان حظ الطفل أن اسمه مشابه لاسم ماكجى .

وإن مثل هذا الحظ الحسن ليقع لبضع عشرات من الأطفال الذين ترعاهم المبرات والجمعيات النسائية التى تملأ الدنيا ضجيجا باسم البر والرحمة .

ولكن ما القول فى هؤلاء المحرومين الذين لم يتشرف اسهم بحرف من اسم (ماكجى) الأمريكى العظيم أو فى هؤلاء الذين لم يسعدهم نصيبهم فى أن تعثر بهم أقدام (ملائكة الرحمة) من كبريات سيدات المجتمع اللاتى يتظاهرن بفعل الخير وان زدنا فى إنصافهن لقلنا إنهن يتخذن من رعاية هؤلاء الأطفال نوعا من الهواية بدل هواية أخرى كهواية العصافير أو الكلاب أو القطط .

إن مشكلة الأطفال المشردين والمحرومين لن تحل بتسميتهم باسم ماكجى أو حتى ترومان أو بترصدهم لطريق العظمات والكبريات فهذه حلول تزيد المشكلة تعقيدا لأنها تظهر ما يمكن أن يفعله قليل من البر ومسحة من الرعاية والعطف فى حال (عينة) من المشردين فتنقلهم من

حضيض البؤس إلى جو يسعدون فيه بنسمات الدعة والراحة وإنما ستبقى الحقيقة المرة وهى أن جيشا متناهيا فى الكثرة من أطفال الشعب غريق فى بحور العدم .. ولن يتغير الحال ما دام حكامنا يفكرون بطريقة صوانى الذهب المحلاة بالماس والياقوت وخواتم الزمرد فى خنصر اليد كل بحسب مقامه .. وبعثرة المال .. بل قل دماء الشعب .. فى مصايف أوربا وملاهيها وبناء القصور وشراء الضياع ..

فيا زميلى الاشتراكى قل للمواطنين أن تغير الحال بيدهم فليستبدلوا حكم الطغاة بحكم اشتراكى فاشتراكيتنا لا تعرف إحسانا وتعطفا على عينة من المحرومين وأن الحظ قد يصيب مواطنا ويترك آخرين .. إنما هى حقوق تؤديها حكومة الشعب الاشتراكية لجميع المواطنين بلا تفرقة أو تمييز .. ولن نسمح لإناس أن يأكلوا الشهد فى أوانى الذهب والماس وأن يترك آخرون ليبحثوا عن لقيمات فى أكوام القمامة .. إنما هو الخبز النظيف مع ضروريات الحياة للجميع ومن أراد المزيد فليقدم عملا وإنتاجا لخير المواطنين ، وبهذا ستكفى خيرات مصر أبناء مصر ولن ينتظروا مستر ماكجى ولا إحسان المبرات .

العدد العاشر الصادر فى **٢٢** يونيه **١٩٥١** يستمر ابراهيم شكرى فى التمهيد للثورة وتغيير **الأوضاع الاجتماعية فى مصر فيكتب فى ركن المجاهد** :

لقد نجح مسحوق القطن فى مقاومة دودة القطن فبدئ باستعماله على نطاق واسع بدل المقاومة بالعمال ولابد أنه سيعم فى يوم من الأيام .

وإن وراء هذا النجاح مشكلة فإن مئات الألوف بل الملايين من العمال الزراعيين تعتبر موسم المقاومة من المواسم الرئيسية للعمل إن لم يكن أهمها فى

الدلتا .. وإن ألوف العمال لتنقل من المنوفية والقليوبية وميت غمر إلى المناطق الشمالية فيما يسمونه تراحيل .. لتجد عملا لمدة شهرين فى مقاومة الدودة ومع شدة العناء الذى يكابدونه عن هذه التراحيل قد يساوى الموت جوعا .. ولذا لم أعجب من نظرات الهلع والحسرة وهى ترتسم على وجوه أنفار التراحيل وهم ينظرون إلى المسحوق وهو يخرج من العفارة ليقضى على الديدان فالحقيقة التى تمثلت لهم هى أن المسحوق يقضى على أرزاقهم لا على الديدان فقط ـ ويقابل هذه النظرات الهالعة وخفقات القلوب الخائفة نظرات باسمة وقلوب راضية هى قلوب كبار الملاك فسيكفيهم هذا المسحوق انشغال البال من خوف نقص المحصول الأبيض الذى يتحول إلى ذهب أصفر يجرى فى أوربا أنهارا من العربدة والسف والإسراف .

ولكن يا زميلى الاشتراكى طمئن القلوب الوجلة على رزقها ففجر الوعى قد بدأ .. وصبح الاشتراكية لابد آت وإذا عم نور هذا النظام فلن يكون لهذا التناقض وجود ، إنما هو الانتاج ترعاه الدولة وتنميه بكل الوسائل ليزداد كما ويحسن نوعا .. ثم يرد خيرا على المواطنين كل بحسب عمله وكفاءته .. ولا بحسب حسبه أو نسبه أو ثروته .

فى العدد الحادى عشر الصادر فى **٢٩** يونيه **١٩٥١** كتب الأستاذ / إبراهيم شكرى فى جريدة **الشعب الجديد (ركن المجاهد)** : مقارنا بين حال أبناء مصر فى حاضرها وبين حالهم عندما تسود الاشتراكية !

لا شك أن كل ضمير حى فى هذه البلاد ليجزع كل يوم مرات مما يشاهده فى نواحى الحياة المختلفة من فروق ضخمة بين أقلية متعالية متحكمة وسواد الشعب الكادح المحكوم .. وإن الفلاسفة منا يحاولون أن يهونوا

بعض الأمر فيقولون دائما كلها بطون ذات سعة واحدة عندما تمتلئ سواء بالخبز مغموسا بالملح أو الخبز مصحوبا بأنواع الدسم واللحوم فإنها تشبع جميعها وترضى .. ولكن عبقرية الوزارة التى تفكر بعقل من ذهب وتنظر بعيون من ماس وتسمع بآذان من ياقوت قطعت الطريق على فلسفة الفلاسفة .. وهذا الخبز الذى كان يملأ بطون الملايين فترضى به لن يكون موجودا فى الصورة التى ألفوها بل سيكون خبزا أسود خشنا مخلوطا بالتراب والشوائب .. ويمكن لمن يدفع (ولمن يدفع دائما) أن يجد خبزا أبيض لذيذا مخلوطا بالسمسم وحبة البركة .. هذه العقلية التى تنظر إلى الشعب فتقسمه طبقات وفئات بالنسبة لأول ضرورة من ضروريات الحياة قبل أن تقرر المساواة بين البشر- هذه العقلية يجب أن تزول ويعفى على آثارها .

فيا زميلى الاشتراكى .. أهب بالمواطنين أن يفيقوا .. فها هى العقلية الرأسمالية تنزع اللقمة النظيفة من أفواه الملايين لتغمسها بالتراب ثم تقول لهم والآن كلوا فقد أصبحت جديرة بكم .

كل هذا ليتمكن بضعة ألوف من المترفين الذين يعيشون عالة على انتاج الأمة وجهودها من أن يزدادوا بذخا وثراء ونعيما .. ولكن الاشتراكية لا تعرف نوعين من الخبز .. إنما هو نوع واحد لا يكون شديد البياض وخال من السمسم إلا أنه نظيف أيضا خال من الشوائب يأكله الجميع على السواء بغير تفرقة أو تمييز .. فالحكومة الاشتراكية لا تنظر إلى الأمة إلا كوحدة واحدة ، ولا ترسم خططها ومناهجها إلا على هذا الأساس .. فعلينا أن نجمع المجموع حول رايتها لننعم جميعا فى ظلها بالحرية والمساواة والخبز النظيف .

وفى العدد الثالث عشر الصادر فى ١٢ يوليه ١٩٥١ واصل ابراهيم شكرى حملته من أجل التغيير . فكتب يقول :

إن من يسير فى أنحاء الوجه البحرى وخصوصا الجزء الشمالى منه ليسمع الشكوى المتلاحقة من أفواه الفلاحين أينما حل وأينما اتجه من قلة مياه الرى والظلم المجحف فى توزيعه .. فهذه فروع من ترع أو أجزاء منها لم تعرف جفافا رغم قلة المياه .. لأن تفاتيش الكبار من الإقطاعيين والحكام والوزراء تروى منها وترع أخرى تروى أراضى مواطنين عاديين فكان نصيبها الجفاف حتى تشقق باطنها ويبس زرعها بل ان زراعها ومواشيهم هدد العطش حياتهم ولولا حب الحياة الذى جعلهم يسعون إلى الماء ــ ليطفئوا ظمأهم ــ على بعد أميال وأميال لهلكوا فى أماكنهم . وإنك لتسمع هؤلاء المعذبين فى الأرض وهم وقوف وسط حقولهم التى دمرها الجفاف وقد زاغت عيونهم وتاهت أفكارهم فى هذه الكارثة التى جعلتهم يصبون اللعنات صبًّا فوق رءوس أصحاب التفاتيش من الحكام الذين زادوا حالة المياه سوءا بأخذهم نصيب غيرهم من الماء لتزدهر زراعاتهم وتفيض قنوات أراضيهم حتى يسيل الماء يزيد فى المصارف بينما لا يجد غيرهم مياه الصرف هذه ليشربوها ، وإنك لتسمع هذا التساؤل أما لهذا الكرب من نهاية ؟

فيا زميلى الاشتراكى .. قل لهؤلاء المتسائلين إن نهاية الكرب بيدهم وأنه لمنتهٍ حين ينتهى عهد الإقطاع والتفاتيش وحكم الوزراء الرأسماليين .

وأن الفرج بيدهم أيضا عندما يحلون حكم الاشتراكية محل حكم الإقطاع ففى عهد اشتراكى لن يكون هناك نهب أو سطو على حقوق المواطنين لأنه لن يكون هناك متميزون أو طغاة يظلمون لكى يزيدوا ألوف

أفدنتهم ألوفا جديدة فالملكية محددة والأرض لزارعيها والماء يوزع على الكل بالتساوى فلا يظمأ مواطن حتى لا يجد جرعة ماء يطفئ ظمأه لتفيض الأموال على مواطن متعطل حتى ليتحير فى أى المفاسد لينفقها فالاشتراكية لا تعرف إلا المساواة والخير للجميع .

من أجل قيام النظام الاشتراكى :

فى العدد الرابع عشر الصادر فى **١٩** يوليو **١٩٥١** كتب الأستاذ إبراهيم شكرى فى بابه الثابت **ركن المجاهد** : **من أجل قيام النظام الاشتراكى** :

مصلحة واحدة لفردين فى إحدى الدوائر الحكومية أما أحدهما فكان من أفراد الشعب ولذلك فان نصيبه كان إهمال مسألته وقد مرت عليها أشهر طويلة لم تنتقل من درج المكتب الذى قدمت له .. أما الآخر فكان ممن يوصفون بكبار القوم او ذوى الحيثية والرهبة فانتهت مسألته فى نفس اليوم الذى تقدم بها فيه بل نفس الساعة ولا أريد أن أقول نفس الدقيقة لأنها أنجزت بمجرد أن قدمت وهى صورة تتأملها دائما فى أشكال شتى وفى نواح مختلفة فالقاعدة فى مصر فى ظل النظام الموجود أنه كلما كان الفرد يحتاج إلى مساعدة أكثر من الدولة كلما كان نصيبه من الإهمال أكثر .. وكلما كان الفرد فى غنى عن المساعدة قدمت له الدولة وتطوعت فى إسداء كل صنوف المساعدات بشتى الصور والأشكال فالوضع فى مصر يختلف عما هو معروف فى كل المجتمعات المتحضرة .

فيا زميلى الاشتراكى قل لهؤلاء الذين يتألمون من الأوضاع المقلوبة إنه لا أمل فى الإصلاح فى ظل الوزارات الرأسمالية التى ترث نصيب الأيتام من الفقراء وتمنح ثروات لأبناء الكبراء فهى لا تتعفف ولا يقف جشعها

عند حد .. ولا أمل للمواطنين إلا فى نظام اشتراكى يسوى بين الفقير والغنى والكبير والصغير فى الحقوق كما سوى بينهم فى الواجبات ينظمهم فى سلك الحياة لا بحسب نسبهم وصورهم بل حسب أعمالهم ومقالهم .

عرايا .. وعرايا :

وبعد ذلك يواصل ابراهيم شكرى جهاده من أجل إقامة مجتمع أفضل فيكتب فى العدد الثامن عشر **الصادر فى ١٦ أغسطس ١٩٥١ فى ركن المجاهد بعنوان** : «**عرايا .. وعرايا**» :

قدم لى صديق صورا لزوجات كبراء يظهرن فيها عرايا وظهرت بالصور كل مفاتن الجسم ولم تتغط إلا أجزاء قصد بتغطيتها الإمعان فى الكشف عنها .. وكانت أمامى صور يعرضها مصور الاشتراكية تظهر مبلغ الفقر والفاقة بين صفوف الفلاحين وكان بعضها يظهر أطفالا ورجالا بل ونساء قد تعرت أيضا الاجسام وكان ظاهرا فى الصور المحاولات اليائسة التى كانت تبذل من الفلاحين لجذب الملابس البالية صعودا وهبوطا لتغطية العورات والتى لم تنجح فى بعض الأحيان لكثرة الثقوب فى النسيج البالى . حقا إنه عرى .. وعرى .. ؟

ولكن شتان بين الاثنين .. ! أما عرى الفقراء فعرى فاضل ! وأما عرى الكبراء فعرى فاضح ! ! تطوع الأولون لعرض مباذلهم والكشف عن عوراتهم وغلب الآخرون على أمرهم فودوا لو ماتوا قبل أن ينكشف أمرهم .. وقف الكبراء أمام المصور فى أوضاع مخجلة وكأنهم يتحدون الفضيلة والوقار ! ! وأراد الفقراء أن يهربوا من المصور وتحايلوا حتى

لا يظهروا إلا فى ثوب الفضيلة والوقار ! ! وكشف العرى الأول عن قليل من جمال الجسم وكثير من قبح النفس !

مطلوب رفع الحصانة :

فى العدد السابع عشر من جريدة الشعب الصادر فى **١٩** أغسطس **١٩٥١** كتب فى بابه ركن المجاهد **مقالا بعنوان** « **مطلوب رفع الحصانة** » :

قال صاحبى « مطلوب رفع الحصانة » عنك لتستجوبك النيابة « قلت فيم تسألنى ؟ » قال : فيما تكتب « بركن المجاهد » فبدأت أفكر فى كلام أكون قد سطرته يمكن أن يقع تحت طائلة القانون .. ولكن لم يهدنى تفكيرى إلى شىء .. قال صاحبى راجع المقالات وفتش بها ربما أنت واجد شيئا تستعد لتفسيره .. فعجبت لقول صاحبى : أفتش عن نفسى فى أوراق وهى بين جوانحى .

أبحث بين الكلمات عن معان وهى فى قلبى ؟؟ .

لا لا **يا صاحبى** : إنى لم أكتب قط بل حاولت أن أعبر .. أعبر عن إحساس شاب وعن إيمان مواطن له عقل وقلب يحب الخير للجميع ، ولم يعرف معنى الكراهية أو العدوان .. لم يرد العيش بنفسه أو لنفسه بل استمد شعوره بالألم أو السعادة من شعور الآخرين .. تكاد اللقمة تقف فى حلقه إذا طاف به منظر الجائعين .. يود لو خلع ملابسه وقد أحس بها ثقيلة إذا رأى العرايا البائسين بل إنه ليهرب من أولاده وفى كثير من الأحيان ليعفى عقله من المقارنة وقلبه من وخز الضمير .. ففى نضرة وجوههم يتمثل أمامهم شحوب الآخرين .. وفى بريق أعينهم لا يرى إلا انكسار المحرومين .. وإنه ليحاول أن يردهم عن كثير من الطيبات الحلال لأنه

يعتقد ما دام الشعب يعيش فى كل هذا البؤس والحرمان أنها تكاد تكون محرمات وأن المتمتعين بها من المذنبين .

قال صاحبى : «إن القوم لا قلب لهم ، فخير لك أن تراجع المقالات» .

فقلت لصاحبى إننى لم أطمع قط فى أن يكون للقوم قلب بل حسبت أن لهم عقلا .. عقلا يفهمون به أن الذى يحدثهم لم يصرخ لأن الجوع استبد به أو أن الفقر قد ضيق عليه أو أنه يريد أن يحرمهم لذة لم تكن فى متناول يده أو يسلبهم مالا قد حرم منه .. بل يريد أن يجنبهم عاصفة توشك أن تهب فتقتلع كل ما نظنه ثابتا متينا ونارا تكاد تندلع فتأتى على كل شىء مهما كان مقدسا أو عظيما .

قال صاحبى : «وما قولك إذا القوم لم يريدوا أن يفهموا حديث العقول» ؟؟

قلت : إذا فلينتظروا الكفر والنار والدمار .. وهذا هو حديث البطون ! !

فى مجلس الأمة عام ١٩٦٤

وتحت قبة مجلس الأمة سنة **١٩٦٤** طالب إبراهيم شكرى بأن يكون لكل تلميذ بلغ السادسة من عمره مكان فى المدرسة .. وأن نقضى على الأمية وفى مجال الصحة قال :

يجب علينا أن نوفر العلاج لمرضى البلهارسيا وأن نعمل على توصيل العلاج السريع لكل مريض فى قريته مهما بعدت عن المدينة .

وكما طالب ابراهيم شكرى فى برلمان سنة ١٩٥٠ م بالاهتمام بعمال الزراعة نجد أنه فى برلمان سنة ١٩٦٤ يلتزم بالدفاع عنهم وضرورة توفير الحياة الكريمة لهم فيقول تحت قبته :

«أما عمال الزراعة ويبلغ عددهم ثلاثة ملايين فقد ذكرتهم الحكومة فى بيانها وحاولت اللجنة أن تضع حلولا لمشكلتهم فاقترحت ضرورة توفير الأذرة لهم بسعر ثابت طوال العام .. وأرى أن حل هذه المشكلة لا يكون إلا بإشراكهم فى خطة التنمية بصورة واضحة ومحددة وذلك بحصرهم فى كل قرية وإلحاقهم كأعضاء فى الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية ، وبهذا يمكن معرفة العدد الزائد منهم والانتفاع به فى المشروعات التى تحتاج إلى عمال تراحيل هذا على أن يتم التعاقد معهم عن طريق الجمعيات الزراعية وبغير هذه الطريقة لا يمكن مساعدتهم » .

«والقول بأن هناك أرضا تستصلح وستوزع عليهم فحقيقة الأمر أن هذه الأرض ستوزع فقط على الذين يعملون فى استصلاحها .. كما أنها لن تستوعبهم جميعا ولا يمكن تمليكهم جميعا ولذلك يتعين تنظيمهم بالطريقة التى بينتها والتى تتلخص فى ضمهم إلى عضوية الجمعيات التعاونية» .

والتزم ابراهيم شكرى طوال فترة نيابته بمجلس الأمة بالدفاع عن حق كل مواطن فى العيش الكريم وارتفع صوته – فى الجلسة الثامنة المنعقدة فى ٥ مايو ١٩٦٤ – يقول لا .. لقرار رئيس الجمهورية بتعديل الضريبة الجمركية وزيادتها على بعض الواردات وقال :

«ولا شك فى أن هناك حقائق يجب الاعتراف بها أولها أننا فى حاجة شديدة إلى زيادة مواردنا لمواجهة الزيادة فى مشروعات التصنيع

ومشروعات الإصلاح .. وزيادة الموارد تأتى عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع فئات الضرائب الحالية ولا شك أن الالتجاء إلى الضرائب غير المباشرة كالضريبة المعروضة علينا الآن ليس أعدل الوسائل لزيادة الموارد . والالتجاء إلى الضرائب المباشرة فى رأيى هو الطريق السليم الذى يتمشى مع العدالة لأنها تسير فى خط متواز مع الدخل فكلما ارتفع الدخل زادت الضريبة » .

« إن عبء الضريبة غير المباشرة يقع على محدودى الدخل وعلى ذوى الدخول الكبيرة بنسبة واحدة » .

« لقد قال السيد الوزير بحق إن الضرائب غير المباشرة هى التى يغلب تطبيقها فى الدول الاشتراكية لأن مستويات الدخول والمعيشة متقاربة فى هذه الدول . هذه حقيقة يجب أن نعترف بها ولكن يجب أن نعترف أيضا أننا لم نصل بعد إلى هذه الصورة التى تحدث عنها السيد الوزير ذلك لأن الدخول ومستوى المعيشة لم تتقارب عندنا إلى الحد الذى تصبح معه الضرائب غير المباشرة أعدل الطرق للحصول على موارد جديدة » .. وأضاف قائلاً : « إذا كنا نطالب الشعب بتضحيات فيجب أن تكون هذه التضحيات متناسبة مع دخل كل فرد من أبناء هذا الشعب .. حقيقة إن الزيادة المقترحة سوف لا تزيد على قروش قليلة ولكن العامل والفلاح والموظف الصغير يجدونها كثيرة تثقل العبء عليهم » . وفى نهاية كلمته قال :

« أرى أنه يجب ألا نوافق على هذه الضريبة ونحاول أن نبحث عن أبواب أخرى غير الضريبة المقترحة » .

الرقابة الشعبية :

وعند مناقشة السياسة المالية لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ نبه المهندس إبراهيم شكرى على أهمية وجود الرقابة الشعبية على الشركات بجانب رقابة مجلس الأمة وكما طالب بتوفير المبالغ اللازمة لمحطات المياه الكبرى وعدم تخلف التعليم الابتدائى عن الخطة الموضوعة وتكافؤ الفرص فى مشروع سيارات نصر .. وطالب الحكومة بأن ترسم سياستها فى الميزانية العامة على التقشف وأن يكون أعضاء المجلس قدوة للشعب فى تصرفاتهم .. وقال المهندس ابراهيم فى كلمته هذه :

«الواقع أن رقابة الشعب ورقابة مجلس الأمة على الميزانية وعلى أعمال الحكومة فى وضعنا الاشتراكى أصبحت مرهقة خاصة وقد تضخمت الميزانية بهذا الشكل وأضيف إليها القطاع العام وكل المؤسسات . وبهذه المناسبة أرى أن تكون كل الشركات تحت عين رقيبة فكل ربح تحققه معناه ادخار .. معناه أن هناك وسائل وإمكانيات لإيرادات أكثر ولذلك يجب أن تكون هناك وسائل أخرى للرقابة بجانب مجلس الأمة . إن المجالس الشعبية أصبحت ضرورة بل وأكثر من ضرورة ويجب أن تقوم بجانب مجلس الأمة فى المحافظات والمدن والقرى لأنها الوسيلة الوحيدة التى يستطيع الشعب أن يراقب بها أعمال الأجهزة التنفيذية ويصل عن طريقها إلى الحقائق .. وأعتقد أنه لا شكوى ولا اختلاف كبيرا بيننا لا فى الأهداف ولا فى توزيع الاعتمادات ولكن الشكوى دائما عند التنفيذ . فمثلا اعتمادات الإسكان يمكن توزيعها بطريقة أو بأخرى وفى ذلك تختلف وجهات النظر» ..

ورد فى بيان نائب رئيس الوزراء فقرتان : الأولى تقول «إنه إذا عجزت الإمكانيات عن مواجهة كل الطلبات فإن السياسة القائمة التى يقرها الشعب هى التى تحدد الأولويات وتوجه الإمكانيات المحدودة لتمويل ما يتفق مع هذه السياسة العامة من قطاعات أو مشروعات» .

وجاء فى الفقرة الثانية : «وفى حدود هذه الإمكانيات يجب أن نعطى الأولويات فنقدم الأهم على المهم» ومن هذه النقطة أبدأ كلمتى فى هذا الموضوع الذى تناقشنا فيه كثيرا والذى ثار حوله جدل كبير وهو موضوع مياه الشرب .

«وأستسمح إخوانى نواب الصعيد وجنوب الدلتا فى أن أوضح لهم أهمية هذا الموضوع بالنسبة لشمال الوجه البحرى وهو أن المياه الجوفية فى هذه المنطقة لا تصلح أبدا للشرب» أما فى الصعيد وفى جنوب الدلتا فتدق المواسير فى الأرض لاستخراج مياه معدنية تصلح للشرب .. أما فى الشمال فبعد خط معين وعلى وجه التحديد شمال المحلة الكبرى فلا تصلح المياه الجوفية للشرب بأى شكل من الأشكال وهنا تبرز مسئولية الحكومة الكبرى فى توفير كل المبالغ اللازمة لمحطات المياه الكبرى فى الشمال الموجودة والتى يجب أن تنشأ .. فالموجودة يجب أن تتسع لتنظيم المياه وفى كل الجهات التى لم يشملها توزيع المياه للآن» .

«إن هذا الموضوع فى رأيى يجب أن تكون له الأولوية ..

«ولكن حدث غير ذلك وعلى هذا فلا يمكن أن أتصور أن هذا الأمر كان غائبا عن السيد وزير الإسكان فى أثناء وضعه للميزانية لأنه موضوع معروف ومدروس بكل وقائعه وتفاصيله .. ومبالغه اللازمة معروفة

كذلك . ولقد أثير هذا الموضوع طوال الشهر الماضى فى مؤتمر الاتحاد الاشتراكى فى محافظتى الدقهلية ودمياط وفى غيرهما من محافظات الشمال وفى حضور السيد وزير الإسكان . وإنى عاتب على سيادته لعدم وضعه هذا المشروع بالأولوية الواجبة له فى مشروع ميزانيتنا الاشتراكية مما اضطر لجنة الميزانية أن تشير إلى هذا النقص الذى قامت من أجله هذه المناقشات وهذا الجدل الطويل حول الكماليات وغير الكماليات والذى تابعه السيد الوزير بالابتسام وكان الأولى ألا تقدم هذه الميزانية وفيها هذا النقص إذ كان من الضرورى توفير هذا الاعتماد قبل تقديم الميزانية بل وقبل أى اعتماد آخر .. هذا الاعتماد كان يمكن تدبيره من أى باب من أبوب الميزانية . أقول كان هذا التدبير واجبا حتى لا نجعل مصير هذا الأمر الحيوى تحت رحمة المجلس فى أن يوافق على فرض الرسوم على الكماليات أو لا يوافق كان من الواجب على السيد وزير الاسكان ألا يوافق على الميزانية وهى خالية من هذا الاعتماد وفيها هذا النقص الكبير وبها هذا العيب ..

«أنتقل بعد الكلام عن مياه الشرب إلى موضوع آخر لا يقل عنه أهمية وهو التعليم الابتدائى .. إن هذا التعليم يجب ألا يتخلف عن الخطة الموضوعة فقد وضعت الخطة على أساس أن نتمكن فى سنة ١٩٧٠ من إيجاد المكان لكل طفل بلغ ست سنوات .. كما تقرر الخطة أن تصل النسبة فى هذه السنة إلى ٨٠,٣٪ ولقد اعترى تنفيذ الخطة شىء من القصور فنجد مثلا أن هذه النسبة لم تصل هذا العام فى محافظة الدقهلية إلى هذا الرقم المحدد إنما وصلت فقط إلى ٧٠٪ كما نجد أنها وصلت فى أماكن أخرى فى هذا العام أيضا إلى أقل من ذلك .. وربما نجدها فى أماكن أخرى أعلى من ذلك . فيتعين علينا أن نحافظ على النسبة المحددة فى الخطة حتى نصل فى

الوقت المناسب إلى استكمال هذا التعليم .. إن هذه ضرورة يجب ألا نتخلى عنها أبدا .. ولقد سمعت البارحة كلاما كثيرا عن مشروع محو الأمية وكيف يتم فاذا كنا نتحدث عن محو الأمية فلا يجب أبدا أن نلقى فى كل عام بـ ٢٠٪ من أولادنا فى بحر الجهالة .. أود بعد ذلك أن أنبه إلى وجوب أن تسود مشروعاتنا روح الاشتراكية الحقة .. تلك الروح التى يجب أن توفر إمكانيات الحياة وتهيئ لكل فرد الفرص المتكافئة المتكاملة فى كل شىء حتى ولو كان ذلك فى السيارة التى تحدثتم عنها كثيرا . وعندما أتحدث عن السيارة يتعين أن أتحدث عن مشروع سيارات نصر الذى تناولته الأمة بكثير من الاهتمام والتفكير والحديث .

لقد قام هذا المشروع أساساً على فكرة توفير سيارات للشعب تكون فى متناول يده . وهذا أمر عظيم ولكن يؤسفنى أن أقرر أن المشروع لم يسر فى هذا الطريق إنما سار على أساس رأسمالى بحت من حيث الإمكانيات وفرص الحصول على السيارة فقررت قاعدة غريبة جدا تتلخص فى أن كل من يتقدم أولا يأخذ سيارة أولا وكان من مقتضى هذه القاعدة البقاء أمام الشبابيك فى صفوف طويلة وأن من له صلة بالشركات استطاع قيد اسمه أولاً وعندما تفتح الشبابيك للحجز تكون الكشوف مملوءة بالحاجزين المحظوظين وبذلك أصبحت الأولوية موضوعا صوريا بحتا والأقوى هو الذى يأخذ أولاً .. فإذا كانت هذه هى القاعدة فهى ليست بقاعدة اشتراكية لا من قريب أو بعيد فكان يجب تحقيقا للاشتراكية أن تكون الأولويات للذين يجب أن توفر لهم السيارة بمعنى أن تكون هناك أولوية للأطباء مثلا وكذلك لمن لا يملكون أى سيارة .. فمن غير المفهوم ونحن فى

دولة اشتراكية أن يتقدم للقطاع العام شخص عنده سيارة وربما سيارتان أو ثلاث ليحصل على سيارة أخرى .

«ولقد انتهى الأمر بهذا المشروع إلى أن أصبحت هذه السيارة مورد ربح غير مشروع ويكفى أن نلقى نظرة إلى معارض السيارات . فماذا نرى ؟!

«نرى سيارات نصر من غير أرقام جديدة وبشوكها – كما يقولون – معروضة للبيع وبأثمان تزيد على ثمنها الحقيقى بمقدار ٣٠٠ أو ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيه وبهذا يكون هذا المشروع الاشتراكى قد تحول عن الفكرة التى أنشئ من أجلها حتى أصبح منفعة للرأسمالية وللذين لديهم المال . بعد ذلك أعود إلى الميزانية العامة وكلى رجاء فى أن تكون نظرتنا إليها نظرة تقشف وأن ترسم سياستها على هذا النحو . وإذا توجهنا إلى الحكومة بهذا الرجاء فإنى أتوجه إليها لأنها حكومة تتكون من قادة كانوا فى مقدمة ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ومن المؤمنين بأهداف الشعب . فالشعب الآن ينظر إلى ما يفعله الحكام ولا ينظر إلى غيرهم وليس هناك من زعماء إلا أنتم يا أعضاء مجلس الأمة ويا أعضاء الحكومة .. فأنتم فوق رؤساء مجالس الشركات والمؤسسات وأجهزة الوزارات .. إن تصرفاتنا هى التى تعطى القدوة للشعب .. تلك القدوة التى نريدها والتى نرجوها فى نظامنا الاشتراكى » ..

فى مجلس الشعب عام ١٩٨٠

ويرد إبراهيم شكرى زعيم المعارضة على بيان حكومة د . مصطفى خليل سنة ١٩٨٠ فيطالب بحل مشكلة الإسكان وقال بالنسبة لما ورد فى بيان الحكومة عن الإسكان : «إن الأرقام لا تمثل واقع ما يتم إنجازه بالفعل »

فعندما ننظر إلى الرقم الذى قيل لنا بالنسبة للتشييد الحكومى ـ الذى نحرص عليه لأنه يقدم لمحدودى الدخل السكن المناسب بالتكلفة المناسبة حيث إن القطاع الخاص لا يمكنه أن يسهم فى هذه الناحية أبدا فإننا نجد أن هذا الرقم هو ٤٢ ألف وحدة منها ٦ آلاف وحدة فقط جديدة أما الـ ٣٦ ألف وحدة الأخرى فهى عبارة عن استكمالات لإنشاءات قديمة .. ولو رجعنا إلى برنامج الحكومة عن العام الماضى ١٩٧٩ لوجدنا نفس هذه الصورة الأرقام الصغيرة تمثل الوحدات الجديدة أما الأرقام الكبيرة فتمثل الوحدات القديمة .

لقد ورد فى برنامج الحكومة فى العام الماضى تشييد ما يقرب من ٧٦ ألف وحدة ونحن نريد أن نعرف الإنجاز الحقيقى من هذا الرقم وهذا لن يتحقق إلا إذا عرفنا عدد الشقق التى تسلمها أصحابها فعلا .

وعن رأيه فى كيفية حل أزمة الإسكان قال : «لقد رصد بالموازنة العامة للدولة مبلغ ١٧٠٠ مليون جنيه لقطاع الإسكان هذا العام وإننى أعتقد أنه لابد من حشد القوى البشرية التى يمكنها أن تسهم فى عملية التشييد حيث إن القوى الحالية لا يمكنها أن تحقق الهدف المنشود ، أيضا لا بد من إدخال الميكنة للمشاركة فى هذا المجال مع إعطاء شركات القطاع العام كافة التسهيلات سواء كانت أموالا سائلة أو بعض مشروعات الاستثمار » .

وطالب إبراهيم شكرى بالاستفادة من الطاقات المعطلة وقال نحن بصدد الحديث عن الحاجة إلى بناء مستشفيات جديدة جامعية وغير جامعية أذكر أنه يوجد بناء ضخم على كورنيش النيل تكلف حتى الآن خمسة عشر

مليونا من الجنيهات بل إن قيمة الأرض المقام عليها البناء تساوى الآن وحدها حوالى مائة مليون جنيه . هذا البناء هو معهد ناصر العلاجي الذى بدأنا ـ إنشاءه منذ سنوات ثم توقف ـ وكل سنة يتوقف فيها البناء تزيد من تكلفة الإنشاءات المطلوب تنفيذها ولو أنها نفذت فى موعدها لتكلفت أقل بكثير مما ستتكلفه الآن إذا أردنا استكمالها .. فكيف نتصور ترك هذا البناء دون الاستفادة منه .. ان كان السبب فى ذلك اسم المعهد فليتغير ولكن لابد من استكماله للانتفاع به .

تحدث بيان الحكومة كذلك عن موضوع القرارات التى يقصد بها نوع من الانضباط ووضع الأمور فى نصابها ، وقد أشار البيان إلى قرار منع ذبح الماشية ، وعدم تداول اللحم لمدة شهر ولا شك أن هذا القرار كان له من الآثار الكثير ، ولكن كانت له نواح إيجابية وأخرى سلبية ، وهذه النواحى السلبية مازلنا نعانى منها إلى الآن ، وتتمثل فى ارتفاع أسعار بدائل اللحوم بسبب صدور هذا القرار فجأة قبل أن تهيأ له الأسباب التى تجعله يتلافى مثل هذه الآثار والتى مازلنا نعانى منها حتى الآن .

وبالنسبة لما يسمى بقوانين الانضباط والتى نفذت أخيرا ، فمن حيث المبدأ نحن مع كل ترشيد وضد كل تسيب ، وإننا نريد بالفعل أن يكون هناك انضباط ولكننا نرى أن هناك آثارا قد ظهرت بعد تطبيق هذه القوانين يجب مراجعتها ، كما تبين أن الكثيرين يشكون من آثار هذه التوقيتات الجديدة التى جعلت الكثير من الحرفيين يغلقون حوانيتهم فى ساعة مبكرة وهى الساعة السادسة مساء .

قد ترتب على ذلك زيادة أسعار كثيرة من الخدمات والسلع فلا يستطيع أحد أن يتوجه إلى محل مكوجى أو محل صانع أحذية لإصلاح

حذائه بعد السادسة مساء . ويجب ألا نتصور أن كل فرد فى مصر لديه زوجان أو ثلاثة بل إن هناك من الأسر من لا يملك الولد فيها أكثر من زوج واحد من الأحذية فإذا عاد الإبن من المدرسة وأراد أن يصلح حذاءه فى المساء فلا يجد محلا لإصلاح الحذاء وكما سبق أن ذكرت فإن هذه التوقيتات قد تسببت فى زيادة أسعار الخدمات جميعها تقريبا من مكوجية وصانعى أحذية ومنجدين .. الخ .

لذلك يجب مراجعة هذه الأمور ، بحيث لا تكون لمثل هذه القوانين آثار جانبية .

وتابع حديثه قائلاً : لقد استمعنا لخطاب السيد رئيس الجمهورية هنا عند تشكيل الوزارة الحالية ، فقد بشرنا سيادته بانخفاض أسعار بعض المأكولات ، ومع هذا أود أن أقول إن بعض المواد الأساسية التى يستهلكها الشعب ما زالت أسعارها فى ارتفاع ، فقد فوجئنا هذا الأسبوع أن شركة مصر للألبان قد رفعت أسعار جميع منتجاتها ، ولا شك أن هذا الرفع فى السعر يدفع القطاع الخاص إلى رفع أسعار منتجاته المماثلة .

إذن فارتفاع الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية مازال مستمرا ، وإن حزب العمل ينبه الحكومة إلى هذا ، وعلينا أن نجعل السياسات التى ننادى بها حقيقة بالفعل . هناك مشاكل سبق أن تحدثنا عنها ، ومازالت قائمة لم تحل ، فقد تحدثنا عن موضوع عدم توافر الصابون ومازالت هذه المشكلة قائمة فى بعض المناطق ، وموضوع عدم توافر الصابون ، يجب أن نقف أمامه ، فقد تناولنا هنا منذ سنتين ، لا على لسان المعارضة وحدها ، ولكن على لسان جميع الإخوة الزملاء وقيل وقتها إن هناك أسبابا لوجود

هذه المشكلة ، وأنها سوف تحل ، ولكنه قد مضى الوقت الطويل الذى كان يمكن أن يكون فيه العلاج الجذرى لهذه الأسباب التى تتلخص فى توفير مواد الخام .

الفصل الخامس

قضية الديمقراطية

إلتزم ابراهيم شكرى طوال حياته بالدفاع عن الديمقراطية وحق المواطن فى أن يعيش حرا وآمنا فى بلاده وفى فترة وجوده فى مجلس نواب سنة ١٩٥٠ انبرى دائما مدافعا عن الحريات ففى جلسة مجلس النواب فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ وقف يدافع عن حق أعضاء الإخوان المسلمين فى إعادة تكوين جماعتهم . ومطالبا بإلغاء المادة الخاصة باستمرار قرار الحل قائلا إنها لا شك قيد آخر من القيود الثقيلة على الحريات العامة ولأنها تمس فريقا من المصريين وأردف ابراهيم شكرى قائلا :

أترك الكلام عن العنوان والنقطة القانونية وأنتقل إلى الموضوع .. المفهوم أن الأمر العسكرى الذى صدر بحل هذه الجمعية للحد من نشاطها وتقييدها كان فى الوقت الذى كانت البلاد معرضة فيه للهجوم من الأعداء وكانت حرب فلسطين قائمة أما الآن والبلاد فى حالة طبيعية فلا أفهم معنى استمرار هذا الأمر بالنسبة لهذه الجمعية .

ـ قد يقال إن هذه الجمعية أو بعض أعضائها قد اقترفوا من الجرائم ما يوجب أن يستمر عليها أحكام هذا الحظر ولكنى أقول إن هذه الجرائم التى ارتكبت قد قدم مرتكبوها إلى القضاء وإذا كان هناك من لم يحقق معه بعد فإنه لاشك سيقدم للتحقيق وسيأخذ جزاءه عما اقترفه من جرم وأرى ألا يعامل جميع أعضاء الجمعية أو من انتسبوا إليها جزافا خصوصا أن هذه الجمعية كان لها مكانتها وأثرها فى الحياة المصرية .

ـ حضرات النواب المحترمين .. أرجو ألا يتطرق الشك إلى حضراتكم بأننى أقول هذا الكلام تملقا أو تقربا إلى أفراد هذه الجماعة بل أقرر أمامكم أننا قد اختلفنا معها فاذا ما تكلمت فى هذا الموضوع فإنما اتكلم صونا لنصوص الدستور الذى أقسمنا اليمين على المحافظة عليه لحياتنا .

ـ إن الفقرة «٥» تتعارض مع المادة ٢١ من الدستور التى تنص على ما يأتى : «للمصريين حق تكوين الجمعيات ، وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون» .

ـ وبرغم ما ذكرته لجنة الشؤون التشريعية فى تقريرها من أن هذا القانون لم يصدر بعد ، فإن تخصيص هذه الجمعية أو تخصيص فريق من المصريين بقانون أو بأمر عسكرى فيه لاشك مجافاة لروح الدستور ومجافاة للروح التى يجب أن تسود وهى أن ننظر إلى المصريين جميعا على أساس واحد من المساواة فإذا لم يكن قانون الجمعيات قد صدر بعد فليس هذا بالبرهان أو بالدليل الذى يجب أن نقف أمامه فنقول بوجوب استمرار هذا الأمر . ولذا فإنى أرجو حضرات الزملاء بل أرجو الحكومة أيضا أن توافق على حذف الفقرة الخامسة والفقرة التى تليها للأسباب التى حدثتكم عنها

وإذا قررتم حضراتكم ذلك فإنكم تجعلون قانون إلغاء الأحكام العرفية حقيقة واقعة يلمسها المصريون جميعا .

سؤال حول اعتقال الطلاب

وفى الجلسة الثامنة لمجلس النواب المنعقد فى ٢٧ من فبراير ١٩٥٠ تقدم الأستاذ/إبراهيم شكرى بالسؤال التالى إلى وزير الداخلية :

« هل أصدر معالى وزير الداخلية أمرا باعتقال بعض طلاب الجامعة وإيداعهم بسجون العاصمة لأجل غير محدود بدون إبداء الأسباب ؟ » .

وإذا كان قد حدث فما هو المسوغ القانونى أو السند الشرعى الذى اعتمد عليه وزير الداخلية فى إصدار هذا الأمر ؟

وقد رد وزير الداخلية : احتجز البوليس فى ظرف خاص ولأسباب اقتضتها مصلحة الأمن العام عددا ضئيلا من الشبان فى بعض أقسام البوليس وكان حجزهم لمدة لا تتجاوز الثانى والأربعين ساعة .

وقد رد الأستاذ/**ابراهيم شكرى بقوله** :

إن حجز هؤلاء الطلبة لم يكن لساعات كما يقول معالى الوزير وإنما كان لمدة ثلاثة أيام ومما يؤلم أن الوزارة فى اتخاذها هذا الإجراء لم تستند إلى القانون العادى الذى لا يعطيها هذا الحق وإنما استندت إلى قانون الأحكام العرفية الذى وعد معالى الوزير بألا يطبقه حتى يتم إلغاؤه ، فإذا علمتم ياحضرات النواب المحترمين أن المقبوض عليهم من طلبة الجامعة وأنهم ليسوا من المشبوهين أو المتهمين فى قضايا سياسية ولم توجه إليهم تهمة فى يوم



جماهير شربين تحمل ابراهيم شكرى على الأعناق .

من الأيام حكمتم بأن هذا الإجراء الذى اتخذته الحكومة بالنسبة لهؤلاء الطلبة كان قاسيا ولا يتفق وكرامة هؤلاء الطلبة .

وقد رد الوزير : بأنه وعد بأنه لن يلجأ إلى مثل هذا الإجراء مرة أخرى إلا للضرورة القصوى وفى حدود القانون .

ضد مصادر الصحف

ووقف إبراهيم شكرى يهاجم مصادرة الصحف قائلا إن الحرية لا يمكن أن تتجزأ ومصادرة الصحف ومنع الاجتماعات إنما هى حركات تغير وجهة الكفاح للإنجليز إلى حرب داخلية بين الأحزاب والحكومة .

وتضع الحكومة الوفدية تشريعات لتقييد الصحافة وتعهد إلى نائبها فى البرلمان الاستاذ اسطفان باسيلى ليقدم هذه التشريعات .

ويبدأ إبراهيم شكرى جهادا جديدا تحت قبة مجلس النواب من أجل وأد هذه التشريعات ولا يكتفى بهذا ولكنه يستخدم قلمه لهذه الغاية .

ففى العدد الخامس عشر الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ يكتب فى جريدة الشعب الجديدة مقالا بعنوان مكانكم فهذا تعجيل بالثورة :

لقد جنت الحكومة ومن هم وراءها وطاش سهمهم وبدأوا يتخبطون بعد أن خذلهم القضاء المرة بعد المرة .. فبدأوا باعتقال الزميل أحمد حسين حتى يحولوا بينه وبين دفاعه عن الشعب ويشيعوا الرعب والفزع بين صفوف المجاهدين والكتاب الأحرار .. ثم رأوا أن يئدوا حرية الصحافة بأكملها وأن يقتلوا الشعب بأسره فلا يكونوا بحاجة إلى الالتجاء إلى القضاء بعد أن أيقنوا أن قضية الشعب هى الكاسبة وأن قضيتهم هى الخاسرة .

فدارت المحادثات التليفونية مع الخارج واجتمع الوزراء اجتماعات متوالية تمخضت عن وضع تشريع يقوض الدستور من أساسه ويخمد أنفاس الأمة فلا تستطيع أن تشكو أو توجه أو تنتقد .

لقد حول هذا المشروع المنكود لمجلس الوزراء سلطة إعدام الصحف التى لا تظفر بالرضاء والعطف وجعل هذه السلطة واسعة كل السعة بحيث يمكن أن تطبق على كل صحيفة وتهوى على رأس كل صحفى .. ولم يعد أمام الصحف إلا أن تنشر أنباء عن تنقلات الموظفين وأخبار الوفيات وإعلانات فقد الاختام أو أن تطبل وتزمر للسادة الحكام .

فجميع المقالات أو البيانات أو الأخبار التى ترى الحكومة أن من شأنها إيقاع العداوة بين الطبقات أو هدم النظم الاجتماعية أو الاقتصادية تجيز إلغاء الجريدة التى نشرتها وعلى ذلك فالصحيفة التى تدافع عن الفلاحين الذين تمص دماءهم التفاتيش ويستغلهم الاقطاعيون من البدراوى وأشباههم تقع تحت طائلة التشريع الجديد ، ويجوز لمجلس الوزراء إصدار قرار باعدامها لأنها تثير طبقة الفلاحين على طبقة الملاك .

والصحيفة التى تطالب بحقوق العمال أو تنادى برفع ظلم لحق بهم إنما توقع العداوة بين طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال ويحق للحكومة إغلاقها والصحيفة التى تنشر أنباء موائد القمار وبعثرة الأموال فى المصايف وشراء المجوهرات والسيارات إنما تثير – فى عرف واضعى هذا التشريع – طبقة الفقراء المعدمين الذين يئنون من فرط الجوع على السادة الأغنياء الذين تحميهم الحكومة من ألسنة الصحفيين الطويلة التى تعكر أمزجتهم الرقيقة وهم بين الكاس والطاس وفى أحضان الغوانى والنساء .

ومما أثار دهشتنا أن الحكومة وجدت بين نواب الشعب نائبا قبل على نفسه أن يقوم بمهمة عشماوى الأمة فيتقدم إلى البرلمان بهذا المشروع الإجرامى .

إن زميلى النائب أسطفان خان الأمانة التى حمله إياها الشعب يوم أن انتخبه ممثلا له فى البرلمان وأساء إلى سمعة المحاماة والمحامين الذين اختاروه وكيلا لنقابتهم .. بقبوله أن يكون« محللا» للحكومة فى إصدار تشريع تريد به قتل الشعب ويمكن سادته من مواصلة إذلاله .. فالحكومة تعلم مقدما أن قسم التشريع بمجلس الدولة لن يوافق على هذا المشروع الذى تفتقت عنه عبقرية الوزراء «الأحرار» أو لعلها جست النبض فأدركت أن هذا المشروع لن يكون مصيره سوى الرفض وتفاديا لهذه اللطمة المنتظرة بحثت الحكومة عن محلل يرضى أن يتبنى هذا المخلوق الكريه الخلقة فكان زميلى الأستاذ اسطفان هذا الأب ـ ويا للأسف ! ! ولم تكتف الحكومة فى هذا المشروع بوأد حرية الصحافة وخمد أنفاس الشعب بل اعتدت أيضا على كرامة القضاء .. فنصت على أن الطعن فى قرارات إلغاء الصحف إنما يكون أمام محكمة النقض والإبرام وليس أمام مجلس الدولة .. مع أن مجلس الدولة هو الهيئة صاحبة الاختصاص الأول بالنظر فى القرارات الإدارية .. وهذا النص لا يحتمل إلا معنى من اثنين .. إما أن الحكومة تريد أن تقول إنها لا تطمئن إلى قضاء مجلس الدولة ، وان مستشارى هذا المجلس متحيزون فهى لا تعترف بهم وتريد سلبهم ولايتهم .. وإما أنها تعتقد أن مستشارى محكمة النقض والإبرام الأماجد سيكونون أسلس قيادا من مستشارى مجلس الدولة وأقل منهم استمساكا بأحكام الدستور فهى تعهد إليهم بالفصل فيما تصدره من قرارات بإعدام الصحف .. وهى معان بذيئة لايجوز الحكومة

تعرف قدر القضاء وتحترم رجاله أن تضوغها فى مشروع قانون توعز به إلى أحد نوابها لتقديمه إلى البرلمان .

ومهما يكن الأمر فإن هذا التشريع يثبت أن الحكومة فقدت ماء وجهها ولم تعد تعرف كيف تتصرف وأن مصطفى النحاس قرر ألا يعول على الشعب وأن يسير فى ركاب السادة الإقطاعيين والرأسماليين ولكن الطريق الذى اختاره مصطفى النحاس لحماية سادته الجدد لن يكون من نتيجته وقاية النظام القائم بما فيه من مفاسد وعيوب ولكنه سيعجل بإثارة هذا الشعب الساخط على ما فى هذه البلاد من أوضاع عفنة . فمثل الحكومة مثل من يحاول كتم أنفاس شخص نائم يتنفس فى هدوء فلا يلبث أن يجد هذا النائم وقد هب مذعورا من رقدته واستجمع قواه يدافع عن غريزة الدفاع عن النفس وأخذ يوجه اللطمات ذات اليمين وذات اليسار .. فراجعوا موقفكم أيها الوزراء ولا تشعلوها ثورة فى البلاد .. ثورة لن تبقى ولن تذر .. ويومئذ لن تغنى عنكم هذه التشريعات التى تحصنون بها أنفسكم شيئا .. أما أنتم أيها النواب فإنكم معقد آمال هذه الأمة فى هذه اللحظة التاريخية العصيبة فلا تخيبوا حسن ظنها ، بل قولوها للحكومة كلمة صريحة تدوى فى الداخل والخارج ويسمعها من هنا ومن هناك .

«إننا نواب عن الشعب ولا يمكن أن نكون حربا عليه ولو كره الحكام والإقطاعيون» .

فى العدد السادس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٥١ كتب الأستاذ / ابراهيم شكرى مقالا بعنوان :

لن تفزعنا الحكومة بل سوف نسقطها :

وبدأت الحكومة تضرب بعنف وبدأت الحكومة تدرك أن الحزب الاشتراكى يزلزل الأرض تحت أقدامها .. بدأت تدرك أنه يمسك بتلابيبها ، بدأت تدرك أن الحبل يضيق حول عنقها لم ينفعها برلمانها الذى يؤيدها على طول الخطة لم تنفعها أغلبيتها فى صفوف الشعب ، لم ينفعها بوليسها لم ينفعها جيشها لم ينفعها محاسبوها .. لم ينفعها التأييد الذى تحصل عليه ممن تتصور أن تأييدهم هو الكل فى الكل .. لم ينفع الحكومة شىء من ذلك وأدركت أن الأمر جد وأن الاشتراكية والمتحررين فى طريقهم لقيادة الشعب وأن النهاية تقترب ، فقررت أن تضرب وأن تضرب بعنف وأن تكف عن كل محاولة ديمقراطية أو دستورية وأن تبطش وأن تشرب من دم الحرية والقانون .. وأن تولغ فى شرب الدماء فكانت هذه القوانين التى لا تتقدم بها حكومة فى رأسها ذرة من عقل .. لأن هذه القوانين إذا طبقت باسم الأحكام العرفية فترة استثنائية فلا يمكن أن يتصور انسان أن تطبق إلى ما شاء الله فى ظل أحوال عادية .. وظنت الحكومة أن برلمانها سيوافقها وأن نوابها سيصفقون لها .. كما اعتادت منهم وفاتها أن هذا الشعب يسجل على نفسه الموت والعار إلى الأبد لو أنه ترك هذه الجريمة على حريته ترتكب أمام عينيه دون أن يحرك ساكنا ولذلك فقد غضب .. وعندما يغضب الشعب فلا توجد قوة تستطيع أن تتحدى غضبته .. لقد أسرعت الصحف الوفدية تحمل لواء المقاومة لهذه القوانين لأنها أدركت أنها إذا لم تفعل فسوف تموت لأنها تعيش على الشعب لا على الحكومة ، فكانت غضبة أحمد أبوالفتح وقامت الصحافة كلها والصحافة هى الشعب ولا يمكن أن يعيش نواب ضد أفراده فانخلع قلب النواب وبدأت

أغلبية الحكومة تترنح .. لقد انعقد مجلس النواب تحت حماية البوليس السياسى وهكذا أرادت الحكومة أن تتسلح من حماية الشعب لها لتقع فى حماية القسم السياسى .. لقد شهدت دار البرلمان من قبل حماية عسكرية ولكن ذلك لم يحدث فى عهد حكومة وفدية ، ولكن حدث هذه المرة واجتمع النواب تحت حماية البوليس خوفا من جموع الشعب الهائجة .. وامتلأت الحكومة غيظا وجن جنونها وطاشت أحلامها .. فعادت إلى من تظنهم السبب فى كل ذلك عادت إلى الحزب الاشتراكى وإلى الجريدة الاشتراكية لتصب جام غضبها على الجريدة وعلى كل من يتصل بها .

أحمد حسين فى السجن لا يكفى ، فإن الجريدة لا تزال تصدر .. فليحبس عبد الخالق التكية رئيس تحرير الجريدة ولكن هذا لا يكفى .. هناك ابراهيم شكرى نائب يرفع صوته فى البرلمان فليطلب من مجلس النواب رفع الحصانة عنه تمهيدا لحبسه .. مسكينة الحكومة لقد جن جنونها إنها تترنح .. إنها كالثور الهائج المذبوح .. يطعن كل ما يصادفه حتى ولو كانت صخرة .

وتظن الحكومة أنها ستردعنا وتظن الحكومة أنها ستفزعنا وتفزع الشعب معنا .. مسكينة الحكومة إنها تندفع نحو نهايتها .. إن الحكومة لا تدرك أنها إذ ترتطم بنا فهى ترتطم بالشعب .

فنحن الآن نتكلم باسم الشعب لا باسم حزب من الأحزاب .. إن المعركة التى تخوضها هى من أجل تحرير الشعب .. وهى إذ تحاول أن تبطش بنا فهى تبطش بالشعب .. وهى إذ تسجننا فهى تسجن الشعب .. والنتيجة لكل ذلك مؤكدة ومحتومة هى أن هذه الوزارة ستسقط ونحن

الذين سنسقطها باسم الشعب ولحساب الشعب .. وإذا كنا لم نسقطها حتى الآن .. فما ذلك إلا خوفا من أن يحل محلها حكم أشد طغيانا وكفرا .. أما عندما يصل رجال الحكومة إلى الحد الذى لا زيادة بعده لمستزيد فعندئذ لن نبقى عليها دقيقة واحدة .. فإن الشعب لا يبقى على الحكومة الطاغية فليس لما تفعله الحكومة بنا هذه الأيام إلا أثر واحد ونتيجة واحدة هو أنه يقرب نهايتها ويدنى ساعتها الأخيرة .. هذا هو ردنا على ما تفعله الحكومة بنا هذه الأيام .

وأنت ترى أنه أبعد ما يكون عن إفزاعنا لقد انتهزت الحكومة فرصة إطلاق النار على النحاس فى سنة ١٩٣٧ فوضعت أعضاء حزب مصر الفتاة فى السجن .. وجاءت بهم من الاسكندرية حتى أسوان .. مئات ومئات .. وظنت أنها ستفرغ نهائيا من جهاد مصر الفتاة فى سبيل الحرية والحياة .. وكانت الحكومة فى ذلك الوقت أشد عتوا منها اليوم فقد كانت المظاهرات تسير فى الشوارع هاتفة باسم الحكومة حيث لا تجرؤ مظاهرة واحدة اليوم أن تقول كلمة خير فى هذه الحكومة .

اعتقلتنا الحكومة فى ديسمبر ١٩٣٧ وقبل انقضاء شهر واحد كانت خارج الحكم .. أسقطها العنف الذى اصطنعته نحونا وهزمناها بما أنزلته علينا من اضطهاد بأكثر مما هزمها الرصاص الذى انطلق ضدها .. فكلما زادتنا الحكومة اضطهادا كلما كان معنى ذلك اقتراب نهايتها .. ومن هنا فلسنا فى فزع ولن تستطيع أن تفزعنا الحكومة بل لن تخرجنا عن هدوئنا ولن تحرفنا عن طريقنا .. إنها تتحرش بنا لندفع بعض شبابنا إلى العنف ولكنا سنفوت عليها قصدها .. وسوف نسقطها فى الساعة التى نرى أنها حانت

لإسقاطها .. فى غير حاجة إلى رصاص أو قنابل لأن الشعب هو الذى سيسقطها لا نحن .. فالاشتراكيون اليوم هم الشعب صاحب السلطان الذى لا سلطان فوقه .. فلتبذل الحكومة آخر ما عندها فنحن لها .. نحن لها ورب الشعب .

وفى رده على بيان الحكومة الوفدية وقف يهاجم مصادرة الصحف ويطالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين فقال :

مصادرة الصحف :

وهذا يجعلنا نصل إلى مصادرة الصحف بحجة أو بأخرى .. هذه المصادرات التى شملت جميع الصحف إستنادا إلى المادة ١٩٨ من القانون والتى استعملت أسوأ استعمال اذ اعتبرت الحكومة أن نشر الخبر مضر فيجب أن نعرف أن مصادرة صحيفة إنما هو عمل عنيف ضد الحرية وحق الشعب ولا يمكن إلا أن يكون له آثار أضعاف أضعاف الأضرار أكثر من نشر هذا الخبر وإنى أتكلم هذا الكلام لا لأن «الاشتراكية» صودرت البارحة بل لأن مصادرة الصحف عموما هو أكبر طعنة توجهها الحكومة إلى الجهود المتحدة لإجلاء الانجليز .. فالحرية لا يمكن أن تتجزأ ومصادرة الصحف ومنع الاجتماعات إنما هى حركات تغير وجهة الكفاح للانجليز إلى حرب داخلية بين الأحزاب والحكومة .

مجلس الدولة :

ثم هذا التفكير الغريب الذى يجعل الحكومة تبعث فى هذه الآونة تشريعا للحد من حرية مجلس الدولة ومن الضمانات المكفولة له لكى يمكن



إبراهيم شكرى يتحدث فى اجتماع لجنة الدستور بقاعة مجلسة الشيوخ فى ١ / ٣ / ١٩٥٣ ...

أن يؤدى رسالته .. تبعثه فى هذه الآونة فنسمع الاحتجاجات الشديدة ونجد الخلافات التى تجد لها من مسلك الحكومة قبل إلغاء المعاهدة أساسا يمكن به أن تتسع الهوة بين الحكومة والشعب ولن يكسب من هذا إلا الإنجليز .

العفو عن المسجونين السياسيين :

إن المتبع فى كل شعوب العالم بعد كل تغيير أساسى فى سياسة الدول أن يصدر تشريع بالعفو عن الجرائم السياسية فى الفترة السابقة ولا شك أن إلغاء معاهدة سنة **١٩٣٦** كان عملا ثوريا وتعبيرا كاملا فى مسلكنا بالنسبة لكفاحنا ضد الإنجليز وكنا ننتظر أن تسرع الحكومة لتأييد الاتجاه الداعى للعفو عن الأحكام التى صدرت فى قضايا سياسية وإيقاف المحاكمات فهناك مئات من الشباب يعتبرون من زهرة الشباب فى السجون محكوم على بعضهم فى الحكم العسكرى .. هذا الشباب يجب أن يفرج عنه فتزداد قوتنا فى مكافحة الانجليز .

إبراهيم شكرى يقدم
مشروع قانون بالعفو الشامل
عن الجرائم السياسية
من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م

تقدم الاستاذ/إبراهيم شكرى بمشروع قانون إلى البرلمان خاص بالعفو عن المسجونين السياسيين بمناسبة الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكى تتحقق وحدة الأمة وتتجه جهود كل المواطنين لاخراج المحتل عن الوطن .

نص مشروع القانون :

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان ..

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى :

يعفى عفوا شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيها التى ارتكبت بسبب أو لغرض سياسى بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ إلى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ وتعتبر جميع قضايا النشر التى تختص بها محاكم الجنايات وجرائم الرأى من الجرائم السياسية فى حكم هذا القانون .

المادة الثانية :

لا يؤثر العفو الممنوح بمقتضى هذا القانون فى حقوق الغير الناشئة عن الجرائم المعفو عنها .

المادة الثالثة :

لا تقبل أمام أية هيئة قضائية الدعاوى التى يرفعها المعفو عن جرائمهم بمطالبة الحكومة بتعويض عن الإجراءات التى اتخذت ضدهم أو الأحكام التى محاها العفو بمقتضى هذا القانون .

المادة الرابعة :

على وزير العدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وبأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية خاصة بمشروع قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة ما بين ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٣٦ و١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

نشر فى ١٨ أكتوبر سنة **١٩٥١** القانون الخاص بإلغاء المعاهدة المصرية البريطانية المبرمة فى ٢٦ أغسطس سنة **١٩٣٦** وأجمعت البلاد على اختلاف هيئاتها وأحزابها على المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل .

ولا جدال فى أن نجاح البلاد فى تحقيق هذا المطلب المقدس رهن بوقوف الأمة جمعاء صفا واحدا فى وجه المستعمرين وهو أمر لا يمكن أن نحققه طالما بقيت القضايا السياسية مفتوحة أمام القضاء تعيد إلى النفوس الأحقاد القديمة وتثير من جديد الخلافات الداخلية طالما بقيت السجون تضم المحكوم عليهم فى القضايا السياسية على اختلاف ألوانها ولذلك فإن الضرورة الوطنية تقضى أن يصدر قانون فى الوقت الحالى بالعفو الشامل عن جميع الجرائم من جنايات وجنح وشروع فيها ارتكبت لغرض سياسى فى الفترة ما بين **٢٦** أغسطس سنة **١٩٣٦** وهو تاريخ إبرام المعاهدة المصرية البريطانية الملغاة و١٨ أكتوبر سنة **١٩٥١** وهو تاريخ نشر القانون بإلغاء هذه المعاهدة فيفرج عن جميع المسجونين السياسيين وبوقف السير فى جميع القضايا السياسية المنظورة أمام القضاء .

وليست هذه هى المرة الأولى التى يصدر فيها قانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم فقد سبق أن صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ بالعفو عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو ١٩٣٦ . والقانون رقم «١» لسنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة من ٩ مايو ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ فى ظروف سياسية حزبية لا تقاس بالظرف الوطنى القومى الحاضر .

وقد نص المشروع على اعتبار جرائم النشر التى تختص بها محاكم الجنايات وجرائم الرأى من الجرائم السياسية فى حكم هذا القانون منعا لكل لبس أو خلاف .

ولم ير مشروع القانون تنظيم طريقة التظلم من عدم تطبيقه عند حصول خلاف حول نفاذ مقتضاه إذ يجوز للمحاكم الفصل فى هذا النزاع .. كما أن المحاكم التى تنظر فى القضايا السياسية المتداولة بالجلسات تختص بالنظر فى تطبيق أحكام هذا القانون تحت رقابة محكمة النقض والإبرام .

وقد حرص المشروع على النص على عدم تأثير هذا العفو فى حقوق الغير الناشئة عن الجرائم المعفو عنها كما حرص على النص على عدم جواز مطالبة الحكومة بتعويض عن الاجراءات أو الأحكام التى محاها العفو .

وتأتى انتخابات مجلس الأمة فيرشح إبراهيم شكرى نفسه ويعيد أبناء شربين انتخابه عضوا بمجلس الأمة .. كما انتخبوه من قبل عضوا بمجلس النواب .. ويلتزم خلال عضويته بمجلس الأمة بمبادئه التى عرف بها والتصقت بشخصه .. فكما دافع عن حرية أعضاء جمعية الإخوان المسلمين فى إعادة نشاط جمعيتهم تحت قبة مجلس نواب سنة ١٩٥٠ م ..

نجده يدافع عن حرية أبناء مصر ويطالب بالغاء القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المقيد للحريات .. وبل ويطالب بالإفراج عن المعتقلين الذين اعتقلتهم الثورة وكان ذلك تحت قبة مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ مما أثار عليه مراكز القوى التى ضاقت بكفاحه من أجل حرية ورفاهية الشعب لدرجة أنهم وصفوه وهو المدافع عن حرية الشعب بعد إلقائه لكلمته بأنه عدو الشعب .. وقالوا : لقد تسرب إلى مجلس الأمة أعداء الشعب .

وكان مما قاله ابراهيم شكرى أثناء مناقشة بيان الحكومة فى برلمان سنة ١٩٦٤ م : «إننى أرجو أن يراجع أمر هؤلاء الذين حوكموا سياسيا ومازالو مسجونين .. وإننى أرى مصلحة كبرى فى أن تصدر الحكومة عفوا سياسيا عن الذين حوكموا من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى بدء الحياة السياسية السليمة .. أى إلى بدء مرحلة الانطلاق العظيم .. فإن هذه المرحلة تريد مزيدا من الحرية .. وعلى هذا الضوء أرجو من الحكومة أن تعاود النظر فى حكمة إصدار القانون الذى نشرته جريدة الأهرام فى بضعة أسطر وفهمنا عندما قرأناه أن ثمة قانون صدر يخول للسيد رئيس الجمهورية أن يضع تحت التحفظ كل من صدر أمر باعتقاله فى المدة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤م .

وإنى لا أرى حكمة أبدا فى إصدار هذا القانون . ولكن قد يكون هناك ما يراود الأفكار من أن فى إصداره ضمانا لمكاسب الشعب ولما حققته الثورة وهذا احتياط غير عادى لأننى أقول إن الاحتياط موجود فى الشعب بكل افراده .. وفى ممثلى الشعب .. فإن كل فرد من أفراد الشعب فى كل مكان يعتبر حارسا أمينا على مكاسب الشعب .. لا أقول على مبادئ



في مجلس الشعب عام ١٩٦٤

الثورة .. وإنما على مبادئ الشعب .. اننا جميعا نفتدى هذه المبادئ .. اننا جميعا حماة لهذه المبادئ .. فلا يجب أبدا أن يصدر قانون بهذا الشكل حتى لو كان هناك نص يفيد أن هذا الأمر سيكون بيد رئيس الجمهورية نفسه لأنه قيل فى هذه الأسطر القليلة إنه هو الذى سيقوم بإصدار الأمر . إننا لا نريد أن نبدأ حياتنا البرلمانية فى ظل قيد على الحريات وإنما نريد حرية ثم حرية ثم حرية» .. وهكذا كان ابراهيم شكرى ومازال ديدبانا يحمى مصالح وحرية الشعب .. هكذا كان فى عهد الملكية البائدة .. وهكذا كان فى عهد الشرعية الثورية .. عهد جمال عبدالناصر .. وهكذا كان فى عهد ديمقراطية الموافقة أو الديكتاتورية المقنعة .. عهد أنور السادات .. وهكذا كان وسيكون فى العهد الذى نأمل أن تتعمق فيه الديمقراطية ويسود القانون .. عهد حسنى مبارك ..

ولإبراهيم شكرى مواقف كثيرة تحت قبة مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ م .. وفى العهد الذى كان من يتكلم فيه عن حرية الشعب وحقه فى الحياة الحرة الكريمة يؤخذ إلى السجن ولا يعرف له مكان .. فى هذا العهد ارتفع صوت ابراهيم شكرى مطالبا بالحرية والمزيد من الحرية .. فى هذا العهد ارتفع صوت ابراهيم شكرى مطالبا بالإفراج عن المعتقلين الذين اعتقلوا بعد قيام الثورة .. فى هذا العهد ارتفع صوت ابراهيم شكرى معارضا إصدار قانون يخول لرئيس الجمهورية (ناصر قائد الثورة) أن يضع تحت التحفظ كل من صدر أمر باعتقاله من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ م . وفى اعتقادى ان عبدالناصر لم يضق من مواقف ابراهيم شكرى الداعية لحرية الشعب وحقه فى الحياة الكريمة ولم يتخذ ضده أى إجراء لأنه يعرف قدر ابراهيم شكرى ودوره الوطنى .. يعرف نضاله من أجل استقلال الوطن

وحرية المواطن .. يعرف دوره الخالد فى التمهيد للثورة .

ويطالب ابراهيم شكرى بتعميق وتوسيع الديمقراطية وذلك بانشاء المجالس الشعبية فى المحافظات والمدن والقرى وكان أول صوت يطالب بذلك ولم يكن يريد مجالس شعبية بوضعها الحالى .. وإنما كان يريد مجالس شعبية يراقب من خلالها الشعب أجهزته التنفيذية فى المحافظات والمدن والقرى ونبه كذلك على أهمية وجود رقابة شعبية على الشركات بجانب رقابة مجلس الأمة وكان ذلك عند مناقشة السياسة المالية لسنة ١٩٦٥/٦٤ م . فقد وقف ابراهيم شكرى وقال : الواقع أن رقابة الشعب ورقابة مجلس الأمة على الميزانية وعلى أعمال الحكومة فى وضعنا الاشتراكى أصبحت مرهقة خاصة وقد تضخمت الميزانية بهذا الشكل وأضيف إليها القطاع العام وكل المؤسسات وبهذه المناسبة أرى أن تكون كل الشركات تحت عين رقيبة فكل ربح تحققه معناه ادخار .. معناه أن هناك وسائل وإمكانيات لايرادات أكثر ولذلك يجب أن يكون هناك وسائل أخرى للرقابة بجانب مجلس الأمة . إن المجالس الشعبية أصبحت ضرورة بل وأكثر من ضرورة ويجب أن تقوم بجانب مجلس الأمة فى المحافظات والمدن والقرى لأنها الوسيلة الوحيدة التى يستطيع الشعب أن يراقب بها الأجهزة التنفيذية ويصل عن طريقها إلى الحقائق .

دفاع عن الصحفيين

وعندما اختير أمينا للمهنيين سنة ١٩٧١ فى عهد السادات دافع عن حرية الصحفيين وقد تعرضوا وقتها لأزمة .

واستمر ابراهيم شكرى تحت قبة مجلس الشعب يمارس دوره كمدافع

عن الحريات فقد حدث أن هاجم رئيس الجمهورية الصحفيين المصريين الذين يعملون بالخارج وكذلك هاجمهم النبوى اسماعيل وزير الداخلية وبعض أعضاء مجلس الشعب مطالبين بإسقاط الجنسية عنهم . وبتشكيل محاكمة خاصة لمحاكمتهم .. فوقف إبراهيم شكرى مدافعا عن مصرية هؤلاء قائلا :

قد سمعت نغمة ليست من السادة الوزراء ، بل من بعض الإخوة أعضاء المجلس .. هذه النغمة تطالب بإسقاط الجنسية عن هؤلاء الصحفيين وغير ذلك من العقوبات وإنى أقول إن الدستور لا يسمح بتوقيع هذه العقوبة ويجب علينا ألاَّ نطالب بتوقيع أية عقوبة مهما كانت ضئيلة ولابد أن يكون توقيع هذه العقوبات عن طريق اتخاذ الإجراءات القانونية التى نص عليها القانون .

إننا باتباع هذا الطريق يمكننا أن نطمئن إلى أن العدالة هى التى تحكم دائما تصرفاتنا . نغمة أخرى تحدثت بها السيدة العضو الدكتورة سهير القلماوى حيث قالت إنه لابد من تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة هؤلاء .

وإننى من هذا الحديث أشتم رائحة أن المراد من هذا الحوار قد يكون محاولة للتمهيد لإقامة هذه المحاكم الخاصة .

وإننى أقول لا .. لهذه النغمة .. إننا يجب أن نطبق فى شأن من يجرم فى حق هذا الوطن القانون القائم وفيه من الأحكام ما يمكن أن يسمح بتوقيع جميع العقوبات وأن هناك من الإجراءات التى نص عليها القانون ما يمكن أن تطبق فى شأنهم .. كما أن هناك النقابة التى يمكن أن تتخذ فى شأنهم الإجراءات التى ينص عليها قانون النقابة .

وطالب ابراهيم شكرى فى نهاية كلمته بإنشاء صحف جديدة وفتح المجال أمام حرية الكلمة وظهور الرأى الآخر وأنه من الخير لمصر أن تسمح لهؤلاء الكتّاب بأن يكتبوا هنا فى مصر وأن نقرأ لهم وأن نجادلهم ونناقشهم فيما يكتبون وأن نبين لهم وجه الخطأ والصواب بدلا من أن نضطرهم إلى الكتابة فى الخارج أو نشر مقالاتهم فى صحف أجنبية . إننا يمكننا أن نعالج هذا الموضوع من جميع جوانبه عن طريق إفساح المجال أمام إصدار الصحف الجديدة وإفساح المجال أمام إبداء الرأى وإقامة الحوار الديمقراطى وإننى بهذه المناسبة أقول إن هناك بعض كبار الكتاب ممنوعون من الكتابة ولا أريد أن أذكر أسماء معينة .

صدام مع السادات بسبب حضور المجلس الوطنى الفلسطينى

وحدث أن وجهت دعوة إلى حزب العمل الاشتراكى لحضور اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر بمثابة برلمان للفلسطينيين وتجسيدا لإرادة الشعب الفلسطينى فرحب إبراهيم شكرى بالدعوة وسافر إلى دمشق حيث يعقد الاجتماع .. وهناك التقى بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذى قال إن مصر بالنسبة للأمة العربية كالعمود بالنسبة للخيمة لها أوتاد ولها عمود وهى لا تتأثر بغياب أحد الأوتاد ولكنها تسقط إذا غاب العمود .. وألقى ابراهيم شكرى كلمة فى الاجتماع وثارت ثائرة الرئيس السادات فهاجم حزب العمل الاشتراكى فى مجلس الشعب وكان لا بد أن يرد ابراهيم شكرى على هجوم رئيس الجمهورية فدعا إلى مؤتمر صحفى يحضره مندوبو الصحف القومية والوكالات العالمية وحضر إلى المؤتمر قادة المعارضة فى مصر .. وفى نهاية المؤتمر تحدث الأستاذ أحمد فرغلى نائب أسيوط فقال للأستاذ خالد محيى الدين الذى كان حاضرا فى المؤتمر بأن

مجموعة فى أسيوط كانت تعد للاعتداء عليه .. وقدم طلب إحاطة إلى مجلس الشعب يتعلق بهذه الواقعة .. وتحدث وزير الداخلية وذكر اسم إبراهيم شكرى فكان على إبراهيم شكرى أن يتحدث فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

عندما حضرت اليوم إلى المجلس لحضور الجلسة ، علمت قبل دخولى القاعة أن هناك طلب إحاطة مقدما يتعلق بواقعة معينة ومحددة تتصل بما قاله السيد العضو أحمد فرغلى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب العمل فى مقر الحزب ، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو توضيح وجهة نظر حزب العمل حول ما قاله السيد رئيس الجمهورية بالنسبة لحزب العمل والديمقراطية وبعض الأوضاع التى تتصل بنشأة الحزب وكيفية تكوينه .. إلخ .

وفى الحقيقة أن سكوت الحزب وعدم الرد على ما جاء بحديث السيد رئيس الجمهورية يوم ١٤ مايو **١٩٨١** أمر يضر بالحزب كما يضر ببعض النواحى التى نحرص عليها والتى تعد من أساسيات مسيرتنا الديمقراطية السليمة .

ولذلك فقد دعونا وكالات الأنباء الأجنبية ولم تكن هذه الدعوة مقصورة عليهم فقط ، وإنما وجهت الدعوة أيضا إلى جميع المشتغلين بالعمل الصحفى سواء المشتغلون فى الصحف القومية أو فى وكالات مصرية

وبطبيعة الحال وجهت الدعوة إلى مكاتب الوكالات المختلفة سواء الغربية منها أو الشرقية .

وقد دفعنا إلى تعميم الدعوة إلى هذا المؤتمر الصحفى أن ما قاله السيد رئيس الجمهورية كان قد نشر فى جميع الصحف وأذيع على الهواء فى وسائل الأعلام المختلفة وعلمت به جميع الدنيا ومما سبق يتضح أن موضوع المؤتمر لا خلاف عليه .

والحقيقة أننى دخلت القاعة لحضور الجلسة وكنت مهيئا نفسيا للاستماع إلى هذه الواقعة ، ولقد وضعت تصورا معينا سأسرده فى نهاية حديثى بالنسبة لهذه الواقعة ، كما تقدمت فى نفس الوقت إلى السيد الدكتور رئيس المجلس بطلب إحاطة موجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية متعلقا بواقعة أخرى حدثت منذ يومين فى المنصورة تتلخص فى محاولة اعتداء وتهجم على اجتماع لحزب العمل فى داخل مقر الحزب هناك ، وللأسف الشديد أن الذى كان يقود هذا الاعتداء السيد محمد الجوجرى عضو مجلس الشعب ، وكذلك السيد محمود السكرى عضو مجلس الشورى .

ولقد تضمن طلب الإحاطة المقدم منى بالحرف الواحد (إننى أحيط السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بهذه الواقعة علما بأننى أعلم بمدى حرصه على أن يكون هناك أمن) كما أننى عندما تقابلت معه قبل دخولى الجلسة قلت له إننى أعلم أنك لا ترضى بأى بديل عن الأساليب الصحيحة وتوفير المناخ الذى يمكن به استتباب الأمن ، ذلك لأن وجهة نظرى أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يهمه هذا الأمر

خاصة أن ما حدث بالنسبة للواقعتين الأولى وهى الخاصة بالمؤتمر الصحفى ، والثانية التى ذكرتها الآن تهمان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكان يمكن أن ينحصر الحديث الذى دار بيننا حولها وكان يمكن أيضا أن نصل فيهما إلى نتائج طيبة تجعلنا جميعا نفخر بكل المؤسسات الموجودة على اعتبار أن كل مؤسسة تؤدى واجبها ، وعند حدوث أى خطأ فى الممارسة يمكن أن يقع منى شخصيا أو من أى شخص آخر سواء كان من الحزب الوطنى الديمقراطى أو حزب العمل يمكن تلافيه وتصحيحه .

وفى الحقيقة لقد دهشت للغاية عندما استمعت إلى حديث السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، خاصة المقدمة الطويلة لحديثه والتى كانت نوعا من الاستعراض للممارسة الديمقراطية كلها وكذلك عن طريقة ما يجب أن يفعله حزب العمل أو المعارضة ، وبالرغم من أن حديثه عن واقعة محددة إلا أنه قد سمح لنفسه أن يتحدث عن واقعة أخرى متعلقة بورق الصحف .. إلخ ، وذكر أننى قد اتصلت به للعمل على تيسير توفير ورق الصحف .

وأود فى هذا المجال أن أذكر صحة هذه الواقعة . لقد تعاقد حزب العمل مع إحدى دور الصحف التى لديها أوراق صحف ، وقام الحزب بدفع ثمن هذا الورق بالكامل ، إلا أنه اتضح لنا بعد ذلك أن هناك تراخيا فى تسليم هذا الورق وليس لدى الحزب نقود أخرى يدفعها ثمنا لهذا الورق وكدت أشعر أن الحزب قد وقع فى مأزق ، أو عملية نصب حيث أن دار الصحافة كانت قد حصلت على ثمن الورق ورفضت تسليمه لنا ، فلمن ألجأ ؟ بطبيعة الحال إن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

هو الشخص الذى يمكنه أن يصحح الواقعة قبل أن يلحق ضرر سواء بنا أو بغيرنا . لذلك فقد اتصلت به وشرحت له الواقعة ، فقال لى «اطمئن» وأنه سيقوم بعمل ما يجب ، وفعلا اتصل بهذه الدار ، وجعلها تسلم لنا الورق قبل فوات الأوان ، وتقدمنا بالشكر إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

إذن فالموضوع ينحصر فى مجرد واقعة محددة ولم تكن بالصورة التى عرضها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

رئيس المجلس :

أود أن استرعى انتباه السادة الأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو إبراهيم شكرى .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

لقد ذكر السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية على أنه على استعداد لأن يفتح مخازن وزارة الداخلية ويعطى منها ورقا لحزب العمل ، وهذه وقائع أحددها وأشكره عليها . ولكننى لا أقبل محاولة تلوين بعض الوقائع وتصويرها بألوان معينة ، قد يكون فى ذلك براعة فى التلوين أو التصوير ولكن إذا ما أضرت بنا هذه البراعة فلابد أن نوضح الحقائق .

ولقد تحدث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى . ولقد أطال فى هذا الموضوع ، وذكر أننى قلت فى دمشق إننى ممثل للشعب المصرى ، أو أننى رئيس المعارضة .

والحقيقة أن موضوع «زعيم المعارضة» هذا لم أتحدث فيه هناك ، كما أنه ليس من المعقول أن أتحدث وأقول إننى زعيم المعارضة . وحقيقة ما حدث هو أننى قلت فيما يتعلق بتمثيلى للشعب المصرى ، «إننى جئت بصفتى ممثلا للشعب المصرى» من منطلق الدستور الذى يعتبر أن أى عضو عندما ينتخب لا يمثل دائرته فقط . إنما يمثل الشعب كله .

كما هو معروف دستوريا أن أى عضو عندما يتحدث لا يتحدث بصفته ممثلا لدائرته . لكن بصفته ممثلا للشعب المصرى كله .

رئيس المجلس :

أود أن أسترعى انتباه السادة الأعضاء إلى عدم مقاطعة السيد العضو .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

أود أن أوضح نقطة مهمة هى أننا لم نذهب إلى دمشق من أجل حضور مؤتمر ، ولكن ما ذهبنا لحضوره هو اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر بمثابة برلمان للفلسطينيين والذى كان ينعقد فى القاهرة حتى عام ١٩٧٧ وكان السيد رئيس الجمهورية هو الذى يفتتح هذا الاجتماع ، كما كان يرحب به كثيرا فى مصر باعتباره تجسيدا لإرادة الشعب الفلسطينى ، وإننى أرى أنه بالفعل يعد ممثلا لجميع الفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم .

لقد وجهت إلى حزب العمل الدعوة لحضور هذا الاجتماع ، ولبينا الدعوة بالفعل ، إذن لم يكن ذهابنا إلى دمشق للاتصال بالنظام السورى أو لكى نضع أيدينا فى أيدى حافظ الأسد حتى يقال : إننا نساند هذه

الأنظمة ، ولكن واقع الأمر هو أننا نساند القضية الفلسطينية كما نساند أيضا منظمة التحرير الفلسطينية التى يمثلها هذا المجلس الوطنى ، الذى كان يحضر ويفتتح اجتماعاتهم فى دمشق على اعتبار أنها أقرب العواصم لتجمعات الفلسطينيين من حولهم سواء كانوا فى لبنان أو الأردن أو سوريا .. إلخ .

خلاصة القول إن ذهابنا إلى دمشق لم يكن الهدف منه الاتصال بالنظام البعثى فى سوريا وأقسم بالله العظيم إننى لم أضع يدى فى يد أحد من البعث السورى أو الرئيس الأسد .

والواقع إننى لست فى حل من أن أقول باننى كنت حريصا قبل ذهابى إلى دمشق وحضورى هذا الاجتماع وكان بعض المسئولين فى مصر يعلمون مسبقا بهذه الدعوة ولم يشجبوا فكرة ذهابى لحضور هذا الاجتماع ، ومن ثم فإن محاولة تضخيم ذهابى إلى دمشق لحضور اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى وتصويره بهذه الصورة التى عرضت أمر ليس به شىء من العدالة ، والحقيقة إننى قد أصبت بالدهشة أثناء استماعى لحديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مما حدا بى إلى التساؤل بينى وبين نفسى هل ما أسمعه حديثا من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أم هو مجرد بيان من الحكومة لاستعراض مناقشة الأوضاع التى من بينها الحلول والاقتراحات التى تقدم بها حزب العمل لحل مشكلة الإسكان ، وفى هذا المجال أود أن أقول بأننى على استعداد لبحث هذا الموضوع معه تفصيليا ولكننى أعتقد أن هذا الأمر ليس مجاله هذه الواقعة ، أمّا إذا كان القصد من طلب الإحاطة الذى قدم أن يقال عنا كل ما قيل ، أعتقد أن هذا الأمر ما كنت أتصوره أبدا .

ولكن إذا كان المراد أن يتحول طلب الإحاطة إلى مناقشة تفاصيل ما قيل فى ذلك المؤتمر ، ويقال أيضا إن هناك من سأل عن البديل ، وإن ابراهيم شكرى لم يقدم هذا البديل ، ويقال كذلك إنه طلب تقديم سلاح لسوريا والواقع أن هذا لم يحدث ، وإذا أراد أن يقول شيئا فلابد أن يقول ما حدث بالفعل .

لقد قلنا إن الموقف بالنسبة للبنان لا يمكن تصويره على أنه متساو بمعنى أن ننظر إلى كل من إسرائيل وسوريا نظرة واحدة بالنسبة للبنان وأن الاثنين متعادلان فى الموقف ، وأن النظام السورى يحاول أن يقوم بكذا وكذا .. إلخ .

ولكن هناك وقائع محددة فى هذا الشأن ، وهى أن هناك اعتداء إسرائيليا ، وهناك اسقاطا لطائرات إسرائيلية ، وهذه هى بداية الأزمة . إذن سوريا لم تكن هى التى خلقت هذا الوضع من البداية .

لذلك عندما كنا نناقش هذا الأمر كنا نقول إن الالتزام العربى يستدعى أن يكون لمصر دور أكثر ، وأن تقوم ببحث هذا الموضوع ، وبالتالى فإننا لم نقل باعطاء السلاح لسوريا لذبح الإخوان المسلمين بها . لا : إننا لم نقل هذا الكلام ، ولكن قلنا ماذا يمكن أن يكون فى حالة حدوث اعتداء إسرائيلى على سوريا . هذا هو الموقف الذى نتحدث عنه ، وهذا ما قلناه فى المؤتمر .

وقد كنت آمل عندما يقال عنا مثل هذا الكلام أن يكون دقيقا وإننى لا أرضى ، ولا كنت اسمح لنفسى أن استمر فى الاستماع إليه دون مقاطعة

مباشرة ، عندما ذكر سيادته أن أحزاب الأقلية أصبحت بوقا لما يتردد من دعاوى ضد مصر .

فلسنا نحن الذين نكون بوقا ياسيدى أبدا . لسنا بوقا لأحد ولكن هذا المجلس وتراب هذا الوطن ، ومصر ذاتها تعرف من يتحدث ، وقد كنت هنا فى عام ١٩٥٠ فى هذا المقعد ومن فوق هذا المنبر وحيدا أقاوم الملكية والإقطاع .. إلى آخره .

فلست أنا الذى آتى آخر الزمن وأكون بوقا . ومن يقول هذا الكلام السيد النبوى إسماعيل لا .. لا .. لا يمكن أن يكون هذا من سيادته .

كذلك يصل الأمر إلى أن يذكر سيادته الواقعة التى انفعلت لسماعها .. هذه الواقعة التى تحدث فيها عن وزير سابق أمام هذا المجلس فى بيان كهذا ولم يذكر وقتها اسم صاحب الواقعة ، وقد ظن بعض الإخوة أن المقصود بهذا ربما يكون فلانا أو علانا من الناس ، وقد استشهد بالسيد حافظ بدوى الذى قام وذكر أنه قد حدثت واقعة معينة وتفضل بسردها ، ولم يذكر الاسم ، ولم يكن لى الحق أن اتحدث عن شىء ليس لدى دليل على أنه قد تعرض بالاسم لشخصية عامة لها تاريخها . يعرف السيد رئيس المجلس قدرها ، وكان يعمل معه ويعرف أنه من الأشخاص المعدودين من علماء مصر فى القانون وفى الاقتصاد ، وقد كان وزيرا فى وزارة سابقة جاء فى ظل ظروف صعبة جدا واختاره الرئيس الراحل بالذات لمعالجة الأمور التى كانت قد تدهورت فى الجامعة حينذاك ، جاء به ليعرف منه الأسباب ثم اختاره عن يقين بأنه يمكن أن يكون نافعا .

إذن ، هذه واقعة ما كنت آمل أن يحدث التعرض لها .

رئيس المجلس :

أرجو من السادة الأعضاء الالتزام بالهدوء .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

فليس من العرف أو التقاليد أو من أصول الحديث أن نتناول شخصا ليس موجودا بيننا ، ولا يتصل بالواقعة اتصالا مباشرا فهناك طلب إحاطة محدد .

رئيس المجلس :

أرجو من السادة الأعضاء عدم المقاطعة وان نستمع بهدوء .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

فلم التعرض لواقعة ولشخص لا يتصل اتصالا مباشرا بطلب الإحاطة المقدم عن قول لأحد الزملاء هنا فى المجلس ، ومن حق صاحب طلب الإحاطة أن يستفسر عنه ، ومن واجبنا أن نستمع إلى كل ما دار بشأن هذا الموضوع ، أما أن نستشهد بواقعة حدثت منذ سنوات ونقول عنها إنها ليست لها علاقة ، فإننى أعتقد أن المقصود بهذا ليس إلا محاولة للتشهير ومحاولة لإثارة الغبار حول شخص معين لكى نتجه إلى أقوال أخرى . ونحن لسنا هنا لكى نناقش ما تم فى المؤتمر الصحفى ، وإننى لم أكن مستعدا للاستماع إلى هذا ، فقد كان هناك مؤتمر صحفى ، نعم .. والصحف لم تنشر ما دار فيه .. ليكن ذلك .. وإن شاء الله ستقوم صحيفة الشعب بنشره وتطلعون عليه بالتفصيل وتعرفون من حضره .. ولن أذكر أسماء حتى لا أقع

فى مثل تلك الأخطاء التى حدثت كأن يقال إن ممثل الشيوعيين هو الذى كان موجودا .. لا .. هذا الكلام ومثل ذلك القول بأنه ممثل الشيوعيين لا يصح ، عندما يكون هناك حزب قائم ومعترف به ويحضر رئيسه لكى يقول لنا ـ ونحن فى موقف لا شك أننا هوجمنا فيه فى وضع يمكن أن يتعرض له الكثيرون ـ لستم وحدكم فى هذا الهجوم ، وإننا نرى أن هذه المسائل التى تقال يمكن الرد عليها وقد جئنا معكم لنقول إن موقفكم كان سليما ، أيضا عندما يحضر لذلك المؤتمر الاستاذ ممتاز نصار وأنتم تعرفونه جيدا ، ويحضره الأستاذ فتحى رضوان والشيخ صلاح أبو اسماعيل وكل منهم فى اتجاه ، وكل منهم له رأى إذن ليس الموضع كما يتم تصويره بأن الشيوعيين قادمون وزاحفون وقد احتلوا حزب العمل ، إلخ .. لا فالموضوع ليس هكذا .. الموضوع عبارة عن أصدقاء حضروا لنا واستمعوا لأقوالنا ، إذن محاولة تلوين الموضوع والكلام عن الشيوعيين . لم أكن انتظره أو أتوقع أن يكون فى مثل هذه المناقشة .. كيف يدخل هذا الموضوع فى بيان يتعرض لمناقشة موضوع حزب العمل ، وأن حزب العمل انحرف وتوسع فى دعوته . وكون الرئيس السادات يتحدث فى هذا كرئيس للأسرة المصرية ورئيس للجمهورية ونحن نعرف قدره ودوره التاريخى على مدى أعوام وأعوام ويسمح لنفسه بمناقشة هذه الأمور بالنسبة لحزب العمل .. ولو أن لنا رأيا فى هذا ، لكن لا أتصور أن يجىء السيد وزير الداخلية ويناقشنا كحزب سواء كنا أقلية أو غير أقلية وكيف نمارس عملنا .. وكيف والله المسألة يعنى بقت الحكاية يعنى سابت على بعضها كده .. هذا لا يمكن ولا يمكن أن تتم مناقشة طلب الإحاطة على هذا النحو أبدا .

أرجو أن نتحدث عن الواقعة التى كانت سببا فى طلب الإحاطة وقد حضرت المؤتمر المشار إليه وسمعت ما قيل فيه ، بل إننى سمعت هذا الكلام قبل ذلك بشهرين عندما كنت فى زيارة لمدينة أسيوط لأداء واجب العزاء للأستاذ أحمد فرغلى فى وفاة والدته وقد حكى لى إن الأستاذ خالد محيى الدين كان فى زيارة أسيوط وكانت هناك محاولات للإضرار به وأن الموضوع من فضل الله توقف عند حد فض المشاجرة التى أشار اليها السيد وزير الداخلية فى تصويره وذكر أن جماعة حضروا وهتفوا ضدكم لأنهم لا يرغبون فى عقد ذلك الاجتماع وتم تفريقهم وخرج الرجل سليما تماما دون أى شىء ، ولم يقع عليه أى اعتداء ، ولكن بعد أن سافر سمعنا انه كانت هناك خطة ونية مبيتتان ، ولم نقل فى يوم من الأيام إن الخطة كانت من الأمن أو من الحكومة .. فلم يحدث أن أحدا قال بأن الخطة كانت من الحكومة أو من الأمن أو من وزير الداخلية بالذات السيد النبوى اسماعيل .. لا يمكن أن أتصور هذا ، وإننى - رغم طريقة تناوله للموضوع الذى تحدث فيه - لا أشك مطلقا أن يتخلى عن واجبه الأساسى وهو حفظ الأمن أو أنه لا يبطل كل تخطيط يمكن أن يكون فيه إساءة للأمن ، وقد كانت لنا واقعة قبل ذلك فى أسيوط عندما حاولنا عقد اجتماع صرح لنا به أمام قسم أول بندر أسيوط لدرجة أن باب القسم ذاته كان أمام السرادق مباشرة أى أننا فى حماية الشرطة ورغم ذلك حدث اعتداء وضرب بالطوب . وتكسير .. إلخ ، ولم يتم عقد ذلك الاجتماع وشهد هذه الواقعة أكثر من شاهد يعتد بشهادتهم فقد كان معنا السيد المهندس محب استينو الذى كان معنا وشهد تلك الواقعة وسهر ليلة طويلة حتى الصباح فى النيابة العامة للتحقيق فيها .

ولهذا فقد قلنا وقتذاك إن أسيوط بالذات يمكن أن يحدث فيها مثل ما حدث لنا ، ويمكن أن يتصور أن يكون هناك من حاول الاعتداء عليه فمثل هذا التصور موجود .

ولكن لم يقل أحد أبدا إن الحكومة هى التى تقوم بتدبير ذلك ، أو أن السيد النبوى اسماعيل هو الذى يدبر ذلك إنما الذى قيل إن هناك خطة ولقد سمعت هذا الكلام قبل ذلك ، وطلب الإحاطة الذى سيناقش بعد ذلك تعرض لهذا الموضوع ، والحمد لله لم تتم خطة الاعتداء وقد يكون فى ذلك شهادة للشرطة وإننا نعرف طبيعة العائلات فى أسيوط وربما ـ بصرف النظر عن الأحزاب السياسية تكون عائلة بعض أفرادها يقتنعون بحزب وبعضها يقتنع بحزب آخر ولكن المسألة لا تتعلق بالأحزاب فقط وإنما يمكن أن تكون مسألة عصبيات وكيف أن مجموعة منهم أحضروا بعض السياسيين وأن مجموعة أخرى أحضرت البعض الآخر فتحدث المعارك ، والحمد لله لم يحدث أى اعتداء عليه ، وانتهى الموضوع بتفريق المتنازعين ويمكن اعتبار ذلك شهادة لكفاءة أجهزة الأمن فلا ينبغى أن يقال إننا قصدنا استغلال هذا الموضوع فى التشهير ـ وقد كانت بالمؤتمر وقائع كثيرة فلماذا التركيز على هذه الواقعة . إننى أعتقد أنه ربما تكون فى إطار الصعوبات التى تواجه المعارضة فى مزاولة عملها ومن بينها أن تتعرض لمثل تلك الأخطار التى كنا تعرضنا لها نحن فى أسيوط وقد كانت تلك القضية ستنظر ولكن للأسف الشديد سمعت أنها حفظت منذ عشرة أيام فالموضوع أن هناك اعتداء وقد حدث ، وأن هناك تكسيرا وضربا ومع ذلك حفظت فى آخر الأمر ـ كذلك حدث أول أمس ونحن فى المنصورة أن تهجم علينا

البعض وأن أحد الأشخاص دخل على الحاضرين لضربهم بالكراسى وهذا الكلام لا يمكن أن يعقل أو أننا نرضى به أو نسكت عليه .

وعندما يقال إن ذلك تشهير فإننا نقول : لا وإذا كانت هناك مؤتمرات تقام ولا يحدث فيها مثل تلك الأمور فان ذلك يعتبر شهادة لصالح الشرطة ، وقد قمت بشكر السيد وزير الداخلية قبل دخول القاعة على الاجتماع الذى تم فى مصر القديمة أول أمس وكان فى ميدان عام ، وكان يمكن لمرشح الحزب الوطنى أن يقوم بمظاهرة ويهدم لنا السرادق ولكن فى الواقع كان رجال الأمن موجودين وحافظوا على النظام وأدوا واجبهم ، إذن ليس الموضوع موضوع تشهير أو غيره بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء،وإننى أتعجب لأن موضوع طلب الإحاطة لم يكن بشأن هذه الموضوعات جميعها التى تطرق إليها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وأرجو أن يكون واضحا بالنسبة لتلك الواقعة أنها ليست محاولة منا للتشهير أو أننا نستغل ذلك المؤتمر الصحفى للتشهير ، وأرجو ألاّ يكون هذا هو التصور الحقيقى لنا ، ولو كان السيد الزميل أحمد فرغلى موجودا معنا الآن ــ وكنت أرجو أن يكون معنا ــ لتحدث هو بنفسه عن ذلك وربما تتاح له الفرصة فى وقت آخر ، إذن عندما أقول إنه لم يكن بقصد التشهير ، وأن من بين الكلام الذى قاله إنه قد يحدث هرج كالذى حدث بالنسبة لنا فى أسيوط أو يمكن أن يقع اعتداء كالذى كان مدبرا الخالد ، فلا يمكن أن يصور مثل هذا الكلام على هذه الصورة ولا ينبغى أن يفهم منه أننا نقصد التشهير وأن الحكومة لا تريد الحفاظ على الأمن ، لأن من مهامها أن تحفظ الأمن ومهمة السيد وزير الداخلية هى الحفاظ على الأمن .

أما مناقشة السياسات سواء كانت سياسات داخلية أو سياسات خارجية .. إلخ ، فإننى أعتقد أنها ليست موضوع المناقشة مع السيد وزير الداخلية مع احترامى الشديد لشخصه ، وشكرا .

واقعة ٣ سنتمبر ١٩٨١

ويبدأ إبراهيم شكرى فى إعداد الشعب المصرى كى يدافع هو عن حقه فى الحرية والديمقراطية وذلك بواسطة المؤتمرات الشعبية التى أقامها فى كافة أنحاء الجمهورية .. وكانت هذه المؤتمرات فى بداية الأمر شيئا غريبا لم يتعوده المواطن المصرى .. فلقد تعود المواطن المصرى عقب ثورة يوليو على المؤتمرات الرسمية الفاخرة التى يسمع فيها وجهة نظر الحاكم فقط .. والتفت الجماهير حول إبراهيم شكرى فى كل مكان يذهب إليه وسمع هتاف الله أكبر .. ويحيا الشعب .. ويضيق الحاكم ويقرر أن يضع مصر كلها فى قفص كبير وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ يصدر رئيس الجمهورية محمد أنور السادات مجموعة من القرارات الجمهورية التى اعتبرت أكبر نكسة أصابت مسيرة الديمقراطية فى مصر .. وأعلن السادات هذه القرارات أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ بعد أن كان قد قام بتنفيذها فعلا .. وكان أخطر هذه القرارات القرار الجمهورى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ الذى استند فيه إلى المادة ٧٤ من الدستور وإلى قانون حماية القيم من العيب وتضمن (التحفظ على كل من توافرت فيه دلائل جدية على أنه ارتكب أو شارك أو حبذ أو استغل على أية صورة كانت الأحداث التى هددت الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن .. وعلى المدعى العام الاشتراكى إجراء تحقيق سياسى مع كل من تم التحفظ عليه وتضمنت اسمه كشوف الذين تقرر التحفظ عليهم ١٥٣٦ من

قيادات المعارضة المنتمين إلى حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وحزب الوفد الجديد والناصريين والإخوان المسلمين والجماعات الدينية الإسلامية والمسيحية وكثير من الشخصيات العامة من الصحفيين والمحامين والمثقفين والعمال الذين عارضوا سياسة الرئيس السادات .. كذلك صدرت قرارات جمهورية بالغاء التراخيص

الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمجلات مع التحفظ على أموالها ومنها جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى .. كما صدر قرار جمهورى بنقل عدد من الصحفيين والعاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون إلى هيئة الاستعلامات .

كما صدر قرار جمهورى بنقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا إلى وظائف أخرى .. وتضمنت قرارات سبتمبر إلغاء تعيين البابا شنوده بابا للأسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وحل عشر جمعيات إسلامية وأربع جمعيات دينية مسيحية والتحفظ على أموال جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية وقد ألقى الرئيس السادات

بيانا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ حافلا بالهجوم على المعارضين لسياسته وخص حزب العمل الاشتراكى وجريدة الشعب بجانب كبير من هجومه مبررا هذه التدابير التى اتخذها بأنها حامية للوحدة الوطنية .. رغم أنها كانت فى الواقع طعنة فى ظهر الشعب المصرى ومسيرة الديمقراطية .

واستنكرت مصر من أقصاها إلى أقصاها هذه الهجمة اللا ديمقراطية والتى تخالف الدستور وجميع حقوق الإنسان الطبيعية والقانونية .

وقد رد إبراهيم شكرى فى مجلس الشعب على بيان الرئيس السادات منددا بهذه الإجراءات التى اتخذها فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

لقد تناول التقرير مناقشة بيان السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، وأنه كان يدور فى محوره الأساسى حول وجوب معالجة ما يتصل بحماية الوحدة الوطنية ، وأننا فى سبيل ذلك لا نألو جهدا ، ولا نقف عند حد بالنسبة للتفكير ، كيف نصون هذه الوحدة ؟

وقد ورد بالتقرير أيضا هذا الاتجاه الخاص بوجوب الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وإننى أقول إن حزب العمل الاشتراكى ، وأعتقد أن المعارضة بصفة عامة ، تشارك الجميع بوجوب الحفاظ على هذه الوحدة وأيضا على مقاومة أى أسباب يمكن أن تؤدى إلى فتنة ، ولا ننتظر حتى يصل الأمر إلى أن تكون هناك فتنة ، فنحن نؤمن بهذه الوحدة إيمانا عميقا أصيلا .

وليعذرنى الأخ العزيز الأستاذ المستشار وزير الدولة لشئون مجلس الشعب فى أن أعاتبه على كلمة ذكرها فى جلسة الأمس وهى أننا لا نتباكى على الوحدة الوطنية ، وأؤكد لسيادته أننا لا نتباكى على الوحدة الوطنية ، فان هذه الوحدة تعيش فى دمائنا ، وإننا نفتديها بكل مرتخص وغال ، إننا نؤمن تماما بوجوب الحفاظ على هذه الوحدة ، وأيضا بالنسبة لحديث قد جرى بأن حزب العمل الاشتراكى ربما فى بعض تصرفات قد نسبت إليه ،

قيل عنها إنها محاولة لاستغلال الدين أو محاولة لاستثمار بعض التنظيمات للتعاطف معنا على أن هذا شيء يمكن أن يكون مفيدا سياسيا ، ولكننى أؤكد أيضا أن إيماننا بالدين وبأهميته للمجتمع المصرى ولكل مجتمع يريد أن يتقدم ، أساس أكيد ، وأيضا إيماننا بالأديان جميعها ، فلقد دعونا إلى الإيمان بالدين منذ عرفنا طعم الحياة ، ودعونا إلى الإيمان بالأديان جميعا ولم نكن فى هذا متعصبين ، ولكننا نؤمن بقيمة الأديان .

ولقد كنا جميعا منذ سن العاشرة نحافظ على صلواتنا والمسلم منا يؤم المسجد يوم الجمعة والمسيحى يذهب إلى الكنيسة يوم الأحد ، واليهودى يذهب إلى المعبد يوم السبت . تلك كانت دعوتنا للمصريين جميعا ، لا من موقع تعصب . وإنما من موقع الإيمان ، فإن الأديان السماوية كلها تجعل الإنسان أقرب إلى أخيه الإنسان ، وتجعل المجتمع يدفع عملية التقدم بإيمان ثابت وهم يجتمعون جميعا تحت مبادئ المساواة ، مبادئ العدل والحق المطلق الذى لا يعرف أبدا أنه يمكن أن يعيش مجتمع وبه تفرقة بين المواطنين على أساس من الدين أو على أساس آخر يمكن أن يفرق بين أفراد الوطن الواحد ، ذلك هو إيماننا ، ولذلك فإننى أرد على كل الكلام الذى قيل بالنسبة لتصرفات حزب العمل الاشتراكى على أنه يستغل الدين أو أنه يحاول أن يأخذ من الدين عنصرا من العناصر يمكن أن يتقوى بها على أساس أنها تنظيمات أخرى سياسية يمكن أن تدفع بعجلة حزب العمل الاشتراكى ، ولقد قيل كلام فى هذا الموضوع وكانت ذروة الاتهامات أن بعض رجال الدين يهتمون بالمسائل العامة حضروا اجتماعات حزب العمل الاشتراكى ، وإننى أقول هذا الكلام لأنه سبق أن قيل هنا . وإننى أقول إنه عندما يحضر اجتماعاتنا بعض الرجال الذين يهتمون بالدين وبالمسائل

العامة فلا أظن أن هذا يمثل وجها معينا ، وقد حضر بعض هذه الاجتماعات الشيخ صلاح أبو اسماعيل ولا أظن أنه يمثل وجها دينيا فقط وإنما هو يمثل رجلا من رجالاتنا الذين يعملون فى الميدان العام وهو عضو فى هذا المجلس الموقر ، وقيل فى ذروة اتهامنا إننا نحاول أن نستغل الدين عندما اقترح مقرر لجنة الشئون الدينية بالحزب أن يكون هناك ملحق دينى لجريدة الشعب وأخذ هذا برهانا أيضا أننا نحاول أن نستغل الدين ، بينما أن هذا الاقتراح كان يهدف إلى إصدار ملحق دينى بجريدة الشعب كالملحق الذى تصدره جريدة «مايو» وهو «اللواء الإسلامى» . إذن فعندما نحاول أن يكون عملنا متكاملا وأن نجعل من الدين ومن تعاليم الدين أساسا من الأسس التى يمكن أن يترسمها الشباب أن نأخذ بما أخذ به الحزب الديمقراطى فان هذا لا يمكن أن يكون برهانا على أننا نستغل الدين بصورة أو بأخرى ، ولذلك فإننى أرى أن هذا الاتهام كان اتهاما ظالما لحزب العمل الاشتراكى .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

إننى آسف لاذاعتى شيئا من أسرار اللجنة ، ولقد نسبت إلى سردا بالتقرير فقرات من كلمات سبق أن ذكرتها من فوق هذا المنبر تقضى بالموافقة على معاهدة السلام ، وأود أن أقول هنا إن كل كلمة سجلت فى التقرير بالنسبة لهذا الموضوع من هذه الفقرات سليمة تماما ولقد قلتها هنا ولكن لا يمكن أبدا أن يتجزأ جزء من بيان طويل سردته فى أكثر من نصف ساعة وتؤخذ منه بضع فقرات ليقال إن هذا هو الموقف ، وكان الأجدر أن يلخص البيان كله وأن يذكر ماذا قلت قبل هذه الكلمات بل ماذا قلت فى ختام بيانى ، وإننى أعرف ما قلته تماما ، وأعرف أننى قلت إننا نوافق على

معاهدة السلام بجزأيها وإننا نوافق على هذه المعاهدة على أنها خطوة وانتهى كلامى بعد الفقرات التى وردت فى التقرير بقولى : إن فرحتنا الكبرى تكون يوم أن يرفع علم فلسطين على سفارة فلسطين فى القاهرة وليس علم إسرائيل على سفارة إسرائيل فى القاهرة

إذن فإننى قلت كلاما واضحا وإننا نقصد من هذا أنه إذا كانت المعاهدة خطوة على طريق السلام فنحن نؤيدها ونحن نرى أن يتابع هذا وأن الخطوات التى ستلى بعد ذلك خطوات شاقة تستلزم الالتفاف وتستلزم أيضا نوعا من التيقظ لما يمكن أن يكون من تصرفات إسرائيل ، ولست فى حاجة إلى أن أسوق لكم ما تحدثت به لأن هذه الكلمات التى أخذت من بيانى قيلت فى مجلس الشعب الماضى وليس بيننا عدد كبير من أعضائه الآن ، أما الذين معنا الآن منذ انتخابات يونيو سنة ١٩٧٩ فأعتقد أنهم سمعوا منى الكثير من فوق هذا المنبر من مطالبتى بتوضيح المواقف بالنسبة لتصرفات إسرائيل وأنه إذا كان التقرير قد استشهد بكلمات قلتها فى شهر إبريل سنة ١٩٧٩ فإنه بداية من شهر مارس سنة ١٩٨٠ وفى جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠ تقدمت بطلب إحاطة عن موضوع عروبة القدس والبيان الذى صدر من الحكومة بشأنها بمناسبة تقديم سفير جمهورية مصر العربية لأوراق اعتماده لدولة إسرائيل فى القدس وقد دار حديث طويل حول هذا الموضوع أثناء طلب الإحاطة ، ثم كان هناك طلب إحاطة آخر تقدمت به فى ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ بخصوص موقف الحكومة الإسرائيلية حيال قرار مجلس الأمن والتصريحات التالية لذلك من وزير خارجيتها حينئذ ، كما أن هناك طلب إحاطة ثالثا بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٨٠ عن الموقف الذى نشأ عن عدم الوصول إلى نتائج فى مفاوضات الحكم الذاتى

حتى ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٠ نتيجة لتعنت إسرائيل ، ثم تقدمت بعد ذلك بطلب إحاطة رابعا فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٠ إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنسبة لعدم الوصول إلى تنفيذ بنود اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى الموعد المحدد بالاتفاقية وهو ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٠ ، ولا أريد أن أطيل عليكم ولكننى اختتمت كلامى فى طلب الإحاطة المقدم فى ١٦ يونيو سنة ١٩٨٠ بكلام سمعتموه منى ، وهو كلام واضح ، وإننى بهذا لم أتبرأ من موافقتى على معاهدة السلام ، بل قلت وإننى أقرأ من المضبطة «أيها الإخوة ، أجدكم ربما مللتم حديثى ولكنى أؤكد لكم أن هذا الحديث لى الحق فيه لقد كنت شريكا معكم فى الموافقة على المعاهدة وعندما لا يتم تنفيذ المعاهدة أقول لماذا لم يتم تنفيذها وأكون فى حل من هذه الموافقة إن لم نجد حلولا طيبة من الحكومة تقولها الآن ونقتنع بها ، نعم كنت شريكا معكم فى الموافقة نعم وافقت عليها ولكن بشروطها ، وافقت عليها بإجمالها ، وافقت على معاهدة السلام مع اتفاقية الحكم الذاتى ، وعندما لا ينفذ الحكم الذاتى فإن لنا الحق فى أن نراجع الأمر ، هذا ما أردت أن أقوله وشكرا» .

وهذا الحديث قد وضحت فيه موقفى ووضحت فيه موقف حزب العمل الاشتراكى لأنه ورد فى التقرير بوضوح تام أن هناك من يتراجع عن المواقف وأن هناك من يوافق ويرجع عن موقفه ، إذن فعندما أقول هذا دفاعا عن أنفسهم فلا يمكن أن يوقفه أحد أو يعترض على كلامى أحد لأنه جاء فى التقرير لقد اعترفوا بالحرية دون الديمقراطية وأيدوا معاهدة السلام ثم تنكروا لكل ذلك مستخدمين الألفاظ النابية والعبارات الجارحة والتهجم ليعودوا بنا إلى أسلوب ما قبل ٢٣ يوليو .

نحن لم نعد إلى أسلوب ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكن كلامنا كان موضوعيا ومنطقيا وكنا نتابع الأحداث وكنا نحاول أن نبين أن إسرائيل لم تنفذ المعاهدة ، ولقد وافقنا على المعاهدة بشقيها ولنا الحق فى أن نراجع موقفنا .

إذن فإن هذا الموقف لا يمكن أن يحسب على أننا نرجع عن شىء قلناه ، بمعنى أننا نتردد أو أننا نحاول بالفعل أن يكون هناك محاولة لعدم الثبات على رأى معين ، أى أن الرجوع فى طياته هو رجوع عن مسائل لن تتغير ظروفها ، ولكننى أقول لقد تغيرت ظروف تنفيذ المعاهدة ، فعندما وقعت هذه المعاهدة قيل إن يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ سيكون موعدا لنهاية الترتيبات الخاصة بالحكم الذاتى ونحن الآن فى شهر سبتمبر عام ١٩٨١ أى بعد مضى ما يقرب من سنة ونصف سنة على الموعد الذى سبق تحديده كنهاية لهذه الترتيبات ، ولم نتقدم خطوة واحدة فى هذا السبيل . ولذلك فإن موقفنا ليس تراجعا ولكنه توضيح للأمور .

رئيس المجلس :

هل قال أحد إن تاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ سوف يكون نهاية الترتيبات الخاصة بالحكم الذاتى ؟

السيد العضو ابراهيم شكرى :

إن تاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ هو نهاية المفاوضات الخاصة بترتيبات الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين .

رئيس المجلس :

من قال هذا الكلام ؟

السيد العضو ابراهيم شكرى :

هذا الكلام وارد فى المعاهدة ، وأيضا فى طلب الإحاطة الذى سبق أن تقدمت به ، ولم يقل حينذاك ما يخالف هذا الكلام ، وكل ما قيل إنه قد بذلت محاولات وقد تأجلت المفاوضات بسبب الانتخابات الأمريكية .

بالنسبة لهذا الموضوع فإنه لا يمكن أن نتفق مع ما جاء فى التقرير فى التصور الذى صوره حتى بالنسبة لما ورد فيه من أننا نعود إلى أسلوب ما قبل ٢٣ يوليو ، فإننا لم نتخذ هذه الأساليب ولم تكن كلماتنا ولا تعبيراتنا كما وصفت فى التقرير وإنما كانت دائما موضوعية وربما غيرنا هو الذى يتحدث فى بعض الأحيان بلهجة وبكلمات يمكن أن توصف بهذا الوصف ولكن لسنا نحن الذين نوصف بهذا الوصف كما أن التقرير يقول إن المعارضة خلقت قضايا وهمية وقد ورد هذا فى صفحة «٢٧» من التقرير بالنص التالى «وخلقت قضايا وهمية مثل موضوع مياه النيل» .

والواقع أننى قد وقفت واعترضت فى اللجنة عندما كان السيد العضو محمد رضوان وكيل المجلس يتحدث عن هذا الموضوع وقال هذه الكلمات ، وقلت لا داعى لمثل هذه الكلمة فنحن لم نخلق قضايا وهمية وإنما كانت قضية حقيقية قضية تناولتها كتابات رسمية متبادلة على أعلى مستويات التمثيل بين الدول ما بين جمهورية مصر العربية ورئيس وزراء إسرائيل .

وهذه الكتابات المتبادلة قد نشرت وليست سرا فقد نشرت فى جريدة الأهرام وواضح فيها الحديث الذى دار حول هذا الموضوع وكيف قال بيجن فى كتابه «إن ماء النيل لم تذكره لى ياسيدى بالنسبة للقدس وإنما ذكرته بالنسبة للنقب» هذا كلام مكتوب ونشر ، إذن لم تكن قضية وهمية وإنما كانت قضية حقيقية عالجناها على قدر اجتهادنا ، وكان من غير الممكن أن نقف مكتوفى الأيدى أمامها ، وعندما عرضت هذه القضية فى هذا المجلس صرح السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بأن هذا الموضوع يمكن اعتباره منتهيا حاليا .. ثم جاء فى آخر البيان وقال : إلا إذا طلب الفلسطينيون ذلك فسيعرض عليكم الموضوع .

إذن ، فنحن لم نختلق هذا الموضوع وإنما كان موضوعا مهما ونشر فى الصحف وكان يجب أن نتحدث فيه ، وعلى ذلك فلم تكن قضايا وهمية كما جاء فى التقرير وإنما كانت قضايا حقيقية . أردت أن أوضح هذا الأمر فى هذه الظروف التى لم أكن أتمناها أبدا ، ففى هذه الظروف يمكن أن تكون هناك اجتهادات من هنا وهناك لمحاولة إظهار أخطاء وتجسيدها ، ولكن ليس هذا هو لب الموضوع ، فلب الموضوع هو كيف نخرج من هذا الموقف أكثر قوة وأكثر تفاهما على الأوضاع التى يمكن أن نتبعها فى المستقبل ؟ ولذلك يجب أن نتوخى الدقة الكاملة ونحن نورد الحقائق ونحاول أن نبين الأسباب . وإننى عندما أقول هذا الكلام فإننى أحاول أن أسهم بما أراه شيئا إيجابيا .

وبالنسبة لما ورد فى التقرير عن حوادث الزاوية الحمراء فإننى ألاحظ شيئا لابد أن تلاحظوه وهو أن هذه الحوادث ما زالت فى أيدى القضاء أو

فى أيدى رجال النيابة وستقدم إلى القضاء وأن التقرير الذى اعتمد عليه فى كل البيانات التى ذكرت هنا سواء كانت بيانات السيد رئيس الجمهورية أو البيانات التى جاءت فى التقرير منسوبة كلها إلى تقرير النائب العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤م ولم ترد بعد ذلك أية بيانات رسمية من النائب العام ، أى انه منذ تاريخ ١٩٨١/٦/٢٤م لم يستجد شىء بالنسبة لهذه القضية.

وبالنسبة لهذه الحوادث والإعلان بأن ما يجرى الآن هو إتمام إجراءات معينة لكى يمكن أن يقدم المتهمون إلى المحاكمة هؤلاء المتهمون الذين قدر عددهم بـ ١١٩ متهما وهم موجودون وسيقدمون إلى المحاكمة. وأن الحديث الذى يتحدث أو أنها أذكتها أو أنها أذكت الفتنة.. إلخ ، والواقع أن تتبع الأمر لا يمكن أن يوصلنا إلى هذه النتيجة ، وأنه إذا كان هناك فرد فى أى تحقيقات تمت فى أحداث الزاوية الحمراء من أعضاء حزب العمل لكان هذا من الممكن أن يظهر ويعلن.. إلخ ، ولكن لا يوجد أى مواطن عضو فى حزب العمل شارك فى هذه الأحداث بأية صورة من الصور ، وهذا هو ما ظهر حتى الآن من التحقيقات التى تمت.

وأود أن أقول إن ما ذكر من شواهد أو براهين أو قرائن على أن هناك نوعا من محاولة إذكاء الفتنة فإن أقصى ما قيل هو أن جريدة الشعب قامت بنشر المنشور الذى تحدث عنه التقرير وهذا المنشور أصدرته لجنة الحزب الوطنى الديمقراطى وموقع عليه من نائب الحزب الوطنى الديمقراطى عن المنطقة ومن بعض أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ومن رئيس المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة.

وهذا المنشور عندما نشر فى جريدة الشعب نشر على أساس واحد هو

أن هذا المنشور صدر بتاريخ سابق لهذه الحوادث بخمسة أيام ، أى أننا أردنا أن نأخذ من الموضوع قرينة على أنه كان معروفا لدى الجميع ، وكان معروفا لدى المسئولين ومعروفا لدى السياسيين ولدى اللجان ولدى القيادات الموجودة فى المنطقة ، ومعروفا تماما لديهم ، وكان أيضا ـ بطبيعة الحال ـ معروفا لدى رجال الأمن ، ولذلك فإنه كان من المعقول أن تكون هناك محاولة للتحوط حتى لا يحدث أى حادث يمكن أن يكون ناشئا عن هذا الموضوع ، أو أن يتطور الموضوع إلى مثل ما حدث .

إذن ، فإننا عندما نحاول أن نقول إنه كان على الحكومة أن تكون أكثر تحوطا ، وعندما نقول إنه كان يجب أن تكون هناك احتياطات أكثر فلا يمكن أبدا أن يؤخذ هذا على أنه قرينة على أننا أذكينا هذه الحوادث أو أننا حاولنا مضاعفتها .. إلخ .

إذن ، فإن ماورد فى التقرير فى هذا الشأن اعتبر ظالما لجريدة الشعب ، وظالما بالنسبة لحزب العمل ، وإننا إذا كنا نتحدث عن أن هناك قصورا قد حدث ، فإن هذا الشيء يمكن أن يكون بين الأحزاب السياسية من زاوية أننا نبين أى قصور يمكن أن يقع فيه أى جهاز من أجهزة الحكومة ، وليس فى هذا الحادث بالذات ، وإنما فى أى حادث آخر يمكن أن يكون له اتصال بالمجتمع وبمصالح الجماهير .

إذن ، فإن هذا ليس شيئا جديدا ، كما أنه ليس بدعة أن نتحدث عن أن هناك قصورا وقع فى هذا الموضوع ، ويؤخذ هذا أنه محاولة لإثارة الفتنة ، ولذا فإن كل ما أثير حول ما نشر فى جريدة الشعب ، والذى سيكون موضوع تحقيق سياسى مع رئيس تحرير جريدة الشعب ، وهو

متحفظ عليه الآن وهذا التحقيق سيظهر النوايا التى نشرت بها هذه المقالات ، ويبين أن هذا الاتجاه لم يكن مقصودا به إذكاء هذه الفتنة أو غيرها من الفتن .

نقطة أخرى ، أود أن أتناولها وردت فى مقدمة التقرير وقد آثرت أن أؤجل الحديث عنها ، وهى تتعلق بالإجراءات التى اتخذت إعمالا للمادة (٧٤) من الدستور وإننى لا أريد مناقضة هذه المادة فى حد ذاتها . فهذه المادة واردة فى الدستور ، ولا شك أنه يمكن إعمالها فى ظروف معينة وبتقدير معين ، ولا يمكن أن ننكر هذا . فهى مادة موجودة فى الدستور ، ولكن أية إجراءات يمكن أن تتخذ بناء على هذه المادة . فهذا موضوع سبق أن نوقش وتحدث فيه كثيرا السيد العضو الأستاذ ممتاز نصار وإننى انضم إلى ما أبداه ، ولكننى أود أن أذكر وجهة نظر أخرى من ناحية الحديث الذى استمعت إليه من السيد العضو الدكتور محمد كامل ليلة فى جلسة أمس ، عندما قال إنه عند إعمال المادة (٧٤) من الدستور . فهذا يعنى وقف بقية المواد الأخرى الخاصة بحقوق المواطنين وحريتهم .. إلخ . والتى عددها السيد العضو الأستاذ ممتاز نصار ولكن إعمالنا هذه المادة يستوجب ظروفا معينة تقتضى إعمالها وهى منصوص عليها فى هذه المادة .

إذن ، فإن وجهة النظر هذه يمكن أن تقبل فى حالة واحدة هى حالة وصول الوضع إلى ظروف تستوجب إعمال حكم هذه المادة ووقف بقية مواد الدستور الأخرى . وأن تكون هناك ضرورة لذلك . ولكن هل حقيقة أن هذا الموقف كان لا يمكن أن يعالج إلا عن طريق إعمال حكم المادة (٧٤) من الدستور .

إننى لمندهش من هذا الحديث الذى قيل من أنه لا بد من إعمال المادة (٧٤) من الدستور وأنه لا مفر من ذلك لأن القوانين الموجودة والتى تبدأ بقانون حماية الوحدة الوطنية الصادر فى عام ١٩٧٢ وكل مواد هذا القانون تدعو إلى حماية الوحدة الوطنية ، وكيفية تجريم كل عمل يؤثر على هذه الوحدة الوطنية وقد كان من الممكن أن يؤخذ الكثير من هذا القانون ويعمل به منذ سنة ١٩٧٣ حتى الآن ومن المدهش أن هذا القانون منذ صدوره لم يطبقه أحد حتى الآن ومع ذلك فإننا نتجه مباشرة إلى إعمال المادة (٧٤) من الدستور ، كما أن هناك أيضا القرار بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن الذى نص فيه على كيفية حماية أمن الوطن والمواطن ، أيضا هناك القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ونصوصه أيضا تخدم الكثير من هذه الأغراض ، فإن هناك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ، وأيضا القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب . خمسة قوانين صدرت فى الفترة الأخيرة كان من الممكن إعمالها وتطبيقها فى كثير من الوقائع التى نسمع الآن أنه سيكون هناك تحقيق سياسى بشأنها مع الكثيرين .. إذن فمحاولة أن نقول إنه كان لا بد من إعمال المادة (٧٤) من الدستور ، أقول إن هذه المادة موجودة ، وأنه كان يمكن استعمالها فى حالة الضرورة ، ولا شك فى ذلك ، ولكن كان هناك الكثير من القوانين التى يمكن تطبيقها وكانت هناك فترة زمنية منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن يمكن فيها تطبيق كثير من نصوص هذه القوانين والتى كان يمكنها أن توقف التيار الذى شعرنا وشعرت الحكومة أنه يجب أن يعالج . إذن ، فإن الأمر يختلف فى طريقة العلاج ثم نرى محاولات إعمال حكم

المادة (٧٤) من الدستور ، ثم بعد ذلك يجرى الاستفتاء كما ينص الدستور . وعن موضوع الاستفتاء يجب أن أقول كلمات فى هذا الموضوع . وهو أن معالجة الأمور باستفتاءات عامة كتبت فيها كتابات كثيرة . وعولجت على صفحات الجرائد وعولجت بمناسبة بعض الظروف . التى كانت تتعلق باستفتاءات سابقة . وفى إحدى هذه الاستفتاءات نشر فى الجرائد أنه فى حوالى الساعة العاشرة والنصف انتهت بعض اللجان من عملها .

رئيس المجلس :

هل يقصد السيد العضو أن نتيجة الاستفتاء الذى تم كانت غير صحيحة ؟

السيد العضو إبراهيم شكرى :

لا .. لا .

رئيس المجلس :

أرجو من السيد العضو أن يفصح صراحة عما يريد .. نحن نتحدث الآن عن نتيجة الاستفتاء الذى تم مؤخرا ، وأرجو أن يقصر السيد العضو كلامه على هذا الاستفتاء الذى تم مؤخرا ، وأرجو أن يقصر السيد العضو كلامه على هذا الاستفتاء الذى تم إعمالا لحكم المادة (٧٤) من الدستور ، وأن يفصح عما يريد دون مواربة .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

إن الاستفتاءات شىء كبير يجب أن نحيطه بكل الضمانات ، وعندما صدر الدستور فى سنة ١٩٧١ وأعطى للاستفتاء هذه الأهمية الكبرى فى المسائل المهمة ، لم تكن هناك أحزاب ، وكان النظام محصورا فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

رئيس المجلس :

إن هذا الكلام خارج عن الموضوع ، وأرجو من السيد العضو الدخول فى الموضوع .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

أريد أن أقول إنه يجب على المشرع معالجة نقطتين فى موضوع الاستفتاءات :

الأولى : وجوب أن يكون هناك ملاحظون من الأحزاب المختلفة بالنسبة للاستفتاء ، لأن الاستفتاء يجرى دائما حول أمور يمكن أن تختلف فيها وجهات النظر بالنسبة للأحزاب ، ولأنه عندما صدر الدستور لم تكن هناك أحزاب . ولذلك فعلى المشرع معالجة هذا الأمر .

الأمر الثانى : إن الاستفتاء لم يوضع له فى القانون ولا فى الدستور حد أدنى بالنسبة للمشتركين فيه وصحته ونجد هذا موجودا بالنسبة للانتخابات حتى بالنسبة لانتخابات الدوائر ، وحتى بالنسبة للتزكية وحالات التزكية .

رئيس المجلس :

إن ما يتحدث عنه السيد العضو خارج عن الموضوع ، والحديث عن الاستفتاء الذى جرى إعمالا للمادة (٧٤) من الدستور ، فهل للسيد العضو مآخذ عليه ؟

السيد العضو إبراهيم شكرى :

إن التقرير لا يتحدث عن موضوع البيان الأخير للسيد رئيس الجمهورية وإنما تحدث أيضا عن الممارسة الديمقراطية وعن البيان الذى أدلى به السيد رئيس الجمهورية هنا فى المجلس فى يوم ١٩٨١/٥/١٤ . فهناك تقرير كامل وبه باب كامل يتحدث عن الممارسة الديمقراطية وإننى أتحدث عن هذه النقطة فى باب الممارسة الديمقراطية ولا أختلق موضوعا بل أحاول أن أضيف إلى الممارسة الديمقراطية .

رئيس المجلس :

هل يتحدث السيد العضو عن اقتراحات فى التوصيات .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

نعم فى التوصيات ، ولذا فإننى أقول إنه يمكن أن توضع فى التوصيات ، وهذا توجيه ، أشكر المنصة عليه ، لأننى فى الواقع قد وصلت إلى النهاية فى حديثى وهى عن التوصيات ، وهذه كانت أول توصية يجب أن نضعها لأن هذا يسد الباب تماما عن كل حديث بالنسبة لكيفية إجراء الاستفتاءات ، وهذا شىء نبغيه جميعا ونحافظ عليه ونريد

بالفعل أن يكون فى أحسن الصور التى يتحدث به عنها العالم .

رئيس المجلس :

إن السيد العضو لم يفصح عن الاستفتاء الذى جرى فى العاشر من سبتمبر سنة ١٩٨١ ، فما رأيه فيه ؟

السيد العضو إبراهيم شكرى :

إننى غير مطالب بأن أقول رأيى فيه ياسيادة رئيس المجلس ، وليس هذا موضوعنا ، إذ أن الاستفتاء أعلنته الدولة وهى مسئولة عما تجريه ، وإننى لست مسئولا عن اجراءاتها ، فالحكومة هى المسئولة عنه ، ولا أحاول أن أتحدث عن هذه النتائج وإنما أتحدث عن توصية أجدها شيئا مهما بالنسبة للممارسة الديمقراطية ، وشيىء جدير بالفعل أن نبحثه وأن نضع النقاط فوق الحروف .

وبالنسبة لبقية التوصيات ، فإننى أرى أن الإجراءات التى اتخذت إنما هى إجراءات قد تمت بالفعل وقد حصنت بالاستفتاء وبالموافقة عليه لا شك فى هذا ، وإننى أريد أن أكون ملما بالنسبة لكيفية إمكان معالجة الأمر فى مجموعه ، فالحكومة رأت أن ما اتخذته من الإجراءات تعالج الأمور التى أرادت أن تعالج من وجهة نظرها .

رئيس المجلس :

إن الحكومة ليس لها دخل ، فهذه إجراءات اتخذها رئيس الجمهورية باعتباره حارسا وراعيا للوحدة الوطنية وغيرها ، وليست الحكومة .

السيد العضو إبراهيم شكرى :

إننى أرى أن الإجراءات التى اتخذت ذات آثار بعيدة المدى فى الداخل وفى الخارج . وأن حديث السيد رئيس الجمهورية فى التليفزيون بالأمس يبين أن هناك كثيرا من التفكير الخاطئ الذى تصوره البعض بالنسبة لدول الغرب فى فرنسا وأمريكا وفى غيرها ، وحاول السيد الرئيس فى حديثه أن يبعث عبر التليفزيون برسالات لهؤلاء الذين لم يتفهموا هذه الإجراءات .. إلخ ، إذن لاشك أن هذه الإجراءات كان لها آثار فى الداخل وفى الخارج ، وهذه الآثار لا بد لنا من أن نحاول علاجها لكى يتبين هذا الخطأ الذى اختلط الأمر فيه . هل هذه الإجراءات كانت مقصوده ومقصورة على معالجة الفتنة الطائفية فقط ، أم أنها تناولت بعض النواحى التى يمكن أن تكون محددة للممارسة الديمقراطية وأيضا لأحزاب الأقلية ؟ وكل هذا الحديث كان يمكن أن يختلط فيه الأمر وهناك من يدافع عن وجهة النظر هذه ، وهناك من يقول إن هناك «لخمة» تسيب .. إلخ ، ولذا فإننى أريد بالحق والصدق أن يكون هناك من الإجراءات ما يبين المقصود بهذه الإجراءات وهذه المعالجة ، ولذلك فعلينا بالنسبة لهؤلاء الذين تحفظنا عليهم وهم يزيدون على ١٥٣٦ إلخ .

وإلى الآن وحتى الساعة التى أتحدث فيها لم يبدأ بعد أى تحقيق سياسى مع أى فرد منهم . وهذا منشور فى الجرائد . وأعرف هذا لأننى أحاول باستمرار أن أتصل بالمحامين الذين يجب عليهم أن يكونوا مع هؤلاء المتحفظ عليهم فى التحقيقات . وأعرف أنه لم يبدأ التحقيق بعد . ويمكن أن يتأخر هذا أياما أخرى ، ولذلك كنت أود أن يكون فى التوصيات

ما يفيد التعجيل بالنسبة للتحقيقات وخصوصا تلك العناصر التى يقال إنها منسوبة إلى الأحزاب وهذه العناصر ليست كثيرة . بل يمكن أن تكون محدودة . ويمكن أن نسرع بالتحقيق معها لكى يتبين بالفعل وجه الخطأ فيما اقترفوه أو أن البعض منهم قد ظلم فى هذه الإجراءات وله أن يتظلم كما قيل بالنسبة لهذه الإجراءات .. ولكن هذا يستغرق شهورا وشهورا حسبما هو منصوص عليه . ولذا فإننى أوصى بأن نستعجل هذه التحقيقات .

وأيضا بالنسبة للمصابين منهم بأمراض فيمكن أن يتحفظ عليهم فى مستشفيات . وكذلك الذين تزيد سنهم على ٦٥ عاما يمكن التحفظ عليهم فى منازلهم أو فى أماكن غير السجون ، لأن السن له حكمه ، ونحن فى بلد تقول إننا بلد تقاليد وأننا نحترم كبار السن . فيجب أن تكون هناك معاملة خاصة لمن سنه أكثر من ٦٥ سنة بالنسبة للمتحفظ عليهم منهم ، وخاصة أن القانون لا يشترط نوعا معينا من السجون وإنما يقول فى مكان أمين . إذن فهذا المكان الأمين يمكن أن يكون جناحا فى أحد المستشفيات الحكومية العامة ... إلخ ، واننا نريد أن نوصى بهذه التوصية .

وبالنسبة للموضوع الخاص بأساتذة الجامعات أرى أنه يجب أن يراجع الموقف بالنسبة لهم .

رئيس المجلس :

على السيد العضو أن يراعى الوقت وعليه إعطاء الفرصة لغيره من السادة الأعضاء ، لأنه قد أخذ وقتا كافيا .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

أود أن أقول كلمة واحدة ، جاء فى التقرير كلمة ذكر فيها . وهذه الكلمة حق ، ومما أصدق ما جاء فى التقرير بالنسبة لهذا القول «إنه من السهل الانتقال من النظام الديمقراطى إلى النظام الشمولى وأقول إن علينا أن نحاول أن نحترس من هذه الخطوات ومن هذه الإجراءات التى يمكن أن تكون إجراءات وليست الإجراءات العادية حسب القوانين العادية وإنما تتخذ فى ظروف معينة وعلينا أن ننتهى من هذه الظروف لكى نجعل بلدنا باستمرار كما نرجوه . ونرجو له دائما أن يكون منارة فى هذه المنطقة بالنسبة للنظام الديمقراطى ، وبالنسبة لجو الأمن والأمان الذى يجب أن يعيش فيه . وإنه يسعدنى أن يكون السيد الدكتور وزير الاقتصاد موجودا بيننا الليلة ، لأقول إننا نود أن ننتهى من هذا المناخ ، لأن استمراره . لاشك ، أنه يؤثر أيضا على الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل المشروعات المشتركة ، أو بالنسبة لتحويلات أبنائنا العاملين فى الخارج ومدخراتهم ، ولاشك أن الرجوع إلى الظروف العادية بأسرع ما يمكن هو الشىء الذى نتمناه والذى نرجوه .

وفى ختام كلمتى أود أن أقول ، إنه لا يمكننى أن أوافق على تقرير اتهم حزب العمل الاشتراكى بالكثير من الاتهامات . واتهم جريدة الشعب .. والتى لا يمكن أن أفر من أننى رئيس مجلس إدارتها ، ولا يمكن أن أفر من أننى رئيس لحزب العمل الاشتراكى . لذلك لا يمكن أن أجىء اليوم لكى أوافق على تقرير يدين حزب العمل الاشتراكى أو يدين بعض رجاله أو جريدته . وأقول إننا نرجو أن القضاء وأن التحقيقات التى تجرى إن شاء

الله تظهر أن صفحة حزب العمل كانت بيضاء وكانت بناءة ، وأننا نريد بالفعل أن نسهم فى إقامة حياة ديمقراطية ونظام حزبى سليم ، شكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس المجلس :

قبل أن يترك السيد العضو إبراهيم شكرى المنصة ، أفهم من كلامه باستعجال التحقيق أنه موافق على القرار الجمهورى الذى رفضه بالأمس .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

مـاذا ؟

رئيس المجلس :

أفهم من هذا أن القرار بقانون الذى صدر بإباحة حق التظلم من الإجراءات التى تتخذ بناء على حكم المادة (٧٤) من الدستور ، والذى رفضته بالأمس أفهم أنك عدلت عن ذلك من أجل استعجال التحقيق ، لأن الذى يحقق المدعى الاشتراكى ، وقد رفضته أمس .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

لم أعدل عن رأيى ، وإنما أقول إنه أصبح شيئا واقعا ، فهناك واقع موجود لا يمكن أن نغيره ، وهذا شىء واقع وليس بمشيئتى ، إنما بمشيئة الاستفتاء الذى تم .

رئيس المجلس :

هل ستوافق عليه مرة أخرى ؟

السيد العضو ابراهيم شكرى :

انني غير موافق عليه . وشكرًا .

الفصل السادس

الاستقلال الاقتصادى والسياسى

قاوم إبراهيم شكرى كل محاولات الاستعمار للسيطرة على الاقتصاد المصرى .. وكان فى مقاومته لهذه السيطرة يسير على منوال والده محمود باشا شكرى الذى كان من أبرز من ساعد طلعت حرب باشا فى دعوته من أجل استقلال مصر الاقتصادى سار إبراهيم شكرى على منوال والده فاشترك فى مشروع القرش الذى دعا إليه زعيم مصر الخالد أحمد حسين وشارك فى توزيع طوابعه وآمن بدعوة مصر الفتاة والحزب الاشتراكى بعد ذلك بتأميم قناة السويس والشركات الأجنبية وتمصير البنوك الأجنبية وكانت له مواقف كثيرة تحت قبة مجلس النواب للتعبير عن مبادئ حزب مصر الاشتراكى (مصر الفتاة) فقد وقف يهاجم مسألة شراء الذهب من أمريكا لتغطية النقد المصرى .. وقد قدم سؤالا إلى وزير المالية :

ما الذى انتوت وزارة المالية أن تقوم به بخصوص الذهب المشترى ليكون غطاء للنقد المصرى وهل ستبقيه فى الولايات المتحدة أم تحضره إلى

مصر؟ وكانت إجابة وزير المالية بأنه سيبقى فى أمريكا .. فقال إبراهيم شكرى : إن الذهب والسندات الأمريكية التى اشتريت لتكون ضمانا ودعامة للنقد المصرى ستبقى فى يد أمريكا وأردف قائلا :

هذه المسألة لها تأثير خطير لا على اقتصادياتنا بل على سياستنا لأن السياسة تتبع الاقتصاد فبقاء الذهب فى أمريكا له تأثير كبير فى الجهة التى سنختارها ذلك لأن وزير المالية قرر قبل أن تقرروا حضراتكم بقاء الذهب والسندات فى أمريكا .

لقد اعترفت صاغرة ـ دولة تكبرنا ـ بالصين الشيوعية لأن لها عندها مصالح ولها أموال فى هنج كونج وذلك على الرغم من أنها لا تريد الحياة وكان بودها ألا تعترف لولا مصلحتها التى أرغمتها على ذلك إرغاما .

لذلك تجدون موقفا غريبا وهو أن أمريكا لم تعترف بالصين الشيوعية على حين أن انجلترا قد اعترفت بها مسرعة .. إن هذا الإجراء ياحضرات النواب المحترمين الذى اتخذه وزير المالية بتركه الذهب فى أمريكا يجعلنا غير أحرار فى الطرق والوسائل التى يمكن أن نقرر بها مصيرنا فى المستقبل وما وددت أن أترك المنبر إلا بعد أن أتحدث عن هذه المسألة المهمة راجيا أن تدركوا خطرها .

وأختتم كلامى آملا أن تقتنعوا حضراتكم بالسياسة التى تحدثت عنها وهى الخاصة بزيادة الضرائب المباشرة لأنها الطريق الوحيد الذى يمكن به إصلاح الحال فى البلاد جميعا .

كذلك طالب فى رده على خطاب العرش سنة ١٩٥١ بتصنيع القطن



الحزب الاشتراكى يدعو للكفاح المسلح

لكياننا الاقتصادى فهنا نتوقف واسألوا الوزراء المختصين .. ها هو وزير الحربية بالنيابة موجود بينكم اسألوه إذا كانت انجلترا قبل إلغاء المعاهدة وفت مصر بما طلبت من الآلات الحربية وغيرها أو قطع الغيار أو أى مادة تتعلق بالمجهود الحربى .

المصرى وعدم تصديره لانجلترا واستخدامه كسلاح لإجبار بريطانيا على إنهاء احتلالها لمصر .. وكان مما قاله :

القطن .. القطن :

وهنا أقف قليلا لأشرح موقف انجلترا من القطن المصرى وحقيقة مركزنا ـ وكان بودى أن يكون الزميل الوكيل الذى كان يتقزز كلما ذكرت المقاطعة ليسمع الحقائق ـ ان انجلترا تشترى منه من ٢٠ ٪ إلى ٢٤ ٪ حسب الإحصاءات الرسمية هذا القدر الذى يمكن الحكومة أن تجد له متصرفا حتى فى روسيا والدول الشرقية .. وحتى على أسوأ الفروض يمكن لها أن تحتفظ به فالقطن هو الذهب الأبيض .

الاحتفاظ به والمساومة عليه لشراء ما نحتاج إليه بالفعل من منتجات العالم من أى دولة تريده بينما انجلترا وهى تشترى منا هذا القطن إنما تضيف إلى الأرصدة الاسترلينية التى سرقتها أرصدة جديدة .. ثم تحاول أن تعطينا بدل القطن بثمنه أو أكثر منه قليلا أو أقل قليلا بضاعة أغلبها تعتبر كمالية والبعض الآخر يمكن سده بسهولة من إنتاجنا المحلى .. وهى تصدر لنا الويسكى والبسكويت والحلوى والمنسوجات القطنية والصوفية .. أما كل ما يمت إلى زيادة الإنتاج فى مصر أو إلى المجهود الحربى أو إلى تقوية حقيقية

ووقف ابراهيم شكرى تحت قبة مجلس النواب يهاجم المحاولات الأمريكية للسيطرة على الاقتصاد المصرى . فعندما عرضت النقطة الرابعة المبرمة بين مصر وأمريكا على مجلس النواب يوم الاثنين الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٠م عارض ابراهيم شكرى هذه الاتفاقية وقال لن نقبل احتلال الدولار لبلادنا :

لن نقبل احتلال الدولار لبلادنا

إن المعاهدة المعروضة على حضراتكم ليست إلا تنفيذا للنقطة الرابعة من برنامج ترومان والتى يطلقون عليها اسم برنامج أمريكا لمعونة الدول المتخلفة أو المتأخرة اقتصاديا وقبل أن أتكلم فى جوهر الموضوع أريد أن ألفت الأنظار إلى أن إبرام هذه المعاهدة اعتراف منا بأننا أمة متخلفة ومتأخرة وهو وضع تأباه الكرامة الوطنية وتنفر منه النفوس التى تتذوق معنى العزة القومية ومع ذلك فان أمريكا لا تهدف من وراء برنامج النقطة الرابعة إلى الارتقاء بمستوى إنتاج غيرها من الدول وخلق منافسين لها فى ميدان التجارة والصناعة .. كما لا نعتقد أن البواعث الإنسانية هى الحافز لها على عقد مثل هذه المعاهدة المعروضة علينا الليلة وإنما تقصد أمريكا يا حضرات السادة إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى الدول التى يصفونها بالتخلف وربط هذه الدول بعجلة أمريكا الاقتصادية وليس أدل على ذلك من أن الرئيس ترومان قد أعلن فى تقريره السنوى عن حالة الاقتصاد الأمريكى أن برنامجه يهدف إلى «أن تزود بالمعاونة الفنية الشعوب التى تحتاج إلى رؤوس أموالنا لزيادة نشاطها الاقتصادى وبذلك ننمى استثماراتنا المالية فى الخارج » .

هذه هى عبارة ترومان والمفروض فيها أنها تخفى ما أمكن حقيقة نوايا أمريكا عن الدول المراد السيطرة عليها ومع ذلك فهى تفصح بحقيقة ما تهدف إليه أمريكا .

ولا يمكن القول بأن المعاهدة المعروضة علينا خاصة بتقديم الخبرة الفنية ولا علاقة لها برؤوس الأموال الأمريكية إذ أن برنامج النقطة الرابعة له جانبان : جانب المعونة الفنية وجانب استثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى الدول المتخلفة اقتصاديا .. فإن كانت المعاهدة المعروضة لا تتناول إلا موضوع الخبرة الفنية فهى ليست إلا تمهيدا لمعاهدة أخرى خاصة بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأمريكية داخل بلادنا بل إن الخبرة الفنية ذاتها التى تقدمها دولة كأمريكا لن يكون رائدها الحق والفن فى ذاته .. وإنما ستكون المشورة الفنية التى تقدمها من شأنها تحقيق أهداف أمريكا السياسية والعسكرية والاقتصادية وإننا نربأ بأنفسنا يا حضرات النواب المحترمين أن نوافق على معاهدة تهدر سياسة البلاد الاقتصادية فتجعل لهيئة خارجية تتصف بالخبرة الفنية أن ترسم لنا سياستنا الاقتصادية لتحقيق مصالح أجنبية .

إن الخبرة الفنية يا حضرات الزملاء ــ ليست مقصورة على أمريكا ، فلنطلب الخبرة من أية دولة مفضلين الدول التى لا تسعى وراء السيطرة والتسلط ولو فرض ولم نجد الخبراء إلا فى أمريكا فلنطلبهم منها بغير معاهدة نقيد أنفسنا بمقتضاها بالتزامات مع دولة شدت أزر اسرائيل فى طرد العرب من فلسطين ولا تزال تؤيدها فى صراعها مع الدول العربية .. إننا لا نقبل أن نوقع على معاهدة أيا كانت صورتها مع دولة تدعم الاحتلال الانجليزى الرابض فى بلادنا .. إننا لا نستطيع أن نقنع العالم بأننا جادون فى مطالبنا

القومية إذا كنا نضع أيدينا فى اليد التى تصفعنا وتضغط على عنقنا لتزهق روحنا .

هذا إلى أنه من الواجب ألا ننسى أن نقطة الضعف عندنا ليست فى الافتقار إلى الخبرة الفنية حتى نسعى إليها بمعاهدة تربطنا بعجلة الاستعمار الأمريكى وليست فى قلة المال حتى نوافق على احتلال الدولار لبلادنا فهناك الكثير من المشروعات العمرانية المالية فى الميزانية ومع ذلك فإننا لا نراها تخرج إلى حيز التنفيذ وقد أثبت ديوان المحاسبة هذه الحقيقة فى تقريره الأخير إذ جاء فى الصفحتين الخامسة والسادسة منه : «إن الحساب الختامى للسنة المالية ٤٩/١٩٥٠م أسفر عن وفر فى اعتمادات الأعمال الجديدة بلغ مقداره ٢١.٢٥١.٣٩٩ جنيها بنسبة ٣٨.٥٪ وفى ذلك ما ينبئ عن أن طائفة كبيرة من الأعمال الانشائية التى تفتقر إليها البلاد لم تنفذ وهو مايفضى إلى تفويت النفع الذى كان ينتظر أن يعود على الخزانة العامة وعلى الثروة القومية من تنفيذها وإلى حرمان بعض طبقات الأهلين من وسائل تحسين معاشها .. ومما يزيد من خطر هذه الظاهرة أنها ليست وليدة تلك السنة المالية بل إنها ترجع إلى سنوات مالية مضت حتى كادت تصبح قاعدة مألوفة فى الإدارة المالية المصرية إذ بلغت جملة الاعتمادات التى خصصت للأعمال الجديدة فى السنوات الخمس الأخيرة ١٤٩ مليونا من الجنيهات لم يصرف منها سوى ٩٤ مليونا من الجنيهات بوفر قدره ٥٥ مليونا .

فالعيب عندنا إذن كان فى الإدارة الحكومية التى تنفق أموال الدولة فى البذخ والكماليات والمصروفات المستهلكة وتتهاون فى تنفيذ المشروعات الإنتاجية فلا يجوز بناء على ذلك أن نغمض عيوننا عن العيب الحقيقى

الذى يجب أن نبادر إلى إصلاحه ونحاول أن نأتى للبلاد بمصيبة فى صورة علاج للحالة التى تعانى منها .

وهل هناك مصيبة أكبر من أن نسمح لدولة أجنبية ذات مطامع استعمارية بالسيطرة على شؤوننا الاقتصادية ؟

إن تاريخ الاحتلال الانجليزى لمصر بل وكل استعمار أجنبى فى أى بلد من بلاد العالم بدأ متخفيا فى أردية اقتصادية ولم يأت مستعمرا أبدا إلى بلد يقول إننى جئت لأستعمركم .

فلنتق الله فى أوطاننا ولنلق فى وجه أمريكا الصهيونية بهذه السلسلة التى تريد أن تربطنا بها فى عجلتها الاستعمارية .

التبعية للولايات المتحدة فى عهد السادات

وفى عهد السادات هاجم ابراهيم شكرى ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الأمريكى ورفض جلب الحكومة للقروض الأجنبية ودعا إلى الاعتماد على الصناعة المصرية والاهتمام بها .. وقال فى مبادئ حزبه إن من واجبنا ألا نشترى إلا ما صنع فى مصر والبلاد العربية وأن يكون الاعتماد على الذات هو جوهر السياسة الاقتصادية وتحت قبة مجلس الشعب وقف يدعو لتدعيم الصناعة المصرية الوطنية والإقبال على شرائها قائلا :

لماذا لا ننشئ مصانع للملابس الجاهزة تكون على مستوى جيد ؟ فمثلا هذه البدلة التى أرتديها من صنع المحلة وثمنها مقبول جدا .. إننى أقول إنه عندما يكون هناك عمل منظم صحيح يمكن أن يأتى بنتائج طيبة وأنه يجب ألا يكون هناك استيراد للملابس الجاهزة معفاة من الضرائب تحت شعار

أننا نأتى بملابس رخيصة نقدمها للناس ويمكن أن نقدم بدلا منها نسيجا من صنع مصانعنا ومن نسيج بلادنا نصنعه ملابس جاهزة .. إنه يجب علينا أن ندعم صناعة الملابس الجاهزة هنا وذلك بدلا من استيراد الملابس الجاهزة من كوريا أو الصين أو إنجلترا وأردف يقول : لكى ننهض بصناعتنا يجب علينا أن نزكى هذه الروح ونجعل الشباب يفتخر بأنه يلبس ملابس من صنع بلاده .

ومن ناحية أخرى وقف إبراهيم شكرى تحت قبة مجلس الشعب يطالب بتوفير من إنتاجنا الزراعى كل ما يلزمنا من مأكل وأن تنتج الأرض المصرية كل المحاصيل الأساسية حتى نستطيع أن نملك قرارنا السياسى وكذلك هاجم الانفتاح الاستهلاكى وطالب بأن يكون انفتاحا إنتاجيا .

ومن ناحية أخرى رفض إبراهيم شكرى الموافقة على إعطاء تسهيلات للقوات الأمريكية فى مصر .. ويرفض أن تسير مصر فى فلك الولايات المتحدة الامريكية ..

وطالب الحكومة بأن تحافظ على التوازن فى العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرق والغربى .

وقد قال فى رده على بيان الحكومة فى مجال العلاقات الخارجية : يجب أن نحافظ على التوازن فى العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرق والغربى لتكون سياستنا الخارجية مبنية على عدم الانحياز .. وقال لقد سمعنا فى الآونة الأخيرة ما تناقلته الوكالات الخارجية من أن مصر ستعطى الولايات المتحدة قواعد على أراضيها ثم صحح هذا على لسان الرئيس فى أكثر من حديث بأن الموضوع ليس موضوع قواعد وإنما موضوع تسهيلات للقوات

الأمريكية ثم سمعنا وقرأنا فى الجرائد أنه قد تمت بالفعل تدريبات بين سلاح الطيران الأمريكى وسلاح الطيران المصرى استعدادا لهذه التسهيلات التى ستعطى للقوات الأمريكية فى حالة تعرض إحدى دول الخليج أو أية دولة عربية فى المنطقة للخطر أو وفقا للسياسة التى تراها فى صالح إقرار الصورة التى نريدها فى منطقتنا وهى إبعاد الأخطار عن المنطقة العربية .

الواقع أن هذا الموضوع بهذه الصورة لم يأخذ طريقه الديمقراطى أو طريقه الصحيح لإقراره من حيث أنه موضوع كبير وخطير لا يمكن أن يقرر هذا الموضوع من غير أن يأخذ رأى المجلس فيه ومن غير أن يعرف عنه شىء إلا من خلال الوكالات الأجنبية الخارجية ومن خلال نشره فى الجرائد المصرية وهذا الأمر أراه يا إخوانى بداية للخروج عن سياسة عدم الانحياز .. لأننا بهذه الصورة ومن غير تفسيرات واضحة ومن غير تعرف للأسباب التى أدت إلى هذه التسهيلات أو إلى هذا التعاون نكون أمام وضع جديد فى السياسة الخارجية ، فيجب أن يكون كل شىء أمامنا لكى نقر هذه السياسة ولابد أن ننظر إلى هذا الموضوع على أنه موضوع أساسى بالنسبة لنا . فكيف نسمع عن كل هذا من الجرائد وقال إنه يمكن أن تعقد جلسة سرية ويأتى إلينا وزير الدفاع ويتحدث عن هذا الموضوع ويرفض إبراهيم شكرى أن يقال إن مصر تسير فى فلك الولايات المتحدة وأنها ستمثل العصا الغليظة فى المنطقة .

معارضة التسهيلات والقواعد

ومرة ثانية يقف إبراهيم شكرى كزعيم للمعارضة المصرية فى وجه من

يريدون ربط القرار المصرى بالقرار الأمريكى .. ففى مجلس الشعب قال فى رده على بيان الحكومة :

هناك نقطة أخرى بخصوص التسهيلات أو القواعد التى تمنح لحكومة الولايات المتحدة ، وقد اختلفت مع اللجنة الخاصة المشكلة للرد على البيان بصددها وأثبت ذلك بالتقرير ، وأعتقد أن حديث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء بالأمس واضح ومحدد ، وكنت أتمنى أن يكون سيادته حاضرا معنا الآن لكى أقول له برغم أن بيانه كان طويلا وقد أوضح فيه جوانب كثيرة واستشهد سيادته بأقوال الصحافة الأمريكية حول هذا الموضوع ، إلا أن السيد الزميل ممتاز نصار قد ركز فى حديثه على موقع «رأس بنياس» أرجو من السيد وزير الدفاع أن يوضح لنا هذه النقطة حيث أن السيد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين نائب رئيس مجلس الوزراء ، لم يتناول الرد على هذه المسألة فى حديث سيادته بالأمس ، حين تحدث عن موضوع التسهيلات والتيسيرات وأن هناك إصرارا دائما على أن يكون هناك ترحيل لكل المعدات التى تستعمل لكيلا يكون هناك تثبيت لأوضاع معينة . وهذا واضح ومعلوم وقد نشرته الصحف .

وكذلك فإن ما نشرته الصحف عن التدريبات المشتركة بين القوات المصرية الأمريكية والمناورات التى قامت بها تلك القوات والتى أعقبها فك بعض المنشآت غير الثابتة التى استدعت تلك المناورات إقامتها كان مقصودا به منطقة «رأس بنياس» التى قيل إن هناك اتجاها لتطوير هذا الموقع بحيث يكون فى حالة من الاستعداد الدائم لاستقبال بعض أنواع القوات الأمريكية التى يمكن أن تقوم بعمليات عسكرية فى المنطقة سواء فى الخليج أو فى مناطق الشرق الأقصى . وقد نشر هذا الكلام فى الصحف بما يوحى

بأن هذا الموقع سيتحول إلى قاعدة عسكرية . وإذا كان هذا الموقع سيصبح قاعدة عسكرية لمصر فلا غبار وهذا ما سمعناه فى اجتماعات اللجنة حيث قيل لنا إن بعض المساعدات الأمريكية المقدمة لنا مخصصة لتطوير قاعدة «رأس بنياس» لتصبح معدة بصفة دائمة .

ولذلك فإننا نود أن نسمع من السيد وزير الدفاع ما يطمئننا إلى أن تطوير هذا الموضع سواء ببناء الأرصفة البحرية أو الممرات الجوية أو المنشآت الثابتة لا يكون مقصورا على استخدامات القوات الأمريكية بل تستخدمه فى نفس الوقت القوات المسلحة المصرية لأن من صالح بلادنا أن يتم تطوير هذا الموقع إلى قاعدة عسكرية مجهزة يكون هدفها هو الدفاع عن مصر ، وأن يخضع الموقع لإدارة الأيدى المصرية الآن ومستقبلا وليس لأية أيد أجنبية أمريكية أو غيرها .

أما أن نسمع تأكيدات بأن هذا الموقع يتم تطويره لصالح مصر ونستشهد بأقوال الصحف الأمريكية عن مسألة الحساسية أو غيرها إلا أن الإشارة إلى هذا فى تقرير اللجنة ، فان هذا لا يغنى عن الإدلاء ببيان واضح عن هذا الأمر من الحكومة أمام المجلس . وهذا ما جعل السيد العضو ممتاز نصار يدعو إلى تشكيل لجنة لتعرف على الطبيعة ما يجرى فى هذا الموضوع . ولكننى أكتفى بسماع بيان عن هذا الأمر من الرجل المسئول عن الدفاع فى مصر يؤكد أن هذا الموقع يطور لصالح مصر .

وبالنسبة لمسألة التسهيلات التى تقدمها مصر للولايات المتحدة فإننى شخصيا لا يمكن أن أسلم بها . فقد سبق أن قدمت هذه التسهيلات للقيام ببعض العمليات العسكرية التى لا ناقة لنا فيها ولا جملا كتلك العملية

التى قامت بها القوات الامريكية فى محاولة لإنقاذ الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى إيران ، وهى عملية حربية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ولا يمكن أن توصف هذه العملية بأنها عملية دفاع عن دولة عربية ، وإنما هى عملية تمت لحساب الولايات المتحدة ولمصالحها الخاصة فقط فمشكلة الرهائن هى مشكلتها هى وليست مشكلة مصر .

فإذا كنت أضع اليوم خطوطا تحت عبارة التسهيلات والتيسيرات فإننى أعنى بذلك أن تكون أهداف هذه التسهيلات والتيسيرات متفقة مع أهداف مصر ومصالح مصر الاستراتيجية ومتطلبات الدفاع عنها وألاّ نزج بأنفسنا فى بعض الأعمال التى لا مصلحة لمصر فيها . ولا نريد أن يكون ثمن المساعدات التى تقدمها لنا الولايات المتحدة الأمريكية هو الزج بنا فى عمليات لا مصلحة لنا فيها .

اقامة الشاه فى مصر

كما أننا اختلفنا مع اللجنة بشأن موضوع إقامة أسرة شاه إيران السابق فى مصر ، والذى وصفته بأنه امتداد لما سبق أن وافق عليه مجلس الشعب من منح حق اللجوء السياسى للشاه السابق . ولكننا اعترضنا على فكرة اللجوء السياسى ، وقلنا إن مجلس الشعب لم يوافق على الأمر بهذه الصورة ، وإنما وافق على إقامة الشاه لأسباب إنسانية وأسباب أخرى تعرفونها جيدا . وهذه الأسباب لا تمتد إلى أسرة الشاه لأن الوضع قد اختلف تماما بعد وفاة الشاه . .

والواقع أن وجود أسرة الشاه فى مصر وقيام ولده بتنصيب نفسه شاها ـ وهو يقيم فى أحد القصور التى يملكها الشعب المصرى وتعتبر مقرا

رسميا ـ قد يثير شبهة حول موقف مصر ، إن الدولة هنا تشارك هذا الشاب الصغير أفكاره فى أن يجعل من نفسه شاها لإيران ضاربا عرض الحائط بالنظام القائم فى بلاده وهو النظام الجمهورى الذى اعترفنا نحن به .

ولذلك ، فنحن نرى أن إقامة أسرة الشاه فى مصر تجر علينا متاعب نحن فى غنى عنها ، ومازالت هناك مشكلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول أموال الشاه التى تطالب إيران باعادتها وأموال الشاه مع أسرته طبعا . وأسرته تقيم فى مصر ونحن نحميها ، وولده يدعى حقه فى عرش بلاده وهو على أرض بلادنا . أى أن الظروف الراهنة لا تتفق أبدا مع الظروف التى استقبلت فيها مصر الشاه السابق وهو مريض يطارد من بلد إلى بلد . فإذا كانت مصر قد مدت له يد المعونة فى تلك الظروف فإننى أرى أن هذا لا يمتد إلى أسرته حتى لا يقال عنا ـ أردنا أو لم نرد ـ إننا أخذنا جانب هذه الأسرة المخلوعة ، وأهملنا النظام القائم فى إيران ومهما كانت لنا على هذا النظام من ملاحظات فإن الدول هى الدول والنظام القائم هناك اعترفت به كل الدول بما فيها نحن . وليس معنى أن لنا ملاحظات على هذا النظام أن نعطى أسرة الشاه المخلوع الحق فى أن يكون لها وضع خاص فى مصر . .

الفصل السابع

الشريعة الإسلامية

عاش إبراهيم شكرى حياته مستقيمًا طاهرًا فقد تزوج وهو ما زال طالبا فى كلية الزراعة إمعانا فى التحصن والعفاف وزار بيت الله الحرام بعد ذلك بقليل وآمن بمبادئ مصر الفتاة ووهب لها عمره وكان من هذه المبادئ :

مبدأ يقول : «أما الأزهر فله دور عظيم يجب أن ينهض به وأن يستعيد مركزه القديم ويجب أن تسرى رسالته فى أنحاء العالم وأن يرتفع صوته عاليا بين الأمم الإسلامية ويجب أن تفتح المدارس والمعاهد باسمه لتعليم اللغة العربية والإسلام فى كافة أنحاء الشرق والغرب وفى أمريكا أيضا .

ويجب أن يتطور ويستخدم الأساليب الجديدة فى إعلاء كلمة الحق والدين».

وقالت مبادئ مصر الفتاة إنه يجب أن نعيد للأديان كامل احترامها وقداستها ويجب أن نرقى الأخلاق وأن نحارب الدعارة والخمور والتخنث .. من أجل هذه المبادئ وإقامة مجتمع الفضيلة كان نضال

إبراهيم شكرى قبل قيام الثورة وبعد قيامها .. ففى الجلسة الرابعة لمجلس النواب المنعقد فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ : وجه إبراهيم شكرى سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة نصه :

« هل اطلع معالى وزير التجارة والصناعة على التصريحات التى أدلى بها مدير مصلحة السياحة والتى اقترح فيها تشجيعا للسياحة الأخذ بأمور منها إباحة الخمور فى الملاهى والمطاعم الجديدة والعمل على فتح الأبواب للفنانات الغربيات وعمل التسهيلات الممكنة لهن أثناء السفر والإقامة إلى آخر ما ورد فى هذه التصريحات الخطيرة التى أذهلت كل من اطلع عليها باعتبارها صادرة من موظف رسمى كبير يدعو إلى نشر المنكرات بصورة جريئة لم يسبقه إليها إنسان فى أى بلد من البلاد المتمدينة ؟ »

استجواب عن الحفلات الماجنة

واستمر إبراهيم شكرى يدعو لإقامة مجتمع الفضيلة والنزاهة ومرضاة الله لذلك قدم استجوابا لوزير الداخلية عن الحفلات الصاخبة التى تقيمها بعض الجمعيات الخيرية وتقوم النساء فى هذه الحفلات بتقديم الخمور وكذلك يلعبون القمار والميسر .. وفيما يلى الاستجواب :

« صرح وزير الداخلية بإباحة لعب القمار والميسر فى الحفلات الصاخبة التى أقامتها أخيرا بعض الجمعيات الخيرية باسم البر والإحسان مع أن ذلك مخالف للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ الذى ينص فى المادة ١١ منه على أنه لا يجوز الترخيص بلعب القمار للأندية الملحقة بالجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية .

وأباح وزير الداخلية للقائمات على شأن هذه الجمعيات باستخدام النساء فى تقديم الخمور لرواد هذه الحفلات خلافا للمادة ١٣ من هذا القانون حتى زوجات بعض الموظفين الكبار ممن يشار اليهم بالبنان هن اللاتى يقفن خلف البارات ويقدمن الخمور وأن بعض السيدات يظهرن فى ملابس غير لائقة تثير الاستنكار حتى فى أكبر العواصم الأوربية انحرافا فى الحرية .

وكل هذا مخالف للدستور الذى نص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام .. والواجب على وزير الداخلية باعتباره الوزير المختص بمحاربة المبادئ الهدامة حماية المجتمع من المؤثرات التى تهدد كيانه بأمثال هذه الحفلات والإسراف فى إظهار الاستهتار ومظاهر الفن الفاحش فهى بذاتها مبادئ هدامة تعمل على تقويض دعائم المجتمع . وإن إقامة مثل هذه الحفلات فى الوقت الذى ينتحر فيه أقوام لضيق ذات اليد ويضج آخرون بالشكوى من الغلاء الفاحش لا يأتى بخير بل يشعل النفوس ويزيد من اضطرابها .

هذا هو ما أريد أن أستجوب صاحب المعالى وزير الداخلية والشئون الاجتماعية عنه . ووقف الأستاذ/إبراهيم شكرى على منبر مجلس النواب شارحا الاستجواب :

حضرات النواب المحترمين :

ـ أعلم أن الاستجواب معناه اتهام إلا أننى موقن تماما بأنى سأخرج بعد شرح استجوابى متفقا تمام الاتفاق مع الحكومة ومع المجلس جميعه أغلبية

وأقلية وأننى سأفوز بقرار إجماعى إن شاء الله بوجوب منع كل هذه المظاهر التى أشرت إليها فى استجوابى .

ـ روعت البلاد فى الآونة الأخيرة ياحضرات الزملاء بسلسلة من الحفلات التى لم يراع فيها أى مبدأ من مبادئ الإسلام الذى هو دين الدولة الرسمى .

ـ إنها حفلات صاخبة ماجنة تقام باسم البر والإحسان رأى فيها رجال الدين عدوانا على الدين ورأى فيها رجال التقاليد عدوانا على التقاليد ورأى فيها رجال الاجتماع دلالة على انحلال وعلى انحراف فى الأخلاق ورأى فيها رجال الاقتصاد أسلوبا خاطئا فى جمع المال .

قد يظن البعض أنى أقدم هذا الاستجواب مدفوعا بغيرة دينية فقط حتى أن معالى الرئيس تفضل وأطلق علىّ لقب الشيخ أبوالعيون ولو أن هذا يشرفنى إلا أننى قدمت استجوابى على أساس اجتماعى .. قدمته لمعالى وزير الداخلية المسئول عن أمن الدولة فى الداخل وقدمته لمعالى وزير الشئون الاجتماعية الساهر على رقى البلد الاجتماعى .

ـ ولذا فإنى سأترك جانبا التحدث عن هذا الموضوع من ناحيته الدينية : ولو أن كثيرا من حضرات الزملاء الأفاضل قدموا إلىّ قبل الجلسة كثيرا من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية التى تعزز هذا الاستجواب وإنى لأشكر لحضراتهم هذا الشعور وأدعوهم بدورهم أن يأتوا إلى هذا المنبر ويتحدثوا لنا هذا الحديث الكلى لتسمع الأمة حديث نوابها فمن بيننا الكثير من العلماء ممن تثقفوا ثقافة دينية ممتازة هم أقدر منى على التحدث فى هذه الناحية السامية .

ـ حضرات الزملاء .. بين يدى الآن قانون من قوانين الدولة وهو القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وقد نصت المادة «١١» من هذا القانون على أنه «لا يجوز الترخيص بلعب القمار فى الأندية الملحقة بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية» .

ـ فنحن والحالة هذه أمام نص صريح بعدم الترخيص للجمعيات الخيرية بلعب القمار .. وقد عجبت لمخالفة هذا النص ولذلك توجهت إلى وزارة الشئون الاجتماعية لأستفسر عن سبب هذه المخالفة فقيل لى إن الوزارة ليست هى المسئولة عنها إذ أن وزير الداخلية هو الذى يرخص بإقامة مثل هذه الحفلات وهو الذى يعطى هذه التصريحات وقد زاد عجبى إننى عرفت أن معالى وزير الداخلية بالذات عندما كان وزيرا للشئون الاجتماعية والداخلية معا فى الوزارة الوفدية السابقة كان له الفضل كل الفضل فى منع التصريح بهذه الحفلات .

ـ وهذا هو الإجراء ياحضرات الزملاء الذى كان يتبعه معالى الوزير قبل صدور هذا القانون .. فما الذى حدا به إلى أن يغير من خطته الحميدة ؟ وما هى الدوافع القوية التى جعلته ينحرف عما اختطه لنفسه ؟ هناك حجة تقال وهى أن القائمات على شئون هذه الجمعيات هن اللاتى يتقدمن إلى الوزير بطلب التصريح بإقامة هذه الحفلات وان الذين يلعبون الميسر فيها هم أنفسهم الذين يلعبونه فى الأندية الخاصة .

ـ فهل نقل الموائد الخضراء ـ ومن حولها الكبراء والعظماء ـ من بين جدران الأندية إلى الحفلات العامة عمل جائز ؟ هناك فرق كبير بين الأندية الخاصة والحفلات العامة . ففى الأندية حاول القانون أن يحصر المترددين عليها فى أضيق نطاق حيث نص فى المادة الثانية عشرة على أنه : «لا يجوز

للأندية المرخص لها فى لعب القمار أن تسمح لغير الأعضاء الذين أمضوا فى عضوية النادى ستة أشهر على الأقل بالاشتراك فى ألعاب القمار» .

ـ أى أن الزائرين لهذه الأندية لا يمكنهم بنص القانون أن يلعبوا القمار ولكن هذه التصريحات بإقامة الحفلات تجعل اللعب ميسورا لآلاف الشبان الذين يرتادون هذه الحفلات دون أى مانع .

هناك أضرار وأضرار وراء مثل هذه التصريحات فأغنياؤنا يتسترون بين جدران الأندية ولكن عندما يتمكن الشعب ورواد هذه الحفلات من أن ينظروا سادتنا وأغنياءنا وعظماءنا حول موائد القمار ، أقول ماذا يكون تأثير ذلك فى نفوسهم ؟ أؤكد لحضراتكم أن الكثيرين منهم تتقزز نفوسهم وتنحسر من مثل تلك المناظر المؤلة .

يقول بعض : وماذا فى هذا ؟ إن الإشاعات تملأ الدنيا وأن هذا أمر معروف للخاصة والعامة بل هو معروف أيضا لأفراد المجتمع جميعا أن كبراءنا يلعبون القمار ؟

لا يا سيدى الوزير ولا يا حضرات النواب المحترمين فليس من سمع كمن رأى إن الشائعات يمكن أن تكذب كما يمكن أن تصدق أما أن يرى الشعب بعينيه عظماءه يلعبون القمار فهذا ولا شك فيه الكثير من محاولة فضح هؤلاء الكبراء فوق ما فيه هدم لأركان المجتمع .

تعرفون حضراتكم أن هذه الجمعيات توزع تذاكرها بالجملة على كبار الموظفين وعلى مديرى الشركات والكبراء وهذه التذاكر بدورها توزع على صغار الموظفين ومعاونيهم بل على صغار الشبان .. ومعنى هذا أن رواد هذه

الحفلات ليسوا كلهم من الأغنياء أو الكبراء بل فيهم الكثير من الشبان .

ألا يرى معى معالى الوزير وترون معى حضراتكم أنه عندما يرى هذا الشاب هؤلاء الموظفين الكبار وكبراءنا حول هذه الموائد يتقاذفون بالآلاف من الجنيهات أقول هلا ترون أن ذلك قد يجرهم إلى محاولة اللعب ؟ كثير منهم قد يحاول مشاركتهم ولكن من أين يأتى المال ؟ لا شك أنهم يمدون أيديهم إلى الأموال والأمانات التى فى حوزتهم وفى هذا يا حضرات النواب المحترمين ما يفسر لنا تلك الاختلاسات الضخمة التى بلغت فى وقت من الأوقات ٢٠٠ أو ٢٥٠ ألفا من الجنيهات ثم ماذا يكون شعور الموظفين الشرفاء وهم الذين يشقون حوالى ثمانى ساعات أو عشر ليحصلوا فى آخر الشهر على ما يسد رمقهم ورمق عيالهم ؟ ألا ترون معى أن إيمانهم يتزعزع عندما يرون هذه الآلاف المؤلفة يتقاذفها هؤلاء العظماء .. ألا يتزعزع إيمانهم فى مقومات هذا المجتمع وفى حدود الفضيلة .

ألا يوجد ذلك غضاضة تستولى على نفوسهم عندما يرون المجتمع غير عادل ؟

هناك مسألة طريفة تتعلق بهذا القانون وهى أن وزارة الشئون الاجتماعية تضطرها وظيفتها ـ وهى ضبط إيراد هذه الحفلات وميزانية صرفه ـ إلى أن تعين موظفا فنيا فى القمار لمراقبة مائدة الروليت والبكاراه والبوكر حتى لا تجوز عليه ألاعيب المقامرين .

ولابد أن يكون هذا الموظف فى الوقت نفسه أمينا جدا حتى لا يميل مع اللاعبين فيأخذ عشرة أو عشرين أو ثلاثين جنيها مثلا ولا تتصوروا

يا حضرات النواب المحترمين أننى افتعل هذه الصور ولكن هذا القول سمعته من الرئيس المختص فى وزارة الشئون الاجتماعية .

وسيعرض على حضراتكم قريبا تعديل المادة ١٧ من القانون الذى ينص على أن لوزير الداخلية أن يفرض ضريبة قد تبلغ ٥٠٪ من إيراد الأندية لأن هذه المادة فى الواقع معطلة ولم تتمكن الحكومة إلى الآن من الاهتداء إلى الطريقة السليمة لضبط هذا الإيراد .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الخمر وكنا نرجو جميعا أن يكون اتجاه الحكومة نحو منع الخمر منعا باتا أو على الأقل نحو تحديد تناولها تحديدا ضيقا كما فعلت الهند فى الأيام الأخيرة مع أنها دولة غير إسلامية ولكنى فى هذه الليلة أتواضع جدا وأطلب من وزير الداخلية أن يشرح لى الأسباب القوية التى دفعته إلى التصريح بالخمر فى مثل هذه الحفلات التى ترتادها كبيرات وعظيمات ذوات ألقاب رسمية .. أفما كان يجدر به ألا يصرح بالخمر فى هذه الحفلات ؟

أنا لا أدرى ما إذا كانت لدى وزير الداخلية صورة حقيقية لما يجرى فى مثل هذه الحفلات لا فى بدايتها ولكن بعد الساعة الواحدة أو الثانية صباحا عندما تلعب الخمر بالرؤوس .. نعم إنها صورة يا حضرات النواب المحترمين تقشعر منها الأبدان والله .. إن نغم الموسيقى فى هذه الأوقات يدق دقات تشبه موسيقى الهمج ترقص عليها الأجسام والسيقان المتلاصقة ثم يقفز القوم قفزات همجية شهوانية .

أيظن معالى وزير الداخلية عندما يصرح بالخمر فى مثل هذه الحفلات أن هؤلاء الشبان المخمورين سيحاولون التفرقة بين شبح الأميرة وغيرها ؟

لا ياسيدى إنهم لا يرون أمامهم إلا سيدات يلبسن ملابس السهرة ولا شيء غير ذلك .. وكان يجب ألا يصرح معالى الوزير باحتساء الخمر فى مثل هذه الحفلات .

والأدهى من ذلك أن القائمين يأمر مثل هذه الحفلات تفننوا فأقاموا البارات ووضعوا الخمور فى كل ركن وممر بطريقة (استراتيجية) فريدة كى تسد المنافذ على الناس ولتكون فى متناول الجميع وأكثر من هذا يا حضرات النواب المحترمين أنهم أوقفوا خلف هذه السيارات سيدات نصف عاريات يوزعن الخمر ويقتضينى أدبى أن أقول إنهن سيدات محترمات .. فأى مهانة لحقت هذه الدولة التى تسمح بكل هذا الفجور والاستهتار ؟

إن صورة واحدة نشرت فيما مضى ظهر فيها وزير فى شهر رمضان ممسكا بيده سيجارة كانت كافية لأن يقدم استقالته كان هذا يا حضرات النواب المحترمين فى عهد مضى أما الآن فلا الخمر ولا العرى ولا الفجر يكفى للاستقالة .

إن الصور التى أشير إليها نشرت فى الجرائد والمجلات وقد تشاهد صورا من الخارج لنساء يقدمن الخمر ولكنهن لسن من السيدات المحترمات كسيداتنا بل هن من المحترفات فى هوليود وباريس وسواء كانت السيدات محترمات أو غير محترمات فهو أمر تحرمه المادة ١٣ من القانون التى تمنع استخدام سيدات فى تقديم الخمور .

حضرات النواب المحترمين ـ أنتقل من هذه النقطة إلى النقطة المهمة وهى أن الحكومة القائمة والحكومة السابقة لم تهتم بشىء قدر اهتمامها

بمحاربة ما يسمونه المبادئ الهدامة حتى أن هناك تشريعا يعد وسيعرض على حضراتكم .

وسترون فى هذا التشريع وأدًا لحرية الأفراد فى سبيل هذه المحاربة المزعومة لهذه المبادئ الهدامة التى يقولون عنها ؟

فدلونى – بالله – أين يقع مكان الدين فى مثل هذه الحفلات وأين تكون التقاليد فيها ؟ وأين تكون مكانة الأسرة فى ثنايا هذا الفساد ؟ أئذا اقترف الفساد متوجا باسم الدولة لا يكون فسادا أما إذا حاولته الشيوعية فانه يكون فسادا وانحلالا ؟

بل انه لأشد وأنكى أن الشيوعى نفسه يرى فى مثل هذه المظاهر وتلك الحفلات منكرا يستنكره كما يستنكره رجل الدين .

ان الجزء الأخير من الاستجواب منصب على هذه الناحية فأرجو أن تستمعوا إلىّ .. إن المبادئ الهدامة التى تتحدثون عنها لترحب أشد الترحيب بمثل هذه الحفلات وهذه المظاهر لما فيها من إثارة النفوس فإنما هى تعتمد على مثل هذه الثورة .. لذلك أحذر وأنذر بأن هذه الحفلات وهذه المظاهر تساعد على تقوية هذا التيار أيما مساعدة .. فإذاكان وزير الداخلية مجدا فى مقاومة الشيوعية والمبادئ الهدامة فليسرع إلى مقاومة هذه المظاهر كلها .

[**قانون ايطالى يحظر البذخ**]

لقد صدر فى إيطاليا منذ أشهر قانون يمنع مظاهر الإسراف والبذخ كما يمنع إظهار الصور التى تثير النفوس .. وهذا تقليد متبع فى كثير من الدول .. على أن هناك دولا أخرى لم تحتج إلى مثل هذا القانون لأنها بمنجاة عن مظاهر البذخ والترف التى تثير النفوس .

ألا يعرف معالى وزير الداخلية وهو يصرح بهذه الحفلات وبإقامة هذه المظاهر حالة سواد المصريين ؟ ألا يعرف معاليه أن متوسط دخل العامل الزراعى فى السنة تسعة عشر جنيها وأن هناك بحثا طريفا لمعالى وزير الشئون الاجتماعية قبل أن يكون وزيرا قرر فيه أن متوسط دخل العامل الزراعى هو ستة قروش فى اليوم .. فمن أين يعيش ولو عيشة الكفاف ؟

.. إن معيشة الكفاف لا تتكلف أقل من عشرة قروش فى اليوم .

هذا هو متوسط دخل العامل الزراعى على حين تقرر الدولة مبلغ عشرين قرشا تكاليف لبغل التنظيم فى اليوم .. لذا أهيب بالدولة التى هذه حالها ألا تظهر بمظهر الإسراف أمام هؤلاء المحرومين لئلا تثير شيئا مما هو كامن فى نفوسهم .

إن القائمين بهذه الحفلات يدعون أنهم يحاولون أن يجمعوا بضعة آلاف من الجنيهات على أن تنفق فى جهة ما والذى أراه ولعلكم ترونه معى أن اللوعة والأسى والغيظ والشعور المضاعف بالحرمان كل هذه لن يقلل أثر واحد منها بجمع كل ما جمعوا .

إن الهدف السامى الذى باسمه تقترف كل هذه المخالفات هو البر والإحسان فهل ينفع البر والإحسان على هذه الطريقة فى إصلاح كل ما نشكو منه من حرمان وفقر ومرض .

إن النظرية الحديثة تابعت النظرية السماوية التى قالت عندما فرضت الزكاة هذا القول الحق .. «وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» فكل النظم الحديثة تعرض على الدولة أن تسن القوانين لجباية ضرائب كافية نأخذها من فضول أموال الأغنياء لنعين بها الفقراء .. أما علاج الأمر بمثل

هذه الحفلات وبمثل هذه الأساليب فهو علاج بعيد كل البعد عن الطريق الصحيح . والديمقراطية الحقة تأبى أن يكون هناك سادة يجلسون فى مجلس العطاء وآخرون يجلسون فى مجلس السؤال والاستجداء .

حضرات الزملاء .. ألا ترون معى أنه يجب أن ننظم أمورنا وأن نحاول أن نجعل الدولة هى التى تكفل كل محروم لا عن طريق هذه الجمعيات التى تراها تمنح قطعة من القماش وأخرى من الصابون وتقدم وجبة طعام فى مناسبة ما ثم يترك هؤلاء المتزاحمون المتكالبون على هذه الهيئات الممقوتة وشأنهم بقية أيام السنة على حال يرثى لها ؟

هذا أسلوب يجب أن يقضى عليه ، بل يجب أن نصل إلى وسيلة كريمة لمعالجة هذه الأمراض غير هذه الوسيلة .

إن المقيمات والمقيمين لهذه الحفلات كلهم من أصحاب الزراعات الواسعة ومن أصحاب التفاتيش الكبيرة أفلا يجدر بهم ـ بدلا من أن يقيموا هذه الحفلات الصاخبة ـ أن يحسنوا ـ معاملة فلاحيهم وأن يقدروا معنى الإحسان .

إن الإحسان كل الإحسان ـ إذا كان حب الإحسان قد ملأ قلوبهم أن يحاولوا تحقيق الأغراض الكريمة على وجه سليم .

وأذكر لكم يا حضرات النواب المحترمين أنه عندما اجتاحت الملاريا إقليم الصعيد تبرع كبير من كبراء هذا الوطن بخمسة آلاف جنيه للجنة الإغاثة التابعة لجمعية الهلال الأحمر فهل تعرفون ماذا حدث فى اليوم التالى لتبرعه ؟

حدث أن حملت هذه الهيئة مهماتها وسيداتها وذهبت إلى تفتيش هذا الكبير لأن الإصابة كانت قد بلغت هناك منتهاها .. أفما كان الأجدر أن يخفض هذا الكبير وكل أصحاب التفاتيش قيمة الإيجارات وأن يحسنوا معاملة فلاحيهم .. هذا فى نظرى هو الطريق الكريم للإحسان .

لقد تكلمت فى الحفلات عن الخمر وعن الميسر وأزيد أنه لم يكتف القائمون بأمر هذه الحفلات بالخروج على قواعد الدين بل هم أرادوا أن يبتعدوا عن كل معنى وعن كل تقدير كريم فى هذا الوطن .

ففى إحدى الحفلات التى أقيمت فى هليوبوليس وعرضت فيها مستحدثات لأزياء باريسية بواسطة إحدى الفنانات الباريسيات سمت هذه الفنانة أحد الأزياء باسم القرآن ولم يكفها أن تسميها باسم الأهرام والنيل والفراعنة .. فترون حضراتكم أنه حتى القرآن الكريم لم يسلم من استهتارهم . . .

حضرة النائب المحترم/اسطفان باسيلى بك :
ما هى مسئولية معالى وزير الداخلية هنا ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم شكرى : إن وزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية هما المسئولان عن ذلك والحكومة هى المسئولة أولا وأخيرا .

إن الأزمات تكتنف مصر من كل جانب فعار علينا وأى عار أن نلهو ونهزل والعالم يجد وأن نحاول إقامة مثل هذه الحفلات الماجنة الخليعة غير مكترثين لحال مصر فى الداخل وسمعتها فى الخارج ، نحاول هذا باسم البر والخير والإحسان .. والبر والخير والإحسان من هذا براء فطريقها بين واضح معروف .

كان يمكن لهذه الجمعيات أن تقوم بواجبها فى هدوء من غير جلبة أو ضجة أو صخب وأعرف جمعيات عدة فى مصر تؤدى واجبها فى هدوء وسكينة وفى التزام لجانب الآداب العامة والقانون والدين .. يقيم بعضها معارض يعرض فيها أعضاؤها أشغالهن من تطريز وزخرفة وغير ذلك وتباع هذه المعروضات بأثمان كبيرة يدفعها أهل الخير لوجه الخير ولقد قرأت ولعلكم قرأتم جميعا أن جلالة ملكة انجلترا الوالدة مكثت سبع سنوات فى صنع سجادة ثم عرضتها فى أمريكا لتباع بالدولار كى تجلب لبلادها الثمن من هذه العملة .

وهذا مثل رائع حبذا لو نسجنا على منواله لقد حضرت حفلات لجاليات أجنبية قامت فيها الآنسات والسيدات لا بتقديم الخمر كما نفعل نحن .. ولكن بتقديم زهرات رمزية تباع بأثمان غالية فى سبيل الخير فما بالنا عندما نحاول أن نقلدهم نجعل بدل الزهر خمرا مع أن طريق الخير كما قلت بيّن وواضح ؟!

أظننى قد أطلت عليكم وفى الحق أود أن أسمع منكم مساهمة فى شرح هذا الاستجواب حتى يكون له أثر إيجابى وقبل أن أبارح المنبر أقترح أن يدلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء المختصين بتصريحات .

أولا .. أريد أن أسمع من معالى وزير الداخلية وعدا قاطعا بأنه لن يصرح بعد اليوم بلعب الميسر ولن يبيح شرب الخمر فى هذه الحفلات كما أود أن أسمع من معالى وزير الشئون الاجتماعية أنه سيوعز إلى الجمعيات أن تكون حفلاتها ذات طابع إيجابى مفيد لا حفلات صاخبة ماجنة خليعة .. وكذلك أريد أن أسمع من معالى وزير الشئون الاجتماعية وعدا صريحا بقرب

عرض مشروع قانون الضمان الجماعي على البرلمان لتكف عن مساعدة الفقراء بهذه الصدقات التي تأتى عن طريق هذه الحفلات .. وأريد أن أسمع من الحكومة .. باعتبارها حكومة ديمقراطية اشتراكية أنها ستضع حدا لثراء الأغنياء بفرض ضرائب عالية على ثرواتهم وعلى مواد الترف والكماليات تجبى لصالح طبقات الشعب العاملة .

[حزب العمل والشريعة الاسلامية]

عندما أعلن ابراهيم شكرى تأليفه لحزب العمل الاشتراكي كان الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع .. وأعلن إبراهيم شكرى فى صدر برنامج حزبه أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع ولا يجوز أن تتضمن القوانين ما يخالف الشريعة الإسلامية .. وجاهد إبراهيم شكرى وناضل ومعه أعضاء حزبه فى مجلس الشعب حتى تم تعديل دستور البلاد وأصبحت الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع .

ومرات كثيرة وقف إبراهيم شكرى يطالب ببناء مجتمع الفضيلة والنزاهة فقد ذكر فى برنامج حزبه ان هدفه : تحقيق الفضيلة والنزاهة ومرضاة الله .. وأعلن أن نداء حزبه للمواطن : تطهر وكن إنسانًا كاملاً فى قولك وفعلك وحاسب نفسك كل يوم ماذا قدمت لبلدك وأهلك .

وكما طالب ابراهيم شكرى قبل الثورة بمنع بيع الخمور .. وقف كذلك تحت قبة مجلس الشعب يطالب بمنع بيع الخمور واحترام الشريعة الإسلامية .. ومما قاله فى هذا الشأن :

وهناك للأسف ظاهرة موجودة الآن فى بعض محال البقالة الكائنة

وسط المدينة وفى مواقع أخرى ، وهى الإعلان عن الخمور فى الفاترينات فهناك بعض الفاترينات المملوءة بأصناف الخمور من أولها إلى آخرها . وكأن المحال المفتوحة بعد الساعة السادسة مساء هى المحال التى تعرض الخمور والتى تدعو إلى شرب الخمور . كل هذه الأمور تدعونى إلى الحديث عن موضوع هام طالما تحدثنا فيه كثيرا وهو وجوب احترام الشريعة الإسلامية . ونحن نشكر السيد رئيس المجلس على اهتمامه الدائم بهذا الموضوع ، فهو يسأل اللجان المختصة عما أنجزته فى هذا الخصوص ، فهناك قوانين خاصة بالمعاملات تم مراجعتها وأخرى خاصة بالحدود من أهمها حد شرب الخمر وحد الزنا وهذان الموضوعان يشغلان الناس كثيرا ولذلك يجب أن نهيئ المجتمع للإقلاع عن كل هذه الأمور .

وبالنسبة لموضوع الخمر فإننى أتقدم بعدة اقتراحات محددة وهى يجب ألا يكون هناك إعلان عن الخمور بتاتا . وألا يكون هناك تقديم للخمور على الطائرات المصرية ، لأن الذى يحدث الآن هو تشجيع وإغراء على شراء الخمور ، فهناك بطاقة توزع على المسافرين بالطائرات المصرية تحدد لهم ما يمكنهم شراؤه من السوق الحرة ، وبالاطلاع على هذه البطاقة نجد أن شراء زجاجة ويسكى من الأشياء المسموح بشرائها من السوق الحرة دون دفع رسوم جمركية عليها ، ونظرا لأنه من الممكن أن تباع هذه الزجاجة بأضعاف سعرها مما يدفع الراكب إلى شرائها حتى ولو كان غير شارب للخمر طمعا فى تحقيق الربح . ولذلك فإننى أطالب وقف كل هذه الأمور على الرغم من أنها قد تبدو للبعض بسيطة ولكنها تكون مناخا عاما .

وفى هذا الصدد فإننى أدعو وزارة الصناعة ، وكذلك وزارة الزراعة للاستعداد لتحويل المصانع التابعة لها والتى تمتلكها الدولة مثل مصانع

البيرة ، ومصانع النبيذ إلى إنتاج صناعات أخرى غير محرمة حتى لا تفاجأ هذه المصانع بما ستصدرونه بإذن الله من قوانين تحرم صناعة الخمور وتداولها فى مصر .

ويجب علينا أن نهيئ المناخ العام للاستعداد لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، وعلى أجهزة الإعلام وفى مقدمتها التليفزيون أن تكون معنا فى تهيئة هذا المناخ ، فلا يقدم التليفزيون بعض الأفلام الجنسية التى قد لا تكون غريبة ولا مستنكرة فى المجتمعات الأخرى ، ولكنها تبدو فى مجتمعنا شيئا غريبا ، فهى تغرس فى نفوس شبابنا ما يتنافى مع العلاقات الشرعية الأصيلة المبنية على الحلال .

وما دمت بصدد الحديث عن الحلال فإننى أطالب بوقف التفكير الذى ينادى برفع سن الزواج لكى يكون هناك تحديد للنسل بطريقة أخرى وإننى أقول : إن الاتجاه لرفع سن الزواج ليس فيه مصلحة للمجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية ، وعلينا بالعكس أن نشجع تكوين الأسر السليمة مبكرا ، بأن نهيئ لها بالفعل سبل هذا التكوين ، ومن أول هذه السبل توفير المسكن الذى يعد مشكلة المشاكل . .

الفصل الثامن

قضية فلسطين

فى معركة فلسطين سنة ١٩٤٨ كان لإبراهيم شكرى دور كبير .. فلقد قام بإعداد وتمويل كتيبة الشهيد مصطفى الوكيل والتى قرر الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) الاشتراك بها فى معركة تحرير فلسطين .. واستمر ابراهيم يدافع عن حق الفلسطينيين فى تحرير أرضهم وإقامة دولة فلسطين .
ففى الجلسة الثالثة والتسعين بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٨٠م قدم إبراهيم شكرى طلب إحاطة إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عن النتائج التى تنجم من جراء عدم تنفيذ إسرائيل لبنود اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى الموعد المحدد لذلك فى ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ .. وألقى بيانا عن طلب الإحاطة فقال :

يسعدنى أن يكون بيننا اليوم السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لكى يدلى ببيان عن الوضع الذى وصلنا إليه بعد أن انتهى موعد ٢٦ مايو الماضى وهو الموعد الذى كان محددا للانتهاء من مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين ولا شك أن هذا الموعد كان له أهميته منذ بداية الأمر ،

منذ فحص هذا المجلس الموقر ، بدقة وبإمعان ، كل بنود اتفاقيات كامب ديفيد ، سواء كانت اتفاقية السلام أو معاهدة السلام ، أو الاتفاقية الملحقة بها الخاصة بالحكم الذاتى للفلسطينيين ، حيث كنا نرى من أول الأمر ، وكان المفاوض المصرى يرى ، أن الاتفاقيتين مرتبطتان معا ، وأنه لا يمكن إلا أن يكونا معا على قدم المساواة ، بالنسبة للأهمية .

ولقد جاء فى تقرير لجنتكم الموقرة التى شكلها المجلس ـ فى ذلك الوقت ـ بالنسبة للشق الثانى من المعاهدة والخاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين أن المفاوض المصرى قد أصر على رفض توقيع الشق الأول ، إلا إذا وجد أنه بجانبه الشق الثانى ، الذى هو مكمل للشق الأول ومرتبط به تماما . ومن الناحية القانونية لا يوجد فرق بين الشقين ولهما نفس القوة والإلزام وهناك ارتباط وثيق بينهما من النواحى الزمنية والموضوعية والقانونية والسياسية ولقد مهد الشق الثانى من المعاهدة الطريق إلى خطة عمل عربى مشترك ومن أجل إقامة الحكم الذاتى الفلسطينى وفق جدول زمنى ينص على أن تبدأ المفاوضات بعد شهر من التصديق على الاتفاقية الأولى ، على أن تنتهى خلال عام واحد ، وجاء فى نص الاتفاقية ، نفس الحديث حيث جاء فى الفقرة الأخيرة من الاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل ما يأتى :

«ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد ، بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن ، بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ، وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليه فى «إطار السلام فى الشرق الأوسط» وتبدأ عملها خلال شهر من



إبراهيم شكرى يخطب تحت علم مصر

انتخابها واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فكرة الخمس سنوات الانتقالية ويتم سحب الحكومة العسكرية .. الخ .

إذن فإن هذا الموعد ، قد حدد فى الاتفاق تحديدا واضحا بل إن هذا الموعد هو بداية لمواعيد أخرى تبدأ بعد هذا التاريخ ، ونكون قد وصلنا إلى اتفاق ، وبعد ذلك تكون إجراءات الانتخابات والذى لم يحدد تماما فى الاتفاقية مقدار الزمن الذى تتوخاه هذه الإجراءات . ولكننا عندما سألنا وبحثنا وسمعنا من المفاوض المصرى ـ وقتذاك ـ ما هو المدى ؟ فقال ثلاثة أو أربعة أشهر هى إجراءات الانتخابات العادية ، وبعد ذلك تبدأ مدة الخمس سنوات التى اعتبرناها فترة انتقالية .

إذن فتاريخ يوم ٢٦ مايو لم يكن تاريخا اجتهاديا ، أو تاريخا يمكن أن يؤجل أو تاريخا يمكن أن يتجاهل أيضا ، بل إن اتفاقنا على أن نوافق على المعاهدة ، ولقد كنت ممن وافقوا على المعاهدة يا سيادة رئيس المجلس ، ولذلك فإننى شريك مع هؤلاء جميعا ، عندما نتساءل ، لأننا عندما أعطينا موافقتنا ، أعطيناها على نصوص واضحة أعطيناها على اتفاق متكامل ، لم نعط موافقتنا على اتفاق السلام بيننا وبين إسرائيل والجلاء عن سيناء فقط ، وإنما اعطيناها أيضا على أن هناك شقا آخر ليس ناقصا عن الشق الأول وبما وضح فى التقرير بل وباعتراف المفاوض المصرى ، وأيضا بتأييدكم يتضح ، أننا سوينا بين شقين شق الاتفاق بالنسبة للحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وأيضا بالنسبة لمعاهدة السلام . إذن فعندما وافقنا على هذا يا سيادة رئيس المجلس كنا قد وافقنا على أنه شىء متكامل ، فعندما نجىء اليوم ونقول : لقد مر هذا اليوم ولم تأتنا الحكومة ، ولم يأتنا المفاوض المصرى ليقول لنا ماذا جرى ؟ فى سنة وشهرين ؟ وليس فى سنة فقط ،

نعرف تماما أن هناك مباحثات كانت تتم وكانت هناك مقابلات تتم ، وكانت أمور تبحث ، فى كل النواحى بيننا وبين إسرائيل ، وكانت زيارات على أعلى مستوى فى القيادات السياسية بيننا وبينهم .

إذن ، فموضوع الاتصال ، وموضوع المفاوضات ، وموضوع أننا يجب أن نبحث هذه النقطة أو هذه الصعاب ، كان لدينا سنة وشهران ولم نصل فيها إلى نتائج ، ثم نجىء إلى هذا اليوم من غير أن تأتينا الحكومة وتقول لماذا لم نصل إلى شىء فى هذا التاريخ ، أو تقول أن لدينا خططا أخرى . مع أننا سمعنا الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى اجتماع مشترك للجنتى العلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية ، وهو يقول إذا جاء يوم ٢٦ مايو ولم نصل إلى نتائج فى هذا فإن لدينا بدائل ، وأن هناك أمورا تعد ، وأننا لن نقف مكتوفى الأيدى عند هذا التاريخ لو لم تتحرك إسرائيل ، وسمعنا أيضا من الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق الدكتور مصطفى خليل ، أن هذا التاريخ تاريخ نهائى ، لا يمكن تجاوزه ، ولقد صرح سيادته بهذا أكثر من مرة بل وسمعت منه شخصيا أن هذا التاريخ تاريخ نهائى ، وأننا نتمسك ـ كمفاوض مصرى ـ بأن هذا التاريخ تاريخ نهائى وليس تاريخا يمكن أن يتجاوز عنه .

وإننى أتساءل عن ماهية المعاهدات ؟ إن المعاهدات هى بنود واتفاقات وتواريخ ، وإن لم يكن هناك تمسك بهذه التواريخ فماذا يدرينا ؟ هل نستمر فى المفاوضات ؟ هل نقول إنه تاريخ محدد من قبل ؟ إذن فما الذى يدعونا إلى أن نقف عند تاريخ معين ؟ ونقول بعد ذلك مثلا

٢٦ أغسطس أو ٢٦ سبتمبر ، ومن ثم لا يوجد أى معنى لأى تحديد ، إنما التحديدات تحدد من قبل .

لقد كانت هذه الاتفاقيات نتيجة مفاوضات مضنية ، لاشك فى هذا ، وإنى لأعرف هذا تماما فالجانب المصرى ، والمفاوض المصرى قاما بجهد خارق لكى يصلا إلى هذه النصوص التى كانت اسرائيل لا تريد أن تصل أبدا إلى تحديد معين بالنسبة لأفكارها أو بالنسبة لمطامعها .. الخ .

وجاء المفاوض المصرى ، وحدد أشياء كثيرة وكان هذا نجاحا له ، لذلك فعندما نتمسك نحن بتواريخ وردت فى الاتفاقية يكون من حقنا أن نعرف ما معنى ألاَّ نصل إلى اتفاق فى ٢٦ مايو ومع ذلك لم نسمع عن أية إجراءات اتخذت فى هذا السبيل ، بل سمعنا بخصوص هذا الموضوع أن هناك مساعى لكى تذلل هذه العقبات وكأن هذه العقبات وليدة هذه الأيام ، بينما حقيقة الأمر أن هذه العقبات التى نسمعها عقبات غريبة جدا ، وهى أشياء لم نكن نسمع ولم نكن ندرى أنه فى يوم من الأيام بعد أن وقعنا المعاهدة ، بعد أن أقمنا اتفاق السلام ، بعد أن وجدت حالة سلام بيننا وبين إسرائيل بالفعل ، أن نجد أوضاعا لم تتم فى السنوات الأخيرة أو على مدى السنوات الطويلة من احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وللأرض العربية ، وجدنا هذا الهجوم كل يوم على جنوب لبنان ، وهذا التعسف وهذا الاضطهاد ، وهذا الإرهاب ، وهذا الإجرام الذى تفعله إسرائيل بأهالى الضفة الغربية ، والتى كانت نهايته هذا الوضع الذى سمعنا وهو التدمير الذى حدث لسيارات عمد الضفة الغربية والذى أدى إلى إصابات بالغة ، وتعرضت حياتهم للفناء ، ومع ذلك فهم يتشبثون

بالأرض لدرجة أن أحدهم قال «إذا كانت رجلىّ قد قطعتا فإن بقية جسدى سيبقى مغروسا فى أرض الضفة الغربية فى أرض فلسطين ، والتى يصر السيد مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل - إلى يومنا هذا - وكما صرح فى حديثه الذى نشر اليوم بجريدة الأهرام ، بأن أوربا ليس لها الحق فى أن تتحدث عن أو فى أن تتدخل فى أمورنا وأن أوربا ليس لها الحق فى أن تتحدث عن شىء بالنسبة للضفة الغربية التى هى يهودا والسامرا وأن لنا الحق فى أن نقيم فى كل شبر منها ، وليس لهم الحق فى الحديث عن القدس فالقدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية ، اليوم يتحدث بمثل هذا عن الحكم الذاتى للفلسطينيين .

لقد سمعنا من المفاوض المصرى ، هنا فى اللجان وسمعناه أيضا هنا فى المجلس يقول عن الحكم الذاتى إنه حكم ذاتى كامل للفلسطينيين يتدرج بهم إلى أن يختاروا صورة الحكم الذى يريدونه ، أو تكوين دولتهم هل هى دولة اتحادية مع الأردن ، أو هى دولة مستقلة وحدها ؟ كل هذا تصورنا أنه المدخل لكل هذا وهذا هو الشىء الوحيد الذى كان يجعلنا أمام العرب نبدو أننا لم نبرم اتفاقا منفردا بيننا وبين إسرائيل ، وأننا نسعى إلى سلام شامل فى إطار أن يكون هناك بالفعل حل للقضية ، وأصل القضية هو فلسطين أصل القضية هو الفلسطينيون ، فلم يكن لنا أيها الاخوة فى يوم من الأيام قضية نحن المصريين ، ولكن هذه القضايا هى قضية بيننا وبين إسرائيل .. قضية بين سوريا وبين إسرائيل .. قضية بين الأردن وبين إسرائيل .. هذه قضايا خلقت كلها أصلا من عدوان إسرائيل الصهيونى على أرض فلسطين ، هذا هو لب القضية ، فإذا جئنا اليوم فإننا نجد أن ما نصت عليه معاهدة السلام حقيقة بيننا وبين إسرائيل قد نفذ ، وهذا

يسجل باستمرار فى كل الخطابات الرسمية ، ولا اعتراض لنا على تسجيل هذا . ولكن كما قلت لكم إن هذا الاتفاق كان أيضا مكملا للاتفاق الأول ، ولم يكن شيئا منفصلا عنه ، أو شيئا يمكن أن تنفذ إسرائيل جزءا وتقول لنا لقد وفيت بتعهداتى معكم ، وقد وفيت بأننى قد أتممت الانسحاب إلى خط العريش/رأس محمد ، فماذا تريدون بعد ذلك ؟! .

لا ـ أيها الزملاء ـ نحن نريد أن ينفذ الاتفاق كاملا ، نحن نريد تنفيذ الاتفاق التكميلى الذى يجعل بالفعل أن حديثنا مع إسرائيل لم يكن حديثا منفردا ، وأن الإطار الذى رسمناه هو إطار للسلام الكامل ، إنه الشىء الوحيد الذى ينقذ موقفنا من هذا الاتهام ، وهو اتهام باطل ولا شك ، لأن نيتنا واضحة وأن حديث المفاوض المصرى واضح تماما لتمسكه بكل حرف من الحروف التى قالها الرئيس السادات بالنسبة للبنود التى رآها مؤسسة للسلام ، عندما قالها فى الكنيست .

كانت هذه البنود هى التى تحدث بها المفاوض المصرى فى كل آن وأوان ، ولكن ليس هذا الفهم الذى يجب أن يفهمه الإسرائيليون هو الذى تم ـ بالعكس ـ أثاروا قضايا لم تكن مثارة ـ أثاروا قضايا بمعان جديدة عندما يتحدثون عن الأمن ، أمن اسرائيل . يتحدثون عن المستوطنات وأنها ضرورية لأمن اسرائيل . وأن الحكم الذاتى للفلسطينيين هو حكم للسكان ، وليس للأرض ، أو أنه نظام يمكن أن يتطور ليكون دولة للفلسطينيين .

إذن فهذه أشياء جدت وهذه مفاهيم جدت وهذه أقوال جدت ، ولذلك فإننا نسائل الحكومة نسائلها ماذا سيكون بعد ذلك ؟ أيكون هذا

الحديث الذى نسمعه ، خطابا يرسل إلى كارتر أو غير كارتر ، ونحن نعرف ماذا يهم كارتر الآن ! ! إن عيون كارتر ليست على ٢٦ مايو وأهميته بالنسبة لنا . وأهميته بالنسبة للدول العربية كلها . وبالنسبة للقضية الفلسطينية بصفة خاصة إنما عيون كارتر على نوفمبر هناك بالنسبة للانتخابات الأمريكية ، ولذلك فنحن نرى فى هذه المماطلة وهذا التكاسل لهذا الشريك الذى قالت الاتفاقيات إنه شريك كامل ، وأن عليه أن يقدم باستمرار الجهد لكى نصل إلى نتائج فى تاريخ غايته ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ ولكنه للأسف الشديد لم يقدم هذا الجهد ووقفنا نحن نحاول أن نذهب برئيسنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة ، ومرة أخرى بنائب الرئيس ، ومرة ثالثة بالوزراء لكى ندق الباب هناك على أنه يجب أن تذلل العقبات .

يجب أن ترى إسرائيل هذا الموقف لن يكون مكسبا لها ، وأن ما كسبته من أنها أرادت أن تقول للعالم إنها أقامت سلاما بيننا وبينهم ، إن هذا السلام كان مبنيا على شروط منها إقامة وطن للفلسطينيين يكون بداية للحكم الذاتى الكامل لهم ، يبدأ بالمفاوضات وينتهى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٨٠ ثم تبدأ الخطوات بعد ذلك ، هنا نجدها تماطل ، ولذلك فإننى أرجو من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أن يبين لنا ما هى الحلول التى وضعت ؟ ما هى الحلول التى سمعنا السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية ـ وهو ما زال يتحمل مسئوليته فى هذه الوزارة ـ وهو يقول عنها إنها معدة .. وهو يقول إن هناك بعض المنافذ للخروج من هذا الوضع .

لقد سمعنا عن مبادرات أوربية تقف مصر أمامها بشىء من التحفظ الشديد ، وتقول إياكم أن تلمسوا بندا واحدا من بنود اتفاقيات كامب

ديفيد وإلا فلن أوافق ، وتقول اسرائيل مثل هذا الكلام وتهدد أمريكا أيضا بمثل هذا الكلام ، كأن بنود اتفاقية كامب ديفيد قد نفذت بالفعل .

نعم نفذ جزء منها ــ ونحن لا نعرف أنه نفذ ــ ولكن الشق الآخر لم ينفذ ــ وهذا يعطينا الحق تماما ، حقا قانونيا فى أن نقول لإسرائيل إنك لم تنفذى هذه البنود ولنا الحق فى أن نراجع الأمر بكل إطاراته بالصورة التى نراها تفيد القضية ، ولسنا ملتزمين بهذا الشق مادامت إسرائيل لم تلتزم بالشق الذى أقرته فى اتفاقية الحكم الذاتى ، وليس علينا أبدًا حرج من ألا نتفق معها أو أن نلتزم بما جاء فى هذا الشق من الاتفاقية ، فعلينا أن نتوجه إلى آفاق جديدة ، وألا نترك الأمر معلقا هكذا ، حتى لا نعطى الفرصة لبعض الدول بأن تتحدث عن الموقف وتقول إن مصر قد أبرمت معاهدة ، وقد أبرمت اتفاقية ، نفذت المعاهدة ولم تنفذ الاتفاقية ، بل إن هناك أقوالا إنه ربما كان الجلاء عن سيناء يتم قبل سنة أو أقل أو أكثر .. الخ .. من الموعد المتفق عليه ، أى أن هناك ما يمكن أن يكون تساهلا بالنسبة لاتفاقيات السلام بيننا وبين إسرائيل ولكن بالنسبة لاتفاقية الحكم الذاتى نجد هذا التعصب وهذا التعنت الشديد فى تنفيذ الاتفاقية فكل زعماء إسرائيل يصرحون بأقوال ليست فى صف الاتفاقية بل وتقوضها من أساسها .

أيها الإخوة : أجدكم ربما مللتم حديثى ولكنى أؤكد لكم أن هذا الحديث لى الحق فيه ، لقد كنت شريكا معكم فى الموافقة على المعاهدة ، وعندما لا يتم تنفيذ المعاهدة أقول لماذا لم يتم تنفيذها ؟ وأكون أنا فى حل من هذه الموافقة إن لم نجد حلولا طيبة من الحكومة تقولها الآن ونقتنع بها ؟

نعم كنت شريكا معكم فى الموافقة ، ولذا فإننى الآن أعبر عن كثيرين من صفوف المعارضة ، لأننى وافقت على هذه المعاهدة كرئيس لحزب العمل المعارض ، نعم وافقت عليها ولكن بشروطها ، وافقت عليها بإجمالها ، وافقت عليها معاهدة السلام مع اتفاقية الحكم الذاتى وعندما لا ينفذ الحكم الذاتى ، فإن لنا الحق فى أن نراجع الأمر ، هذا ما أردت أن أقوله ، وشكرا .

* * *

تطبيع العلاقات مع اسرائيل

ويقف ابراهيم شكرى تحت قبة مجلس الشعب مطالبًا الحكومة بالتأنى فى إجراءات التطبيع مع اسرائيل فقال :

وبالنسبة لموضوع تطبيع العلاقات بيننا وبين إسرائيل فإننى اختلفت مع ما ذكره السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى جلسة المجلس صباح أمس إذ أوضح أنه يجب ألاّ نقف موقفا سلبيا من التطبيع بل يجب أن نأخذ موقفا إيجابيا بأن نتبادل الزيارات مع إسرائيل ، وهذا هو قمة الإيجابية فى رأيه ولكنى أرد على سيادته بأن هذا يمكن أن يكون له حديث وواقع لو أن الأمور سارت كما يجب أن تسير لو أن إسرائيل قد سارت معنا فعلا إلى نهاية الطريق . لذلك أرى أن هذا الحديث لا يمكن أن يكون له موقع أو أن تكون له قيمة حقيقية سواء بالنسبة للإيجابيات أو السلبيات أو غيرها من هذه الأوصاف ، إلا إذا استكملت اسرائيل السير معنا ، ونفذت تعهداتها ، لأن هذه التعهدات لم تكن متعلقة بالشق الخاص بمصر فقط ، وإنما كانت إطارا شاملا للسلام ولحل القضية الفلسطينية .

لقد اجتهدنا فى هذا الحل وصورناه بأنه يبدأ بأن يكون هناك حكم ذاتى كامل للفلسطينيين ، وأن نضعهم على أول الطريق وعليهم أن يختاروا بعد ثلاث سنوات ماذا سيكون شكل الحكم بالنسبة لهم .. الخ .

وأريد أن أضيف أننا لم نتفق فى كامب ديفيد على وضع القدس ، وقد تبادلنا بشأنها خطابات من وجهة النظر المصرية وأخرى من وجهة النظر الأمريكية وثالثة من وجهة النظر الإسرائيلية ، وظننا أن بعض النقاط التى

كنا قد اختلفنا عليها ولم نتفق بشأنها ، لن تقوم اسرائيل بوضع العراقيل أمامها حتى لا يسوء الوضع عما كان ، كذلك عندما اتفقنا على خطوات بالنسبة لموضوع الحكم الذاتى ظننا أن إسرائيل ستسير معنا نحو التنفيذ ، وقد حدد لذلك مدة سنة تنتهى فى ٢٦ مايو الماضى وللأسف فقد انتهت هذه السنة ولم تكن هناك أية نتائج .

إذن ، فإن اسرائيل قد توقفت فى منتصف الطريق بالفعل ، ولم تنفذ الشق الخاص بالفلسطينيين بل زادت على ذلك بأن وجهت لطمة ليست إلينا فقط ـ بل للعالم أجمع عندما أصدر الكنيست قانونا باعتبار مدينة القدس عاصمة أبدية لاسرائيل بالرغم من قرار الأمم المتحدة وإجماع الدول على إدانة اسرائيل ، عدا نحو ثلاث دول من بينها إسرائيل نفسها .

واليوم تطالعنا الصحف كيف أن عمد الضفة الغربية المطرودين منها يذهبون إلى الأمم المتحدة ويضربون عن تناول الطعام بعد أن أصدرت الأمم المتحدة قرارا جماعيا ـ وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ولم تعترض عليه ـ بشأن عودة هؤلاء العمد إلى أراضيهم بالضفة الغربية ولكن الصلف أو الغرور الاسرائيلى لم يعر هذا القرار أى اهتمام .

وهذا يعنى أن إسرائيل توجه إلينا اللطمات فى موضوع كنا شركاء فيه بل من الغريب أننا صدقنا دعواهم نحو السلام . والسؤال المطروح الآن هل يمكن إقامة السلام دون حل المشكلة الفلسطينية ؟ هذا تصور بعيد ، وإلا ستبقى المشكلة الفلسطينية والوطن الفلسطينى موضوعات معلقة بلا حل ، فكما اطمأن الإسرائيليون بأن لهم وطنا واعترفنا نحن لهم بهذا الوطن فعلينا أن نوفى بالتزاماتنا نحو القضية الفلسطينية ونحن نسعى لتنفيذ بنود الاتفاقيات .

وأنا مع السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية عندما ذكر بالأمس أن مصر مصرِّة على حقوق الفلسطينيين وهنا أقول نعم مصر مصرة على إقامة الحكم الذاتى ، ونعم مصر تشجب التصرفات الإسرائيلية .. الخ . ولكن السؤال الذى يفرض نفسه هو كيف نجعل إسرائيل تقف عند حدها كيف يمكن أن نجعل إسرائيل تفيق من غيها ؟ وكيف نجعل إسرائيل لا تتصور أنها حرة تفعل ما تريد ونمنعها من محاولاتها المتكررة للطمنا بتصرفاتها كما تريد ، وفى أى وقت تريد ، سواء بهجماتها على جنوب لبنان أو تصرفاتها فى الضفة الغربية ، أو بالنسبة لوجهة نظرها فى موضوع المستوطنات أو حول قانون القدس ؟ كيف يمكن أن نبين لها أنه ليس فى إمكانها أن تتصرف خارج حدود معينة ، ما دمنا قد وفينا نحوها بتعهداتنا ، وأنه لا يمكن أن نستمر فى جعل علاقاتنا بها طبيعية مادامت لم توف بتعهداتها نحونا .

ومن الواضح أن إسرائيل تبغى أن تجعل العلاقات بينها وبين مصر طبيعية فى كل المجالات ثقافيا واقتصاديا .. الخ . وفى تصورى ان قمة التطبيع سوف تتبلور عند ذهاب وفد من مجلس الشعب المصرى لزيارة الكنيست الاسرائيلى ، زيارة الكنيست الذى أصدر قانون القدس ويهدد الآن بإصدار قانون آخر بضم الجولان إلى اسرائيل وأتساءل أفى مثل هذا الوقت تتم الزيارات ؟ ومن الغريب أن السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية قد صرح فى جلسة المجلس أمس ، بأن هذه الزيارة تعتبر قمة الإيجابية ، ويجب ألا نقف سلبيين .

وإننى أتفق معه بأننا لابد أن نتسم بالإيجابية ولكن الإيجابية لا تكون بمحاولة زيارتهم والذهاب اليهم والتحدث معهم ، بل بالتأنى نحو تطبيع

العلاقات بيننا وبينهم وهذا ما أوصت به لجنة العلاقات الخارجية نفسها وكذلك تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة فى العام الماضى ، وهو ضرورة التأنى فى تطبيع العلاقات ، فهذا هو قراركم ، قرار مجلسكم .. وهذا ما أصدرتموه أنتم فى مثل هذه الأيام من العام الماضى ولكن ماذا صدر بعد ذلك من إسرائيل ؟ ولم يصدر منها إلا كل قبيح . ولم يصدر منها إلا كل خبيث ولم يصدر منها إلا كل عدوان ، هذا ما فعلته إسرائيل منذ أن أصدر مجلسنا الموقر هذا القرار ، بمعنى أنه ليس هناك جديد لكى يمكن أن نفكر فى السير نحو التطبيع أو نزيل ما يعترى العلاقات من عثرات .

وأرى أنه يمكن أن ننشئ علاقات بيننا وبين اسرائيل ولكن يجب على إسرائيل أن تفهم أن هذه العلاقات مهددة بأن تتوقف ، مهددة بأن تخفض مادمنا نحن نسير فى اتجاه واسرائيل تسير فى اتجاه آخر . فقضية الحكم الذاتى ودولة فلسطين تهمنا تماما كما تهمنا قضية تحرير أرضنا فى سيناء .

أعود فأذكر بأن قضية التطبيع ليست بعيدة عن القضية كلها ولا عن قضية السلام ، وعلينا أن ننظر إلى الموضوع نظرة أخرى تتسم بالحزم لتحديد المواقف بيننا وبين إسرائيل ، ولا يصح القول بأن هذه الأوضاع يجب أن تسير وتستمر وأن يكون هناك حوار .. الخ . وإننى أتساءل : عن أى شىء يكون الحوار والمفاوضات متوقفة ؟ وإسرائيل تضرب أسس المفاوضات التى بنيت عليها اتفاقيات كامب ديفيد .

وأريد أن أوضح أنه إذا كنا نحن ــ حزب العمل الاشتراكى ــ قد وافقنا على اتفاقيات كامب ديفيد على أساس معين **وبتحفظات أوردناها** ،

فإن هذه التحفظات كلها صدقت ، وعلينا أن نعاود النظر بالنسبة لهذا الموضوع فى ضوء تصرف إسرائيل ، فقد أوفت مصر بتعهداتها بينما إسرائيل لم تف بتعهداتها ، وهذا يعطينا الحق بأن نهدد اسرائيل ونوضح للعالم أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن تكون أبدية بتصرفات فردية من ناحيتها غير عابئة برأى الشريك الكامل الذى يتحدث عنه دائما ، وهو الولايات المتحدة الامريكية . فرأى الولايات المتحدة بالنسبة للمستوطنات معروف ، ورأيها بالنسبة لجعل القدس عاصمة لإسرائيل معروف ، ورأيها بالنسبة للعدوان على جنوب لبنان معروف ، وكذلك رأيها بالنسبة لطرد العمد من الضفة الغربية معروف ، كل هذا سجل ونشر فى جميع الصحف ووسائل الأعلام المختلفة .

وبالرغم من هذا ، فإن اسرائيل غير عابئة برأى الشريك الآخر وغير عابئة برأينا نحن والذى حاولنا به أن نقدم السلام على العدوان ، وحاولنا أن نفسح الطريق للسلام ، وكان عليها أن تحسن التصرف وأن تهيىء وتمهد بالفعل ، الطريق الصحيح للسلام .

مليون علم فلسطينى :

وقاوم ابراهيم شكرى محاولات السادات للحل المنفرد فأعلن رفض حزب العمل الاشتراكى لاتفاقيات كامب ديفيد ويوم أن رفع العلم الاسرائيلى فى سماء القاهرة .. رفع ابراهيم شكرى علم فلسطين على مقر حزب العمل الاشتراكى ووزع مليون علم فلسطينى على جميع أنحاء الجمهورية قائلاً مليون علم فلسطينى فى مصر مقابل علم لإسرائيل .. واستمر ابراهيم شكرى يدعم الثورة الفلسطينية وفى حصار اليهود لبيروت الغربية

أعلن ابراهيم شكرى تشكيل لجنة التضامن مع الشعبين الفلسطينى واللبنانى ودعا أعضاء حزبه والشعب المصرى إلى التبرع للشعبين الفلسطينى واللبنانى وكان فى وداع سفن المناصرة الذاهبة إلى بيروت فى الاسكندرية .. وعرض ابراهيم شكرى على ياسر عرفات أن يحضر إلى بيروت ويشترك معه فى الدفاع عنها وعن الثورة الفلسطينية وقد شكره ياسر عرفات معتذرًا عن عدم استطاعته تأمين وصوله لبيروت لأن سماء بيروت تحت رحمة الطيران الاسرائيلى .. وعند حصار ياسر عرفات الأخير فى طرابلس اللبنانية قرر ابراهيم شكرى أن يسافر إلى ياسر عرفات برغم كل مخاطر الرحلة ويرأس وفدًا من القوى الوطنية ويصل إلى طرابلس ليشد من أزر ياسر عرفات وأبطال الثورة الفلسطينية .



لحظة استقبال عرفات لإبراهيم شكرى فى طرابلس المحاصرة قبيل الفجر

الفصل التاسع

مد مياه النيل لإسرائيل

استمر ابراهيم شكرى يمارس دوره كديدبان يحمى مصالح الشعب المصرى .. فقد حدث أن عرض الرئيس السادات فكرة مد مياه النيل لإسرائيل .. وانبرى ابراهيم شكرى تحت قبة مجلس الشعب يرفض الفكرة ويهاجمها .. فقال فى رده على بيان حكومة الدكتور مصطفى خليل : إن هذا الموضوع ليس موضوع معارضة أو موضوع أغلبية وإنما هو حياة مصر كلها .. فإلى أى شىء يستند الفلاحون ؟! إنهم يستندون إلى الزراعة وإلى ماء النيل .. فعندما يكون هناك عدم تفهم لموقفنا من الدول الافريقية أو بالنسبة للسودان بالذات فكيف نطمئن على هذا الماء الذى يأتينا من هناك ؟ كيف نسكت على سياسات يمكن أن تضرنا فى المستقبل .. لا يمكن أن ينظر إلى هذا على أنه موضوع معارضة ولكنه موضوع يتعلق بحياة مصر .. وأضاف ابراهيم شكرى أننا لا يمكن أن نوافق على إعطاء اسرائيل ماء النيل ولا يمكن أن نسكت على هذا الموقف بأى شكل .

ولم يكتف إبراهيم شكرى بموقفه المعارض لفكرة الرئيس السادات والذى أعلنه تحت قبة مجلس الشعب .. بل سعى لتكوين رأى عام رافض لهذه الفكرة وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية التى عقدها فى قرى ونجوع ومدن مصر وكذلك من خلال تبنى جريدة حزبه «الشعب» لرفض فكرة السادات بمد مياه النيل لاسرائيل ..

ولكن استمر الحديث عن فكرة السادات بمد اسرائيل بماء النيل شريان الحياة فى مصر.

وألقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بيانا حول هذا الموضوع .. وقام ابراهيم شكرى بالرد على هذا البيان قائلاً :

لاشك أن هذا الموضوع الذى تفضل السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بإلقاء بيان عنه ، موضوع قد شغل الأذهان وشغل الشعب لأهميته وخطورته ، ولقد كان لمجلسكم الموقر فضل إثارة هذا الموضوع ، وليس ذلك الآن ، وإنما فى بداية دور الانعقاد الماضى ومنذ أن القى السيد رئيس مجلس الوزراء بيانه ، وكان ذلك فى رد المعارضة على هذا البيان ، حيث استفسرت فى حديثى عن موضوع مياه النيل وهل هناك فكرة بمدها إلى إسرائيل .. الخ سواء كان بما يسمى زمزم الجديدة فى القدس أو فى غيرها ، وموضوع زمزم الجديدة فى القدس كان حديثا تتناوله الصحف ، وأن الجريدة التى تناولته تحت يدى الآن ، وهى جريدة وثيقة الصلة بالجهات الرسمية العليا وبالرئيس السادات بالذات.

لذا فقد كان لإثارتها لهذا الموضوع شىء من الخطورة وكان اهتمامها به كبيرا ، ثم جاء حديث السيد رئيس الجمهورية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩

وتحدث عن هذا الموضوع فى التليفزيون بطريقة توحى أنه لماذا لا تكون هناك فكرة بأن يذهب جزء من مياه النيل إلى القدس ويكون رمزا للأديان التى تشرب من مياه النيل ؟ لاشك أن هذه الفكرة تتسم بنوع من التسامى والعلو فى التفكير ، ولكن لا شك أنها أيضا تحوى مبدأ خطيرا ، لا يمكن أن يمر بسهولة ، دون أن يحسم الأمر .

ولذا فقدكان حديثى وقتذاك ، ثم جاء بعد ذلك رئيس مجلس الوزراء ونفى تماما ذهاب مياه النيل إلى أبعد من الحدود المصرية .

ولذا فقد هدأت نفوسنا ورضينا ، وصدقنا ، واعتبرنا أن هذا الحديث ـ وهو صادر من رئيس مجلس الوزراء المسئول والمفاوض الأول فى المفاوضات ـ شىء منته ، إلاّ أننا فوجئنا فى شهر سبتمبر الماضى بأن هناك نصوص خطابات نشرت فى جريدة الأهرام وغيرها مترجمة عن الأصل الانجليزى الذى حررت به وإننى شاهدت الأصل الذى حررت به ، وأن الترجمة التى ترجمت به تعد ترجمة دقيقة إلى حدكبير ، بيد أن بها فى نفس الوقت بعض التغييرات التى لا تمس جوهر الموضوع ، وهذه الخطابات المتبادلة ظهر منها أن الموضوع ليس موضوع ماء للقدس وإنما الأصل فى الفكرة أنها ماء للنقب ، وهذا منصوص عليه فى الخطابات الأولى للسيد الرئيس حيث قال :

«ولعلك تذكر أيضا أننى عرضت أن أمدكم بمياه ، يمكن أن تصل إلى القدس ، مارة بالنقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم» .

هذا هو ما ورد فى الخطاب ، أى أن الموضوع لم يكن مياه زمزم

الجديدة فى القدس . وإنما كان مياها للنقب للاستيطان والتكثيف ، ثم جاء رد لبيجين فى الترجمة الموجودة ليقول : « اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب ، وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا » .

وهذا هو ما جاء فى خطاب بيجين وإننى قد لا أصدق بيجين ، ولكن فى الخطابات الرسمية المرسلة إلى السيد رئيس الجمهورية فلابد أن تكون معلوماتها صادقة ، وخاصة أن السيد الرئيس قال عن بيجين إنه صادق وأمين وانه ينفذ كل التعهدات .

إذن ، فلابد أن يكون هذا الكلام قد حدث ، «اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل مياه إلى القدس مطلقا» وجاء أيضا فى الخطاب :

«وكان ردى ياسيادة الرئيس ، أن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة جدا ، ولكننا يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس ، وبين النواحى المادية ، فلنفصل بين الموضوعين . القدس من ناحية وماء النيل للنقب من ناحية أخرى» .

أى أن بيجين لم يرفض . وكيف يرفض ؟! كيف يرفض مثل هذا العرض ؟

ونحن نقول لهم إننا سننقل إليكم ماء النيل ، إنه لا يمكن أن يرفض مثل هذا العرض أبدا . إنما الذى رفضه هو أن تكون هناك مساومة بماء النيل على عروبة القدس ، أو على رفع علم عربى على الجزء العربى من القدس .

ولذلك فإن بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى هذه الخصوصية ليس دقيقا ، لأنه عندما يقول إن الموضوع قد أقفل ، وقد انتهى عند هذا الأمر ، أقول لا .. ربما يكون قد رفض من حيث المساومة بالنسبة لعروبة القدس ، وماء النقب ، لكن بيجين قد فرق بين الأمرين ، فرق بين النقب ، وبين مدها بالمياه لتكون هناك المستوطنات . وتكثيفها على هذا الوضع ، وبين موضوع «زمزم الجديدة» فى القدس ، ثم جاء خطاب السيد الرئيس إلى ملك المغرب وقال فى جزء منه :

«ولم يكن هذا العرض قرارا انفردت به ، بل إننى بحثت الأمر وقلبته من جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات» .

أى أن الأمر لم يكن كما ذكره السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الآن أنه كان فكرة عابرة أو أنه كان عرضا وانتهى ، لا .. إن السيد الرئيس هنا يقول إنه لم ينفرد بالأمر وأنه بحث هذا الموضوع مع وفد المفاوضات ، وبحثه مع نائب رئيس الجمهورية ومع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

أى أن الموضوع كان موضع مفاوضة ، ولم يكن كما يقول السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الآن ـ إنه كان مجرد فكرة عابرة وعرضا قد أقفل بابه .. لا .. لا نرضى أبدا إلا أن ـ نسمع حديثا صريحا من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فى نفس الوقت والمسئول عن إدارة شئون هذه البلاد الآن فى هذه الفترة ، لأنه لا يمكن أن يدخل فى عقلى أبدا أن هناك مسئولا فى المفاوضات يمكن أن يفعل شيئا بجانب رأى

رئيس الجمهورية ، ونحن نعرف أن نظامنا هو نظام رئاسى ، وأيضا هو رئيس للوزراء الآن ، وأن كل أمر يتم فى المفاوضات هو الذى يبدأ به . وهو الذى يرسم صورته ، وهو الذى يخطط له ، بحيث أنه عندما اختلف رأى المفاوض ، رأى مستشاره ، رأى الرجل الذى ائتمنه على شئون مصر الخارجية ، مرة ، ومرة ، استقال ، وكان الرأى الذى رآه الرئيس .

لذلك ، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الحديث موضوع عرض يمكن أن يكون قد عرض ولم يقبله بيجين إنما يجب أن نأخذ الأمر بجدية ، خاصة عندما يتحدث السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الآن ويقول إن هذا الأمر يمكن أن يبحث ، وإذا بحث سنأخذ رأيكم ، على أى شىء يؤخذ رأينا ؟! أى شىء يمكن أن يؤخذ رأينا فيه ؟ أيمكن أن يؤخذ رأينا بأن هذه المستوطنات التى شكونا منها هناك فى الجولان ، وهناك فى الضفة الغربية وفى غزة نجعلها على قلبنا هنا فى النقب على حدودنا بعد أن نزع سلاح جزء كبير من سيناء ، وأصبح التسليح فيها شبه تسليح فقط ؟ ونحن نعرف هذا كله ، فسيناء فى أغلبها أصبحت منزوعة السلاح وتكون هناك القاعدتان اللتان تبنيان الآن فى النقب ليكون هناك السلاح والقاعدة ، وأيضا الكثافة السكانية لكى تكون جاثمة على قلب مصر إلى الأبد ، نحن نعطيهم الأسباب التى تجعلنا نركع تحت أقدامهم بفعل قوتهم وبفعل ما فعلناه ورتبناه وكيف يمكن أن نقول لهم : اخلوا جميع المستوطنات من الضفة الغربية ومن غزة وأتوابها هنا فى النقب ؟ مرحبا بكم فى النقب . لا .. لا مرحبا بهم فى النقب ولا فى غيرها ، ولا يمكن أن نمدهم بأسباب الحياة .

أما الحديث الذى قرأته اليوم فيا ذكره السيد الرئيس السادات بالنسبة لعدم أهمية الكمية وأنها مليون متر مكعب فى اليوم ، بمعنى أنها ثلث مليار متر مكعب وأننا نقذف فى البحر ستة مليارات متر مكعب كل سنة . آسف أن أقول ، إنه بالنسبة لهذا الموضوع هناك من زود السيد الرئيس بمعلومات غير دقيقة ، وللأسف فانه لا يوجد ماء نقذفه إلى البحر يساوى ٦ مليارات متر مكعب كل عام ، وأن هذه المليارات التى يتحدث عنها تصرف أثناء السدة الشتوية لكى تجرى الملاحة ، وأهالى الصعيد يعرفون ذلك تماما ، ولكى تمكن التوربينات من العمل ، ولكن هل معنى هذا أن الماء يذهب من مجرى النيل ونفتح سد فارسكور مثلا ؟! ومن الممكن أن يوضح ذلك الأخوة الزملاء أعضاء المجلس عن دائرة فارسكور يمكنهم أن يوضحوا ما إذا كان السد يفتح وتنزل المياه فى البحر أم لا ، وأيضا من الممكن أن يوضح ذلك الاخوة الأعضاء عن دائرة أدفينا يمكنهم أن يوضحوا ما إذا كانت المياه تذهب إلى البحر أم لا عندما تفتح القناطر الموجودة عند أدفينا .

إننى أقول إن العكس هو الصحيح ، ذلك أن نحاول رفع مستوى المياه فى النيل لكى يتوازى ماء البحر مع مياه النيل ، وتكون هناك السلامة للسد الموجود فى فارسكور والسلامة أيضا لقناطر أدفينا .

إن هذا هو الذى يحدث ، إننا لا نقذف مياها إلى البحر ، وهذا كلام خطير ، لأننا إذا قلنا إننا نقذف مياها إلى البحر لأتت إلينا السودان وقالت إن الماء الذى تقذفونه فى البحر من حقنا ، ولكن الحقيقة أننا لا نقذف ماء إلى البحر ، وكل ما فى الأمر أننا نصرف جزءا من المياه أثناء السدة الشتوية ، وهذه المسألة لها فائدة فى الملاحة وفى الكهرباء ، وأيضا فى تغذية

بعض الترع التى تعتبر ملاحية بالدرجة الأولى كرياح ناصر وغيره .

إذن فليس هناك قذف للمياه بالنسبة للستة المليارات ، وهذه معلومة أرجو تصحيحها للسيد الرئيس السادات ليعرف حقيقتها ، لأننا لا نقذف ماء فى البحر ، وكل ما فى الأمر أن هناك سوء استعمال لبعض كميات من المياه التى تذهب إلى المصارف ، فلا يمكن أن نتصور وأن نقول إن هذه المياه يمكن ألاّ تكون لها فائدة ، يمكن أن تكون المياه متوافرة الآن لأننا لم ننفذ استصلاح المساحات المستهدف إصلاحها ، قد يقال بأن هذه الكمية ضئيلة ولكن يذكر السادة الأعضاء المحترمون وربما بعضهم لم يعاصر ذلك الوقت ، إننا كنا جميعا كعرب قمنا بمشروع مشترك لمنع جزء بسيط من مياه روافد نهر الأردن لكيلا يذهب إلى مياه البحيرة ، لتنتفع به اسرائيل ، وأعدت هذه المشروعات المشتركة لروافد نهر الأردن والتى تعد هى السبب الرئيسى لحرب ١٩٦٧ فى حقيقة الأمر ، هذه المياه كم كانت أيها السادة ؟! لقد كانت أقل بكثير من هذه الكمية التى يقال إننا سنعطيها لإسرائيل . ومع ذلك لم يأت ذكر للكمية فى هذه الخطابات إنما كان الحديث عن المبدأ نفسه ، ونحن لا نتحدث إلا عن المبدأ .

أما مسألة مليون متر مكعب فهى مثل المليار متر مكعب تماما ، لأن من يحصل اليوم على مليون متر مكعب كحق اتفاق يومى ، والتى تعادل ثلث مليار ، من الممكن أن يطلب فيما بعد زيادة هذه الكمية ، باعتبار أنه قد أصبح صديقا لى ، .وليعلم السادة الأعضاء أن ثلث المليار متر مكعب الذى يقال بأننا نزرع به مساحة ٣٥ ألف فدان فى سيناء ، فإن هذه المياه يمكن بطريقة التنقيط التى تتبعها اسرائيل فى الزراعة ، أن تضاعف هذه المساحة

أضعافا مضاعفة بحيث لا تكون هذه المساحة ٣٥ ألف فدان فقط ولكن من الممكن ألاّ تقل عن ٣٥٠ ألف فدان .

وباستخدام العلم والتكنولوجيا فى استغلال المياه بطريقة التنقيط فى الزراعة يمكن مضاعفة هذه المساحة فى النقب ولكى ينفذ هذا وبالتالى يمكن استجلاب العديد من المواطنين الاسرائيليين للتوطن فى النقب ، ولكى ينفذ هذا البرنامج على أوسع ما يكون وكأننا فى نهاية الأمر نخرج من هذه الحصيلة كلها ، بأننا مهددون إذا ما نفذت هذه الفكرة بأن تكثف إسرائيل مستوطناتها على حدودنا المنزوعة السلاح وبالتالى نكون فى موقف ضعيف دائما بالنسبة لهم من الناحية الاستراتيجية وهذا الأمر يمكن أن يكون سببا كافيا لكى لا نفكر فى مثل هذه الفكرة .

الفصل العاشر

إبراهيم شكرى والوحدة العربية

آمن إبراهيم شكرى بالوحدة العربية كما آمن بها أعضاء حزب مصر الاشتراكى (مصر الفتاة) .. ففى البيت الأخضر (مقر الحزب الاشتراكى) وعلى صفحات المجلة الاشتراكية وجريدة الشعب الجديد التقى المجاهدون العرب وزعماء حركات التحرير فى كثير من البلاد العربية التى لم تكن قد استقلت بعد .

التقى الحاج أمين الحسينى ومحمد على الطاهر من زعماء فلسطين .. ورشيد عالى الكيلانى وفائق السامرائى من زعماء العراق .. والحبيب بورقيبه رئيس الجمهورية التونسية والزعيم علال الفاسى مؤسس حزب الاستقلال المغربى ومحمد خيضر وصالح بن يوسف من زعماء الجزائر واسماعيل الأزهرى ومحمد نورالدين من زعماء السودان .. وغيرهم من المناضلين العرب الذين كانوا يجدون فى الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) السند والدعم .. ذلك أن الحزب الاشتراكى لم يكن حزبا محليا .. بل لعله

أول حزب يضع فى برنامجه السياسى الدعوة لقيام الوحدة العربية فى شكل الولايات العربية المتحدة .

وقدمت مصر الفتاة أحد قادتها (الشهيد الدكتور مصطفى الوكيل) نائب رئيس حزب مصر الفتاة ليشارك فى الثورة العراقية ضد الاحتلال الانجليزى بقيادة البطل رشيد عالى الكيلانى سنة ١٩٤١م .

وفى معركة تحرير فلسطين سنة ١٩٤٨ قام ابراهيم شكرى بالمساهمة فى هذه المعركة القومية المصرية وذلك بتمويل كتيبة الشهيد الدكتور مصطفى الوكيل التى قرر الحزب الاشتراكى الاشتراك بها فى معركة فلسطين .. وقد حول ابراهيم شكرى بيته فى شربين إلى مخزن سلاح لاستخدامه فى المعركة .. معركة التحرير .

ينتخب ابراهيم شكرى أمينا للمهنيين باللجنة المركزية وخلال توليه هذه المسئولية دعا إلى عقد مؤتمر «كل الشعب العربى» الذى يلتقى فيه كل المهنيين وأعضاء الاتحادات العربية العمالية والمهنية .

واستمر ابراهيم شكرى فى نضاله من أجل وحدة العرب .. وتحت قبة مجلس الشعب المصرى عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وقطع العرب علاقاتهم بمصر .. كان لإبراهيم شكرى دوره الرائع من أجل التضامن العربى .. ووقف يلقى رد المعارضة على بيان حكومة الدكتور مصطفى خليل سنة ١٩٨٠ . فقد حدث فى هذا الوقت أن توترت العلاقات بين مصر والسودان وجاء بيان الحكومة خلوا من الإشارة إلى السودان فقال ابراهيم شكرى فى رده على البيان : «أن يكون هناك صمت حول موضوع السودان فهذا شىء لا يمكن أن تسلم به المعارضة لأننا لا نتصور مطلقا أن

تكون هناك فرقة بيننا وبين السودان . لقد تحركت مصر دائما للدفاع عن السودان الذى يكون على وفاق مع مصر لأن هذه مسألة حيوية نحرص عليها ونفتخر بها ولذلك فإن حديثى عندما يكون فى هذا الاتجاه أرجو ألا تتضرروا منه أيها الاخوة لأنه يأتى من المعارضة أو الأغلبية ولكنه موضوع قومى . وعندما أدلى بهذا الحديث فإننى أقول : إن علينا أن نحرص على صلاتنا بالسودان وأن نعض عليها بالنواجذ ولا يمكن أن يقال هذا القول «إذا أرادت أن تقطع فلتقطع » لا نقول هذا القول إذا أرادت أن تقطع فلتقطع .. لا .. يجب علينا أن نذهب إليها ونعرف لماذا تريد أن تقطع علاقاتها معنا فهى نافذتنا الآن على الدول العربية .. وتساءل إبراهيم شكرى ماذا تريد منا هذه السياسة التى تهدف إلى ألاّ يكون بيننا وبين الدول العربية أية صلات ثم نأتى لهذه النافذة التى ما زالت باقية لنا وهى السودان ممثلة فى الرئيس جعفر نميرى الذى يتحدث باسم مصر فى الدول العربية .. حتى هذه النافذة يراد لها أن تغلق ؟

لا .. لابد أن نحاول بكل الطرق لكى يكون هناك دائما تلاحم وتلاصق فى السياسات بيننا وبين السودان وعن موضوع الخلافات بين مصر والدول العربية قال إبراهيم شكرى إن التضامن العربى كان عدتنا فى معركة أكتوبر الخالدة وأن نتائج هذه المعركة الناجحة بلاشك كانت مفجعة لأعداء العرب والمسلمين ولأعداء مصر . كانت مفجعة لهم جميعا لذلك فهم يحاولون تقسيم الصف العربى وأننا يجب أن نرتفع فوق هذا كله .. إن مصر عليها دور كبير ولاشك أن العرب جميعا بدون مصر لا يمكن أن تكون قوتهم كقوتهم عندما يكونون مع مصر ولقد فهموا هذا ولذلك فإن السياسات التى تأتينا من الصهيونية والشيوعية والامبريالية كل هذه

السياسات لا تريد خيرا لمصر ولذلك أرادت أن تقسمنا دائما وأن تفرقنا دائما .. وعلينا أن نسعى لجمع الصف من جديد .. علينا أن نسعى من كل النواحى .. يقولون كيف نسعى وهم يقولون عنا ذلك وهم يتصرفون بهذا التصرف واجتمعوا فى مؤتمر قمة بغداد وقالوا عنا كذا وكذا ؟ نحن نعرف هذا . ولكن مصر كانت كبيرة دائما كانت عالية دائما وكانت تسمو على مثل هذه التصرفات لأنها لا تتلقى واجبها من هؤلاء الحكام العرب . ولا من تصرفات أى نظام وإنما تتصرف من وضعها الشرعى والحقيقى والتاريخى والمصيرى فهى بالعرب شىء كبير جدا ولا يمكن أن نتصور أننا وحدنا شىء كبير جدا فعهد الفراعنة قد زال فعندما كانت مصر فرعونية كان العالم فى ظلام وقد كنا نحن أصحاب المدنية .

وتغيرت الوزارة وشكلت وزارة جديدة برئاسة السادات نفسه الذى أناب الدكتور فؤاد محيى الدين ليلقى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب .. وكعادة التقاليد البرلمانية وقف إبراهيم شكرى زعيم المعارضة ليرد على بيان الحكومة وكان ذلك فى الجلسة العاشرة المنعقدة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠م فقال :

لقد جرى بالأمس حديث وحوار حى وقوى من جانب كل من المعارضة والحكومة حول موضوعات مهمة وأساسية . وإننى أرى ـ بالرغم من أنه قد بدا أن هناك خلافا فى الرأى ـ أنه لا خلاف حقيقة حول موضوع العلاقات العربية المصرية .

فلا شك أنه لا اختلاف بيننا على أنه يجب أن تكون هذه العلاقات على أحسن مستوى ، وأن ما نتمناه هو أن تستمر مصر فى موقعها الصحيح

بين إخوانها العرب ، تقودهم إلى خير البلاد العربية والمنطقة بأسرها ، بل إلى خير الدنيا والإنسانية جمعاء .

هذه النظرة إذن ، نتفق فيها جميعا ، ولكن الخلاف ينحصر فقط فى كيفية إيجاد المناخ الملائم لعودة وحدة الصف العربى إلى ما كانت عليه قبل الخلافات التى طرأت على الساحة العربية بصورة لم يتوقعها أحد .

والواقع أن أحوال الدول العربية الآن لا تسر صديقا ولا عدوا كما يقول المثل . بل إن هذه الأحوال تنذر بمزيد من السوء إذا استمرت على ما هى عليه الآن . ولا أظن أن أحدا يختلف معنا فى هذا سواء كانت أسباب الخلافات العربية ترجع إلينا أو تصرفات بعض الدول العربية التى تسىء إلينا ، ولا تساعد على تقارب وجهات النظر بيننا وبينهم . وقد أسهمت بعض أجهزة الإعلام فى الوصول بنا إلى هذه الحالة حيث لم تكن تحرص على إبراز إيجابيات العلاقات المصرية العربية بل تركز على النواحى السلبية .

وإن المعارضة تتمنى أن تكون الفترة الحالية من توتر العلاقات المصرية العربية فترة مؤقتة لا تدوم طويلا وأن يعود إلى الصف العربى تماسكه وقوته . وعندما كانت المعارضة تبدى هذه الآراء كان يقال لها : ما هو البديل ؟ وذكر تقرير اللجنة فى هذا الصدد أننى قلت إن هذه مسئولية الحكومة . والواقع لم يكن الحديث بهذا الاختصار فقد جرى حوار ونقاش طويل حول إيجاد هذا المناخ ، وليس هذا مقام سرد تفاصيل هذا النقاش .

وأود أن أعيد الآن ما سبق أن قلته فى اجتماعات اللجنة بشأن جامعة

الشعوب الإسلامية والعربية من أنه يجب ألاّ تكون بديلا ـ بأى شكل من الأشكال ـ عن فكرة تجمع الدول العربية فى جامعة عربية برغم المآخذ التى كانت تؤخذ على الجامعة العربية . ويسرنى ما نشر على لسان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية من أن جامعة الشعوب الإسلامية والعربية ليست بديلا عن جامعة الدول العربية . وكنا نود أن تكون تصرفات الحكومة فى هذا الصدد منسقة مع هذا التصريح ولكننا فوجئنا بقرار يلغى تقريبا منصب أمين عام جامعة الدول العربية ويقضى باسناد مهام هذا المنصب إلى أمين عام جامعة الشعوب الإسلامية والعربية ، مع أن الشخص الذى كان يشغل هذا المنصب قد توافرت لتعيينه الصفة الشرعية . وأن قرار تعيين شخص آخر فى هذا المنصب هو قرار مشوب بأخطاء تفقده الصفة الشرعية .

ولذلك كان يجب أن يكون تصرف الحكومة متوائما مع تصريحات السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية . ومازالت أمامنا الفرصة لتصحيح هذا الوضع بما يزيل الانطباع السائد بأن جامعة الشعوب الإسلامية والعربية بديل للجامعة العربية . وهو ما يمكن أن يفسر بأن الخلافات العربية الطارئة ستصبح حالة دائمة لا رجعة فيها . مع أن العكس هو الصحيح . فمهما كان الأمر فالخلاف حول المشكلة بيننا وبين اسرائيل ولكن إن كان هناك خلاف بيننا وبين الدول العربية بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد فليس معنى ذلك أن يستمر هذا الخلاف طول العمر وألاّ تكون هناك علاقات طبيعية بيننا وبين الدول العربية .

ولذا فإننى لا أرى أن هناك خلافا بيننا وأن من حق المعارضة أن تنادى بتهيئة المناخ لإيجاد العلاقات الطبيعية . ولتكن هذه فترة مؤقتة وليست

مستديمة ، وأن نهيئ أنفسنا لإيجاد تقارب بيننا وبين الدول العربية ، وألا نظهر دائما أننا استطعنا أن نشق طريقنا دون مساعدتهم ، فإن الترابط بين الشعوب العربية هو الأصل . وإن كانت هناك دعوة للسلام بيننا وبين اسرائيل فهذه الدعوة لا يمكن أن تكون بديلا عن علاقاتنا بالدول العربية ، فما زالت هذه العلاقات قوية فى بعض نواحيها ، التى تحدثنا عنها جميعا .

الفصل الحادي عشر

محاربة الفساد

يخت المحروسة

وعندما قرر مجلس النواب تقديم هدية إلى الملك فاروق بمناسبة عقد قرانه رفض ابراهيم شكرى أن يسهم فى ثمن الهدية وتبرع بمكافأته لعمال وسعاة مجلس النواب وانبرى تحت قبة مجلس النواب معارضا بشدة الموافقة على اعتماد نحو نصف مليون جنيه لترميم يخت الملك المحروسة واعتبر الموافقة خيانة للشعب وتبذيرا لأمواله معبرا فى ذلك عن رأى الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) ومما قاله :

حضرات النواب المحترمين أمامنا الآن مشروع قانون برفع تكاليف إصلاح اليخت الملكى « محروسة » من مليون جنيه إلى ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه وقد قيل لنا إن هذه الزيادة نتيجة لخفض الجنيه المصرى .

وعندما رجعت إلى تقرير اللجنة المالية السابقة وجدت به ما يأتى :

« تضمنت التعديلات اعتمادا قدره ٣٥٠,٠٠٠ جنيه لإصلاح اليخت الملكى « محروسة » من أصل التكاليف المقدرة بمبلغ مليون من الجنيهات .

وقد رأت اللجنة أنه قد يكون من الأصلح فى حدود الاعتماد المقدر شراء يخت جديد بدلا من الإصلاح ليخت قديم مضى على بنائه ثمانون عاما مع الاحتفاظ به كأثر تاريخى صاحب أمجاد البحرية وكان مدرسة لضباطها ورجالها .

ـ ومن أجل ذلك رأت اللجنة أن توافق على إدراج الاعتماد على أن يعرض الأمر على خبراء مالية جدد ليقرروا ما إذا كانت المصلحة الغالبة هى شراء يخت جديد أو فى إصلاح اليخت القديم وعلى أن يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد مرهونا بموافقة مجلس الوزراء .

فهل نفذت توصيات اللجنة المالية السابقة ؟ وهل نفهم من هذا الطلب الجديد أنه قد ووفق نهائيا على إصلاح هذا اليخت القديم بعد استشارة خبراء جدد ؟ أم هل يمكن أن يعدل هذا الاعتماد بأن يشترى منه يخت جديد يكلف الخزانة أقل من هذا المبلغ بكثير وأن يحتفظ بهذا اليخت كأثر تاريخى ؟ نريد أن نعرف هذا أولا قبل أن نرفع هذا الاعتماد من مليون إلى ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه .. أرى أن هذا المبلغ الضخم كبير جدا على إصلاح يخت مهما كان الأمر فما هو إلا يخت فلو كان مدرعة أو مركبا حربيا يمكن أن ننتفع به فى الحرب وأن نذود به عن دمار البلاد كما حدث فى الأزمة التى مرت بنا أيام حرب فلسطين لما ترددنا فى الموافقة .

ـ تروننى مندهشا أشد الدهشة يا حضرات النواب من أن يوافق البرلمان الماضى والحاضر على هذا الاعتماد وهو يستغرق أغلب ميزانية البحرية الملكية المصرية وكنت أود أن أسمع أن هذا الاعتماد الكبير هو لشراء قطعة حربية بحرية تفيدنا وقت الحاجة أو أن يكون لعمل آخر تستفيد منه البحرية

المصرية الناشئة التى يجب أن نزودها بكل المعدات اللازمة لها .

– لقد سمعت كثيرا من التعليقات بصدد هذا الاعتماد فى ردهات المجلس وكنت أظن أن اللجنة المالية سيكون لها رأى غير هذا الرأى ولكنها وافقت عليه بالإجماع والأجدر بنا يا حضرات النواب أن نقوم بواجبنا كما ترضى ضمائرنا وأن نراجع اللجنة المالية فى هذا الاعتماد .

قانون لمحاربة الفساد :

ويواصل ابراهيم شكرى رسالته من أجل إقامة مجتمع العدل الاجتماعى فيقدم إلى مجلس الشعب مشروعا بقانون يحارب الفساد .. ووضع المشروع قواعد محددة لمحاربة الفساد بالتحقيق الفورى فى كل ما ينشر عن الإنحرافات ونص على ضرورة احترام ما يكتب فى الصحف سواء كانت قومية أو معارضة وإبلاغ الصحيفة بنتائج التحقيق وطالب بأن تكون الرقابة علنية وحظر على موظف القطاع العام والحكومة تلقى الهدايا وإلزام الوزير بسرعة الاستقالة إذا ظهرت مخالفته .. وقال إبراهيم شكرى بانه لا بد من محاسبة المسئولين الذين ساعدوا عصمت السادات فى طريقه المنحرف مهما كانت مراكزهم وقال انه كان لا يمكن لعصمت السادات أن يحقق كل هذه الأرباح الحرام لولا التسهيلات التى قدمت اليه من بعض المسئولين فى الدولة . وأن تصوره لمحاربة الفساد يستند أولا على تعميق الديمقراطية لأنه لو كانت هناك ديمقراطية حقيقية لما حقق عصمت السادات ما حققه من مكاسب غير مشروعة .. ويستند هذا التصور كذلك إلى أن يكون المسئولون قدوة وبذلك يقتدى بهم غيرهم ويصعب تحقيق الفساد عن طريقهم . ولذلك أعطى مشروع القانون الجهاز المركزى

للمحاسبات الحق فى إحالة كل من يرتكب مخالفات مالية لهذا القانون ولغيره من القوانين إلى النيابة العامة المختصة مباشرة لمحاكمة مرتكبيها تأديبيا أو جنائيا حسب الأحوال وتخطر الجهة التى يتبعها المحالون للمحاكمة بذلك كما يخطر مجلس الشعب بما يقع من الوزراء من مخالفات .

وعندما تفشى الفساد وازداد قدم ابراهيم شكرى زعيم المعارضة المصرية فى مجلس الشعب استجوابا لرئيس الحكومة والاستجواب يعنى اتهام للحكومة وفيما يلى نص الاستجواب وكذلك شرح زعيم المعارضة له .

استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء :

قدم زعيم المعارضة إبراهيم شكرى استجوابا إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين وهذا نصه :

عن عجز الحكومة فى مواجهة الكوارث التى يتعرض لها الوطن والمواطنون كانهيار المبانى القديمة والحديثة على ساكنيها وانفجار شبكات الصرف الصحى وحوادث قطارات السكك الحديدية وغرق المعديات النهرية وتفشى التعامل فى السوق السوداء واختلال الرقابة على الأسعار وتفاقم ظاهرة تقاضى العمولات غير المشروعة والرشاوى وفشل الحكومة فى التوصل إلى حلول حاسمة للقضاء على الآفات الاجتماعية وعدم اتباع سياسات رشيدة لحماية الوطن والمواطنين مما تتعرض له البلاد وعدم قدرة الحكومة على توقيع العقوبات والجزاءات لزجر المنحرفين أو اتخاذ التدابير الوقائية المنصوص عليها فى القوانين لحماية المجتمع ، الأمر الذى يحمل الحكومة مسئولية انعدام الثقة بين الحكام والمحكومين ويثير سخط المواطنين

ويغلق أبواب الأمل أمام أفراد الشعب وجماعاته مما يقود البلاد إلى ما لا تحمد عقباه .

ووقف الزعيم ابراهيم شكرى تحت قبة مجلس الشعب فى الجلسة التاسعة والخمسين (٣ مايو سنة ١٩٨٣م) يشرح استجوابه فقال :

منذ ثلث قرن تقريبا وقفت مثل هذه الوقفة أقدم استجوابا إلى الحكومة وقتذاك قبل الثورة ، وكنا فى حقيقة الأمر ونحن نستجوبها نحاول أن نصور المشاكل التى كانت قد وصلت فى ذلك الوقت إلى ذروتها بالنسبة لتعاون النظام الملكى مع الإقطاع ، ومع الرأسمالية المستغلة ، ومع الاستعمار ، وكنا فى حديثنا نود أن نظهر كل هذه المثالب لكى نبين أن النظام لابد أن يتغير ولابد أن يكون هناك تغيير جذرى فى المجتمع .

إن وقفتى اليوم تختلف عن ذى قبل . إننى أستجوب رئيس مجلس الوزراء عن سياسات ، هذه السياسات لا يقصد بالاستجواب فيها إلا أننا نحاول أن نبين أن هناك قصورا وأن هناك أخطاء ، وأن هناك ما يستحق أن تعاود الحكومة النظر فيه حتى نصل إلى النتائج المرجوة لكى ندعم نظامنا ونحافظ عليه ونقويه ، وأن ما أبدته الحكومة ، مشكورة ، بالنسبة لاستعدادها لمناقشة الاستجواب أمر نرحب به ، ونراه أيضا دعما للديمقراطية ودعما لنظامنا .

كما نرى أن القول الذى سبق أن تردد فى هذه القاعة بأن الاستجواب يمكن ألا يكون ، أو يمكن أن تدلى الحكومة ببيان تبين فيه كل السياسات التى يريد المستجوب أن يتحدث فيها ، لم يعد له محل بعد أن طلب السيد رئيس مجلس الوزراء أن نبدأ فى المناقشة سريعا .

لقد استمعت ـ أيها الإخوة الزملاء ـ فى هذه القاعة إلى الكثير من طلبات الإحاطة ومن الأسئلة ، بل وطلبات المناقشة ، وعندما كنت أسمع كل هذا فإننى أرى أن هناك محاولات صادقة من الأعضاء لكى يبينوا أيضا بعض الأخطاء ، ولكى يظهروا أن هناك ما يستحق المراجعة .. الخ ، ولكن الحال فى حقيقة الأمر يسير بصورة لا أقول من الحسن إلى الأحسن وإنما أشعر بأن جماهير الشعب ترى أن الكثير من النواحى تسير من السيئ إلى الأسوأ .

ولذلك فإنه يبقى علينا أن نستعمل حقنا فى الاستجواب حيث يجب أن نظهر أن هذه السياسات لاشك أنها تحوى قصورا لم يعالج هذه الحالات التى بينتها فى صدر استجوابى .

إن فى صدر الاستجواب حديثا عن مظاهر نراها ، مظاهر كثيرة سواء كانت بالنسبة للخدمات ، أو بالنسبة للمجارى ، أو بالنسبة لحوادث القطارات ، أو بالنسبة لانهيار العمارات .. إلخ وكل هذا ما هو إلا شواهد وأوضاع لابد أن نبحث عما وراءها .

إن السياسة السليمة لأية حكومة ليست فى إطفاء الحرائق بعد وقوعها أو أن نقول إنها قامت بواجبها عندما حدثت الكارثة ، إنما واجب الحكومة وكل حكومة رشيدة هو محاولة البحث حول ماوراء هذه الأحداث وهذه الكوارث والمظاهر لتعالجها ، وبذلك يمكن بالفعل الوصول إلى نتائج ، أما أن تكون هناك حملات نسمع عنها فى الجرائد من وقت لآخر حول ظاهرة من الظواهر تدور مرة حول موضوع العمارات التى تنهار ، ومرة حول حوادث القطارات ، ومرة أخرى حول المعديات وهكذا حتى ننتقل إلى

حملات أخرى ولا يكون هناك تصحيح أو تعديل فى السياسات التى يمكن أن تعالج كل هذه المظاهر .

فإذا تناولنا مشكلة الإسكان بصورة عامة ونحن نعرف حجم هذه المشكلة التى تحدث عنها أخيرا تقرير مجلس الشورى وقال إن المطلوب حتى سنة ٢٠٠٠ هو أربعة ملايين ومائتان وستون ألف وحدة سكنية ، وذلك نتيجة التراكمات والإحلال ومواجهة زيادة السكان .. الخ .

ولقد ناقش التقرير هذا الموضوع ووصل إلى أنه حتى لو نفذت الخطط الموضوعة فإنها لن تعالج أكثر من ٤٧٪ من المشكلة ، هذا التقرير مقدم من مجلس الشورى وأظن أنه أرسل إلى مجلسنا الموقر .

أزمة الاسكان والاستثناءات :

إذن ، فالمشكلة ملحة ، ولها أبعاد كثيرة وهى مشكلة صعبة ، ولا شك أن مثل هذه المشاكل الكبيرة تحتاج إلى التعاون بيننا جميعا وبين الأجهزة المختلفة لكى نحاول أن نصل إلى حلول لها ، ولا شك أيضا أن هذه الحلول لن تأتى سريعا ، ولذلك يجب أن نمهد للمناخ الموجود إلى أن تحل المشكلة ، أما أن نجد من المظاهر ومن الأوضاع ما يجعل المشكلة تزداد حدة أمام الذين ينتظرون حلها فإن هذا هو موضوع التساؤل والموضوع الذى يجب أن نعالجه .

إن الحكومة تقوم ببناء بعض الوحدات السكنية فى المحافظات .. إلخ . ويمكن أن يكون هناك توزيع لهذه الوحدات لم يستحقها ، ولكن هل هذه الوحدات توزع حقيقة على من يستحقها ؟ هنا يكون التساؤل ويكون

الحديث . أقول هذا الكلام وفى يدى دليل يمكن أن يقدم إلى المجلس أو إلى الحكومة عندما تطلبه .

لقد نوقش هذا الموضوع فى أكثر من مجلس محلى فى المحافظات . كما نوقش أيضا فى المجلس المحلى بمحافظة الجيزة ، وكانت هناك لجنة تقصى حقائق ، وبينت هذه اللجنة كيف أن كثيرا من هذه الوحدات ينتظرها سكان الخيام منذ أربع سنوات أو أكثر فى محافظة الجيزة ، إلا أنه عند حصر هذه الوحدات تبين العجب فيها ، تبين أن هناك وحدات مغلقة لا يسكنها أحد ، وإنما هى بأسماء موجودة تحت أيدينا وتحت طلب الحكومة وأمرها ، أسماء لأبناء مسئولين أو لأشخاص كانوا موجودين من قبل ونقلوا إلى أماكن أخرى .. الخ ، كما تبين أيضا أن هناك وحدات أخرى يشغلها من لا يستحقها .

إذن ، فهناك كلام كثير حول هذا الموضوع فى المجلس المحلى وهناك تحقيقات صحفية نشرت حول هذا الموضوع أيضا ، لا أقول فى جرائد المعارضة ولكنها نشرت فى الجرائد القومية ، منها أبحاث أو تحقيقات تبين أحاديث لأعضاء المجلس يقولون فيها ما الذى أوصلنا إلى هذه الحالة ؟ ويقال إن كل محافظ يأتى يحاول أن يتصرف فى نسبة الـ ٢٥٪ التى تخصه ، ثم ينقل المحافظ ويأتى محافظ آخر ويتصرف فى ٢٥٪ أخرى من النسبة التى كانت موجودة .. وهكذا يكون هناك جزء كبير من هذه الاستثناءات لا نسأل عليه ولا تسأل عليه لجنة الإسكان إنما يسأل عليه المحافظون الذين تولوا هذا المنصب واحدا تلو الآخر ، وكل هذا موجود فى الكشوف التى بين يدى والتى يمكن أن نقدمها للحكومة والمبين بها هذه الحالات .

وبالنسبة لمحافظة الدقهلية فقد تم هذا فيها أيضا وثبت أن كثيرا من الوحدات لا يسكنها من يستحقها .

وهناك الكثير من الحالات التى كانت تنتظر من يستحقها ولكنها وزعت بطريقة ليست صحيحة ، وبطريقة فيها استثناء ، أو بطريقة لا شك أن فيها نوعا من المجاملة لبعض المسئولين فى المحافظة هنا أو هناك حتى فى الحالة الأخيرة التى نشرتها الجرائد عن مدينة ١٥ مايو والتى كتب عنها أن هناك ٣٠٠ شقة تصرف فيها المسئولون على غير الطريق السليم وكان هناك اتجار فيها .. إلخ .

أى أن هذا الموضوع أصبح شائعا تنشر عنه الجرائد أكثر من مرة وبأكثر من طريق وبأكثر من تحقيق ، بحيث أصبح هناك انطباع - لا أقول عندى فقط وإنما انطباع عند الناس أو عند الشعب - بأن هناك خللا فى توزيع الشقق وقد تكون نسبة هذا الخلل ١٠٪ أو ١٥٪ أو ٢٠٪ أو أقل من هذا ولكن هذه الظاهرة وهذا الوضع الذى ينشر عنه وبهذه الطريقة يعطى انطباعا لدى هؤلاء الذين ينتظرون وحدات سكنية - وهم فى أماكن غير لائقة صحيا وإنسانيا - بالإحباط وبخيبة الأمل الأمر الذى يجعلهم يقولون إننا فى هذا البلد لا يمكن أن نطمئن إلى أن القواعد التى تصرف بها الأمور من حيث توزيع مثل هذه الوحدات هى قواعد العدل التى نتوق إليها جميعا .

أما النواحى الأخرى التى تتصل بمشكلة الإسكان فهى ظاهرة التمليك التى تحدث الآن بالنسبة للقطاع الخاص بل أيضا بالنسبة للقطاع العام ، صحيح أن الحكومة تضع شروطا معقولة جدا فى بعض الوحدات المخصصة

للتمليك ولكن القطاع الخاص لا يعرف هذه المعقولية أو غيرها وإنما هو نوع من الاستغلال على طول الخط ، وهنا يثور التساؤل ما الذى يمكن أن تفعله الحكومة فى هذا الموضوع ؟

الايجار والتمليك

إن عدم الحرص على تنفيذ القانون هو الذى أوصلنا إلى هذه الحالة ، فهناك القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر حيث تقضى المادة ٦٨ منه على «يحظر منح موافقات وتراخيص البناء بقصد التملك إلا فى حدود ١٠٪ من جملة الاستثمارات .

فهل هذا ما يتم فعلا ؟ أقول : لا .

كما أن المادة رقم ٧٠ من القانون تحظر على هؤلاء الذين يبنون مساكن للتمليك الحصول على مواد البناء المدعمة وإنما يتولى ملاك هذه المبانى بمعرفتهم وعلى نفقتهم استيراد لوازم البناء ، والإشراف على المواد المستوردة .. إلخ ، ولا يستعمل مثيلها من المواد المحلية وإنما تكون بالأسعار العالمية . فهل هذا ما يحدث فعلا ؟

إن الذى يحدث بالفعل هو أن أكثر من ٩٠٪ من الملاك الذين استخرجوا تصاريح بناء حصلوا على مواد تموينية تحولوا إلى التمليك بدلا من التأجير ، الأمر الذى حققوا من ورائه أرباحا غير مشروعة أخلت بالتوازن الاقتصادى لاشك فى ذلك ، وإذا كانت الحكومة قد طبقت ما هو موجود فى القانون وتابعته لما وصلنا إلى هذه الحالة التى نحن عليها الآن ، حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قضى بحظر تمليك أو تأجير

وحدات مفروشة أكثر من ثلث الوحدات السكنية فهل هذا هو الذى تم فعلا ، أم أنه يتم تمليك كل الوحدات السكنية ؟ ولماذا إذن نصدر القوانين سواء القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهل نحن نصدر القوانين لكى تكون أداة معطلة ؟ أعتقد أن هذه هى النتيجة التى وصلنا إليها ولا يوجد أى فرد يضع اعتبارا للقانون .

ثم نأتى لظاهرة ارتفاع المبانى بصورة ملحوظة وحصول المواطن على ترخيص للبناء بسبعة طوابق ولكنه يقوم ببناء أربعة عشر طابقا أو أن يكون الترخيص بثمانية طوابق ويقيم المبنى من عشرين طابقا .. إلخ ، وكذلك الحال بالنسبة لانهيار عمارة مصر الجديدة والتى تم بعد انهيارها مناقشة ظاهرة هذا الانهيار هنا فى المجلس ، وإننى أتساءل ألم يعالج القانون مثل هذه المواقف ؟ وأجيب أن القانون قد عالج هذه المواقف فمن الممكن أن تحرر مخالفة للمخالف ثم بعد سبعة أيام يتقدم بتظلم وينظر هذا التظلم خلال خمسة عشر يوما ثم هناك استئناف لذلك وهكذا كل هذه المدد إذا ما حسبناها نجدها أربعة وخمسين يوما ولكم أن تتصوروا أن مدة الـ ٥٤ يوما امتدت إلى أربع سنوات فتهدمت العمارة السكنية فوق سكانها قبل نظر التظلم .

وإننى أتساءل هل لا يمكن وقف المخالفة بالطريق الإدارى ؟ وأجيب أنه من الممكن بالطبع لأنه يمكن التحفظ على أدوات البناء ومعنى ذلك أن البناء سيتوقف ، ولماذا لم يقم قسم الشرطة التابع له المخالف بالإجراءات اللازمة ؟ إن أى شخص عندما يرسل له قسم الشرطة لسؤاله حول أى موضوع يعمل ألف حساب لمجرد ذهابه لقسم الشرطة ، ولكننى أقول : إذا

كانت الحكومة نفسها تقع منها المخالفات فأعتقد أنه من باب أولى أن يقوم المواطنون بالمخالفة ، وأقول إنه تم صدور حكم ضد أحد رؤساء شركات القطاع العام بالحبس وذلك لمخالفته للمبانى فى مدينة نصر ومصر الجديدة وهذه المبانى تقيمها الحكومة مخالفة للقوانين ، الواقع أن كل هذه الثغرات التى أمكن لهؤلاء أن ينفذوا منها كان على الحكومة أن تكون واعية لمثل هذه الأمور حتى تسير الأمور سيرا صحيحا وحتى لا نجد أن النسب التى وضعت فى الخطط بـ ٦٪ فوق المتوسط و ٢٪ إسكان فاخر لا يتم تنفيذها ويصبح الإسكان كله فاخرا والأثمان مرتفعة .. إلخ .

ثم نجد ظاهرة وجود شقق تم بناؤها ومغلقة أو شقق تحت التشطيب منذ سنوات طويلة وأتساءل : هل القانون لا يعالج مثل هذه الأمور ؟ وأقول : إن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى إحدى مواده يقضى بأنه لو توقف التشطيب عن عمد فيمكن أن يرسل إليه إنذار وبعد أربعة أشهر تتولى الجهة المختصة تشطيب المبنى وتأجيره وهنا أقول هل تم تطبيق هذه المادة ولو لمرة واحدة ؟ إن رؤساء الأحياء يقولون إنه ليس لدينا أجهزة يمكنها أن تقوم بكل هذه الإجراءات من تشطيب وغيره .

ولكننى أؤكد أنه لو تم تطبيق القانون ولو لمرة واحدة لخشى الملاك وأسرعوا فى إتمام المبانى وتشطيبها إننا نجد عمارات بالقاهرة تحت التشطيب منذ سبع أو ست سنوات ، ألم يكن من الممكن أن ينتفع بها الشعب ؟ لماذا تقف الحكومة عاجزة أمام كل هذه المخالفات ؟ لا يمكن أن أتصور ذلك من حكومة تعرف أن واجبها الأول هو تنفيذ القانون .

انهيار المبانى :

نأتى بعد ذلك لظاهرة انهيار العمارات ولقد شغل الرأى العام وشغلنا جميعا بانهيار عمارات القطاع الخاص والأشخاص الجشعين الذين لا يعرفون حق المجتمع عليهم ولكن ما رأيكم فى انهيار الأبنية الحكومية التى يتم بناؤها ثم بعد سنوات قليلة نجدها قد تصدعت وحدثت بها شروخ وتتهدم ويتم إخلاؤها .

لقد حدث هذا الأمر فى جميع محافظات مصر وليس فقط فى محافظة أو إثنتين ، ومعنى هذا أن التنفيذ سيئ ولا رقابة عليه ، وإننى لم أحاول عمل مسح لكل المحافظات ولكننى أقطن بالجيزة ودائرتى الانتخابية بمحافظة الدقهلية وبجوارى محافظة دمياط وأرى ما يجرى بجوارنا ، ففى الجيزة يوجد نحو ست مدارس أخليت ، وفى دمياط هناك عدة مدارس أيضا منها مدرسة سيالة ومدرسة كفر سعد ولقد كنت فى زيارة لكفر سعد منذ عدة أيام وشكا لى الأهالى أن المدرسة الإعدادية الثانوية التى تم بناؤها وسلمت عام ١٩٧٧ تم إخلاؤها لأنها أصبحت عرضة للسقوط على أبنائنا ، بل إن الأمر وصل إلى أكثر من ذلك ، فهناك المسجد الكبير «مسجد البحر» فى دمياط فعندما دخلته للصلاة وجدت القبة الخاصة به مسندة وتساءلت كيف ذلك ؟ رغم أنه حديث جدا فقيل إن الأسقف فى حاجة إلى ترميم ولقد وصلت تكلفة الترميم إلى ١٢٠ ألف جنيه ، وكذلك الأمر بالنسبة لمبنى المحافظة نفسه فعند زيارتنا للسيد المحافظ لم نجده فى مكتبه وانتقل إلى جناح آخر فى المبنى وذلك لأن الجزء الذى كان يقيم فيه قد تهدم ، إذن فالمسألة لا تقتصر على القطاع الخاص فقط ولكنها ظاهرة يجب

أن نقف أمامها لمعرفة السبب وراء كل ذلك ، كيف نجد بوابة كبرى فى رأس البر بنيت وتكلفت الآلاف من الجنيهات وتنهدم بعد قليل ومستشفى برأس البر أيضا وهو المستشفى ١٠١ تم بناؤه ولم يدخله أحد وذلك لأن المبنى غير صالح .

كذلك تم بناء المستشفى الجامعى بالمنصورة وتكلف ٤٠٠ ألف جنيه ومع ذلك قام مدير الجامعة بإخلاء الأجزاء الخطرة وأبلغ النيابة العامة عن هذه الأوضاع للتحقيق فى الأمر ، هذا على الرغم من أن الجامعة بها أشخاص على وعى وبها جهات للإشراف .. إلخ ، ومع ذلك وصل الأمر إلى هذا الحد ، هذا المستشفى الذى لو بنى فى الوقت الحالى لتكلف مليونى جنيه على الأقل ، إذن ليس الأمر مقصورا على عمارة انهارت فى مصر الجديدة أو البساتين أو الدقى لكننا نقرأ كل يوم فى الصحف عن عمارات واستغاثات منها استغاثة من إحدى العمارات بشارع المراغى رقم ٣ مكونة من أحد عشر طابقا وبها ثلاث وثلاثون شقة وبجوارها تم بناء عمارة من خمسة عشر طابقا ولم يراع فى بنائها الأصول الفنية اللازمة مما جعل العمارة ذات الخمسة عشر طابقا تميل على العمارة ذات الأحد عشر طابقا مما تسبب فى شروخ بالعمارة ويعيش الساكنون فى رعب وإذا تركوا العمارة فأين يقيمون .

وهناك حالة أخرى بمصر الجديدة فقد قام أحد الأشخاص ببناء عمارة من ثمانية وعشرين طابقا رغم محاولة وقفه وبجوار هذه العمارة مدرسة تعيش فى رعب خشية أن تسقط عليهم العمارة ووصلت الاستغاثة إلى رئيس الجمهورية وأمر السيد محافظ القاهرة بوقف البناء إداريا بأى شكل وتم

وقف البناء ومع ذلك قامت الشركة التى تقوم بالبناء بوضع لافتة على العمارة تعنى أن الشركة تنظر فى أمر المخالفات المنسوبة لها ومعنى ذلك أنها توحى باستمرارها فى عملها ولا تهتم بأى شىء .

إذن ، فيتضح أن الحكومة لا تلتزم بتنفيذ القوانين وهل ـ وكما قال البعض عند مناقشة هذا الموضوع ـ لا يخشى أحد الحكومة ويلتزم بتنفيذ القوانين؟ هذا كله هو الذى نتساءل عنه ونطالب الحكومة بالرد على ما قامت به نحو وقف كل هذه المظاهر .

ثم نجد القطاع الخاص يقيم الجمعيات التعاونية وأقول إن بعضها جاد فى عمله ولكن الغالبية عبارة عن مجموعات تحاول تحقيق الأرباح لنفسها بطريقة أو بأخرى ولدى الأمثلة الكثيرة على ذلك فهناك نحو ١٥٠٠ جمعية منها ٧٠٠ فى القاهرة و٨٠٠ فى المحافظات الأخرى ولكن يوجد فى أغلبها انحرافات خطيرة وما ورد بحيثيات الحكم فى قضية عصمت السادات يوضح كيف استغلت هذه الجمعيات بصورة أو أخرى فى صرف كميات كبيرة من مواد البناء تحت اسم هذه الجمعيات .. إلخ .

هذه الأمور كلها لابد من معالجتها ، لكن رغم وضوح هذه الظاهرة أتساءل ماذا فعلت الحكومة هل عالجت هذا الموضوع ؟ يقال إن جهاز التعاونيات ذكر أنه ليس لديه الأجهزة لرقابة هذه الجمعيات وأقول هذه ليست حجة فلابد من البحث عن وسيلة لكى نعالج الأمر بالنسبة للجمعيات التعاونية إذا كنا نفكر فى الحل ، ولاشك أن موضوع الجمعيات التعاونية مفيد إذا كان قائما على أسس سليمة وأن الأعضاء يقومون بالبناء من أجل السكنى وليس من أجل تحقيق الربح والنصب

والاحتيال وهناك ظاهرة خطيرة جدا وهى اشتراك أكثر من عضو فى أكثر من جمعية واحتفاظه بأكثر من شقة وهذه أمور يمكن معرفتها عند مراجعتها ولكن للأسف لا توجد فى مثل هذه الأمور متابعة حتى نوقف مثل الأوضاع التى ظهرت فى الجمعيات وفى سوء استعمال التراخيص والتيسيرات التى أعطيت للجمعيات .

احتكار الاسمنت :

يتصل أيضا بموضوع الإسكان مواد البناء وهناك حديث طويل حول ذلك وأتكلم بداءة عن موضوع الأسمنت ولقد سعدت جدا عندما رأيت السيد رئيس الجمهورية يفتتح خطا جديدا لزيادة الأسمنت ولكن ذلك لا يجعلنا نغمض أعيننا عن الحقيقة فالحقيقة تقول إنه كان من المفروض أن يكون لدينا فى هذا العام إنتاج يصل إلى ٩ ملايين طن أسمنت كان من المفروض أن يتحقق ذلك حسب المشروعات الموجودة فى الخطة الحالية والخطة السابقة ووفقا للمواعيد التى وضعت لشركات المقاولات ، ولكن ما تحقق هو ٤ ملايين طن فقط أسمنت ، والباقى يتم استيراده من الخارج ، ونحن حقيقة نستهلك ٩ ملايين طن فى العام ، ومن المتوقع أن يصل حجم الاستهلاك هذا العام إلى ١٠ ملايين طن ، ومعنى ذلك أن الفرق بين الإنتاج واستهلاك هذا العام سيكون حوالى ٦ ملايين طن وهنا أتساءل عن حجم المبالغ التى تدفع كفرق بين سعر الإنتاج العالمى وسعر الإنتاج المحلى ؟ وسوف نجد أنها مبالغ كبيرة كان يجب أن نوفرها لبلدنا خاصة أن مواردنا قليلة وأنه يجب علينا أن نحافظ على هذه الموارد .

ملاحظة أخرى هى أن كل مشروعات الأسمنت تقريبا وعددها ٥ أو

٦ مشروعات تولتها شركة مقاولات واحدة اختصت بكل التوسعات والامتدادات لهذه المشروعات الجديدة ولا أعلم إذا كان هذا الأمر قد حدث بمحض الصدفة أم غير ذلك ؟ وهنا أقول إن هناك مسئولية تقع على عاتق الحكومة ، فإذا كانت شركة من الشركات لم تقم بالتنفيذ وفق المواعيد المقررة فلماذا لا توقع عليها غرامات مثلا أو تنبيه ، أو إسناد التنفيذ إلى شركة أخرى ، لا أن يقتصر الأمر على السكوت خاصة أن هذه المشروعات كان من الممكن أن تدر علينا الآن ملايين الملايين من الجنيهات ، وهنا يجب ألا نقول إن هذه العوائد سوف تتحقق عندما ينتهى العمل فى هذه المشروعات لأن ما يعنينا هو إتمام التنفيذ فى موعده وهذا ما يجب أن تتم المحاسبة عليه ، وهذه نقطة أساسية أنبه لها وأقول إن شركات القطاع العام يجب أن تعلم أنه يمكن أن يوقع عليها غرامات تأخير مثلها فى ذلك مثل أى شركة أجنبية أو أية شركة أخرى لأن هذه هى الأصول وهذا هو ما يجعلها تلتزم بالتنفيذ فى الوقت المناسب إنما أن تترك الأمور دون محاسبة ، فلا يمكن أن يوصلنا ذلك إلى نتيجة ، وهذا جزء مما نسائل الحكومة عنه وهو لماذا لا تحاسب شركات القطاع العام على ذلك ؟

ولا أود أن أورد تفصيلات لأن التفصيلات موجودة ، فشركة بورتلاند للأسمنت كان مقررا أن يبدأ إنتاجها فى عام **١٩٧٩** من أجل إنتاج مليون ونصف مليون طن ، ولقد ارتفعت التكاليف من **١٦٤** مليون جنيه إلى **٢١٠** ملايين جنيه ، والشركة القومية للأسمنت كان من الممكن أن تنتج **١,٢٥٠,٠٠٠** طن فى عام **١٩٨٢** وحتى الآن لم ينته التنفيذ ، ولقد ارتفعت التكاليف من **١٢١** مليون جنيه ، إلى **١٥١** مليون جنيه وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع أسمنت القطامية الذى كان مقررا أن ينتج بعد عامين

من بدء التنفيذ ، ولكنه لم ينتج حتى الآن .. إلخ ، كل هذه المشروعات ليست الخسارة فيها راجعة فقط إلى ارتفاع التكاليف بهذا القدر إنما أيضا تتمثل الخسارة فى الإنتاج الذى كنا ننتظره لكى يوفر علينا ما ندفعه من عملة صعبة للخارج ، وأود أن أقول إننى فى هذا الحديث لا أتناول إلا ما ورد فى أجهزة الرقابة ، وبالنسبة للجهاز المركزى للمحاسبات الذى يحاول أن يضع يده على مثل هذه المسائل وينبه إليها تماما ، وأود أن أقول هل انتهاء المشروعات فى وقتها المناسب وفى وقتها الصحيح وأحيانا قبل وقتها مقصور على الشركات الأجنبية فقط وفى الوقت الحالى دخلت العديد من الشركات إلى مصر منها شركات كورية وشركات يابانية وغيرها وهذه الشركات تلتزم بالتنفيذ فى المواعيد المحددة وأحيانا قبل هذه المواعيد أيضا ، فلماذا لا تفعل شركاتنا نفس الشىء ؟ هذه النقطة يجب معالجتها ، ويجب أن نعرف وضعنا بالنسبة لها ، وهناك أمثلة رائعة تمت ولا أقول ذلك لأن القائمين بها أجانب ، فهناك مصريون أيضا تعاونوا وأحضروا أدوات جديدة وقاموا بأعمال جيدة وقاموا بالتنفيذ فى المواعيد المناسبة ولكن من يعملون دون أن يحاسبهم أحد ، هؤلاء هم الذين نعنيهم بكلامنا ، ولا أريد أن أقول ـ كما يقول البعض ـ إن هناك علاقة بين التأخير فى مشروعات الأسمنت والانتهاء منها وبين استيراد الأسمنت وأن هناك من يستفيد من الاستيراد وأنه عندما يوقف الاستيراد لن تتحقق الأرباح التى يحققها هؤلاء المستوردون سواء كانوا شركات أو قطاعا خاصا أو قطاعا عاما .. إلخ ، وإننى لا أريد أن أربط هذا بذاك لأننى أربأ بأى مصرى أن يضع نفسه فى هذا الوضع ، وإنما يمكننى أن أقول إن هناك نوعا من التهاون ، ونوعا من التقاعس بالنسبة لتنفيذ هذه المشروعات ، ويجب أن

تتم المحاسبة على هذا الوضع الذى يصل ـ فى نظرى ـ إلى نوع من الإهمال ولا شك فى ذلك وإذا كنا قد ارتضينا على مضض باستيراد الأسمنت من الخارج التى بلغت كميته ٦ ملايين طن والذى يحقق مكاسب لبعض الأفراد هذا كله نضعه جانبا ولكن كيف يرد الأسمنت غير مطابق للمواصفات ، ولقد عرف أن هناك صفقات تمت وسمح لها بالدخول وهى غير مطابقة للمواصفات وإننى أقول إنه من المحتمل أن يكون هذا النوع من الأسمنت يستعمل فى بلاد اعتادت استعماله بكيفية معينة كأن تكون مثلا هناك أنواع معبأة عن طريق شركة معينة لاستخدامها فى عملية البياض أو عملية تركيب البلاط أو غير ذلك ، ونوع آخر أكثر شدة يستخدم للخرسانة المسلحة .. إلخ ، ولكننا هنا فى مصر تعودنا على مواصفات معينة موجودة فى شركاتنا وما كان يستورد من الأسمنت فى الماضى كان يراعى فيه أن تتوافر فيه نفس هذه المواصفات وذلك لكيلا نعرض الناس عن قصد أو جهل للمخاطر .

ولقد ذكر كل من شاهد العمارات المنهارة أن حطامها أصبح كالبودرة وخاليا من أى كتلة متماسكة ، وهذا يدعونا إلى الظن بأن الأسمنت المستخدم هو من ذلك النوع غير المطابق للمواصفات والذى دخل البلاد وقيل : إنه لا يصلح إلا للبياض ، وهنا أتساءل من الذى سوف يبحث كل نوع من الأسمنت ليعرف الغرض الذى يصلح له ؟ خاصة أن عبوات الأسمنت متشابهة ، «والناس الغلابة» يستخدمونه فى عمليات البناء مما ينتج عنه ما نشاهده من انهيارات وخلافه وإننى أقول إنه لابد أن نضع أيدينا على هذه الأوضاع الخاطئة ولا نسمح بتكرارها بأى شكل وأن نحاسب من تسبب فيها لأن هذه المسائل قد تحقق أرباحا للقائمين بها ولكنها

على الجانب الآخر تعنى الموت وضياع أرواح دون جريرة لشاغلى مثل هذه العمارات نتيجة سوء استعمال هذه المواد ، وأحدث ما وصل إلى سمعنا أن الحديد أيضا دخل فى عمليات الغش ، وقيل عنه إنه حديد مغشوش كما قيل أيضا إن بعض الجهات الإدارية قد ضبطت هذا الحديد المغشوش .

ولأننى دائما أتوخى الحقيقة فقد سألت فى هذا الموضوع ، فعلمت أن التحليل الذى أجرى على هذا النوع من الحديد أسفر عن وجود نسبة من الكربون أكبر من المعتاد وأن هذه النسبة من الكربون توجد فى بعض أنواع الحديد الذى يأتى إلينا من بعض الدول الصديقة أو من جهات أخرى ، كما أنه قيل لى إن المواصفات القياسية هذه لم توضع إلا مؤخرا منذ سنة ١٩٨٠ ولكن الخطأ كل الخطأ هو التزوير الذى تم بالنسبة لموضوع الحديد والذى تمثل فى استخراج شهادات صلاحية بالمواصفات قبل وصول شحنات الحديد إلى مصر ، بل إن إحدى هذه الشحنات قد غرقت فى البحر ولم تصل إلى مصر ، ورغم ذلك استخرجت شهادة صلاحية لهذه الشحنة التى لم تصل ، وهنا تتبين لنا نقطة أخرى غير نقطة غش الحديد وهى نقطة التسيب ، وكيف يصل الأمر إلى أن جهة من الجهات أمكنها أن تصدر مثل هذه الشهادة لمثل هذه المادة الأساسية وبهذه الطريقة ، وهذه النقطة تفوق فى خطورتها مسألة تجاوز نسبة الكربون فى الحديد ، فهذه النسبة يمكن التفاهم بشأنها مع بعض المهندسين المختصين الذين قد يشيرون بإمكانية استخدام هذا النوع دون خطورة .. إلخ .

وفى الواقع إن هذه الأوضاع حقيقة تجعل الناس ترى أن مشكلة الإسكان من وجهة نظرهم ، تزداد تفاقما يوما بعد يوم لازدياد التراكم فهناك أبنية تنهار كل يوم من الأبنية القديمة وهناك زيجات جديدة تتم ، كما

أن هناك تزايدا مستمرا فى عدد السكان حتى أن العالم كله أصبح يتحدث عن المشكلة السكانية فى مصر خاصة بعد أن نشر عنها كثير ليس فقط فى جرائد المعارضة بل فى الجرائد القومية حيث إنها تابعت هذه المشكلة وأجرت بشأنها تحقيقات صحفية كثيرة وتناولت السكان الذين يقيمون فى أحياء غير لائقة كالخيام وغيرها من الأماكن المعدة من الورق والصفيح والذين يقيمون تحت الجسر .. إلخ ، كل هذا الكلام أصبح مشاعا حتى أن بعض الوكالات ـ وللأسف ـ كوكالة رويتر أجرت تحقيقا صحفيا عن هذا الموضوع ووصل الأمر إلى أنها ذهبت إلى أحد المقيمين فى حوش من أحواش المقابر وسألته عما إذا كان راضيا عن إقامته فى هذا المكان ، فأجاب بأنه ولوجه الحق لم يكن راضيا فى البداية ولكن بمرور الوقت وعندما سمع بالعمارات الجديدة تنهار أصبح يفضل الإقامة بجوار الموتى لأن ذلك أفضل وأرحم وأيضا أسلم ولذلك فهو راض عن وضعه .

وأود أن أقول إن هذا ليس كلامى وإنما هو كلام ورد فى تحقيق صحفى نشر فى العالم وقد أجرته وكالة رويتر ، وإزاء هذه المشكلة فإننا لا بد أن نتكلم ونبين المسائل ولا نضع رءوسنا فى الرمال أبدا فمن الواجب علينا محاولة توضيح الأمور ، خاصة أن الحكومة قبلت أن نناقشها ، وهى ـ مشكورة ـ تستمع وسوف تعقب على كل ما أثرته أو ما سوف أثيره .

الصرف الصحى :

وبالنسبة لمشكلة الصرف الصحى ، فنحن نعرف أبعادها تماما ، ولكن مع هذه الأبعاد ومع الاعتمادات التى اعتمدت من الحكومة ، لابد لنا أن نضع نصب أعيننا كثيرا من النواحى قبل أن نقدم على تنفيذ مشروعات

الصرف الصحى ولئلا نكون كما يقال ننفخ فى قربة مقطوعة فمياه الشرب الموجودة فى المواسير والتى تغذى البيوت والمصالح .. إلخ ، نجد نصفها يذهب إلى المجارى من غير استعمال ، أى أن هناك نحو ٢٥٠ مترا مكعبا أو ٣٠٠ متر مكعب من المياه سنويا تعمل الهيئة العامة لمرفق المياه على توفيرها للمواطن وهذا مقدار كاف جدا من المياه بالنسبة للمتوسطات العالمية ، وإذا بحثنا عن وصولها كاملة للغرض المخصص لها نجد أن جزءا منها يذهب إلى المجارى ، أو لباطن الأرض من غير استعمال .

وهنا أسأل الحكومة وأقول ما الذى فعلته بالنسبة للصرف الصحى ، والإحصائيات تقول إن استهلاك المياه فى المصالح الحكومية جميعها فى أيام العطلات مثل أيام العمل دون أى تغيير وهذا راجع إلى تلف صنابير المياه والسوفونات .. إلخ ، كما أننا نلاحظ وجود الإهمال فى البيوت التى يجب عليها المحافظة على المياه ، ولذلك فقد صرح رئيس مرفق المجارى منذ ثلاث سنوات تقريبا بأنه لو أقفلت المحابس الخاصة بالمصالح الحكومية ليلا لأدى ذلك إلى خدمة كبيرة للصرف الصحى وكذلك الحال فى أيام العطلات الرسمية ولا بد لنا أن نجد طريقا لمعالجة هذه الأمور حتى نخفف على مرفق الصرف الصحى هذا الضغط الذى لا يوجد له مكان فى المواسير الموجودة مما يتسبب فى عملية طفح المجارى ولذلك فلابد من العمل على صيانة شبكة مواسير الصرف الصحى مع مراجعة استهلاك المياه دون فائدة ، وقد كانت هناك فكرة ولكننا لم نستمر فيها وهى أن يركب لكل شقة عداد للمياه ، فهذا العداد سيؤدى إلى الانضباط فى استهلاك المياه .

كما أننى أرى أن تكون هناك شرائح بالنسبة لاستهلاك المياه ، شريحة للاستهلاك العادى وتكون بالسعر العادى المخفض وبعد ذلك تكون هناك

شرائح أعلى فى أسعارها وبذلك يمكن أن يكون هناك انضباط فى استهلاك المياه ، وقد ذهبنا إلى أماكن كثيرة من بلاد العالم ووجدنا تحذيرا فى الحمامات «يقول المرجو عدم الإسراف فى استعمال المياه» لأن هذه البلاد تعرف أهمية قطرة الماء ورغم كل هذا فنحن لدينا عدم انضباط فى استهلاك المياه ، وقد تأتى وزارة الرى وتحدد لنا كمية المياه الخاصة بالشرب فإذا ما تجاوزناها تقول لنا إننا تعدينا على المياه الخاصة برى الأراضى الزراعية ولذلك فإننى أسأل الحكومة عن الاحتياطات التى اتخذتها من أجل تحسين الوضع نسبيا بالنسبة لعملية طفح المجارى ، وهذا ما أريد أن أقوله فى هذه النقطة .

حوادث النقل والقطارات :

أما بالنسبة للنقل ومرفق السكك الحديدية فقد قيل إن هناك حوادث تقع ، وإننى بالنسبة للحوادث أتوقع دائما احتمال وقوعها ولكن المهم أن تكون خارجة عن الظروف العادية أو نتيجة لخطأ أحد العمال مثل عامل الإشارة أو غيره ، ولكن ما أريد الحديث عنه هو المرفق ككل وليس عن الحوادث فقط ولن أتكلم عن الحادث الأخير الخاص بالقطار الحربى فى مرسى مطروح مع قطار البضاعة الذى وقع قرب القاهرة وكان يحتاج إلى بعض الاحتياطات للتغلب عليه ، إننى أريد أن أقول : إن هذا المرفق مضى عليه ١٢٠ أو ١٢٥ سنة وكان يعتبر نموذجا فى الانضباط لدرجة أننا كنا نضبط مواعيدنا على القطارات وخاصة قطارات الصعيد واليوم تغير الوضع ، وأصبح هناك نوع من عدم العناية بهذا المرفق بصورة عامة .

وللأسف الشديد فإننى يوم الثلاثاء الماضى ذهبت إلى محطة قطارات

الجيزة لأستقل قطار الساعة السابعة والنصف والمفروض أن يصل إليها الساعة الثامنة إلا الثلث ولكنه لم يصل حتى الثامنة والربع فذهبت لأسأل معاون المحطة عن سبب التأخير فلم أجده ، ثم جاءت أخبار تفيد وجود خمس عربات بضاعة مقلوبة على خطى الذهاب والعودة وهناك تأخير من ثلاث إلى أربع ساعات وهذه الـ ٤ ساعات أيها الزملاء جعلت قطار أسيوط يصل الساعة الثامنة والنصف أى بعد ١٣ ساعة وبتأخير ثمانى ساعات وذلك بسبب هذا العطل وهذا ما رأيته بعينى ولمسته بنفسى ، وعندما سألت فى ذلك أهل أسيوط قالوا إن هذه أمور عادية تحدث من وقت لآخر ، وإن ما أحنقنى هو عدم وجود من يذيع فى أحد مكبرات الصوت معلنا للركاب عن وجود عطل حتى يمكنهم التصرف حرصا على الوقت الذى ليس له قيمة فى نظر القائمين على هذا المرفق ولا يوجد من ينبه الركاب إلى وجود أعطال سوى أمور اجتهادية .

فمثلا عندما يذهب أحدهم إلى شباك التذاكر يقال له إن هناك عطلا فهل ترغب فى أخذ تذكرة أم لا ، هذا ما يحدث وما يهمنى هو مراعاة الشعور العام ، فالحوادث ممكن أن تحدث وتتكرر ولكننا يجب أن نعرف أن وقت الناس له قيمة وشعور الناس له قيمة ولا بد أن نعرف كذلك أن أرواح الناس لها قيمة ويجب أن نعمل كل ما يمكن عمله لتحسين هذا المرفق والوقوف ضد كل أنواع التسيب الموجودة فى هذا المرفق بصورة أو بأخرى .

وقد رأيت منظرا آخر وأنا فى طريق العودة من الواحات البحرية إلى القاهرة منذ ١٥ يوما فالخط من الواحات البحرية إلى الجيزة عبارة عن عربات نقل الحديد الخام وهى مقلوبة على جانبى الخط ولقد اندهشت

لذلك فهو شيء غير معقول ولم أندهش عندما سمعت من أحد العاملين فى المشروع أنهم سوف يوكلون صيانة هذا الخط إلى وزارة الدفاع وستقوم ، مشكورة ، بصيانة هذا الخط الذى يحتاج إلى صيانة مستمرة نتيجة لزحف رمال الصحراء عليه ولكن ليس هذا هو الحل ، أين مصلحة السكك الحديدية ؟ وما هو عملها ؟ إذا كنا سوف نلجأ إلى وزارة الدفاع بالنسبة للمخابز والسكك الحديدية والتليفونات وكل المرافق فماذا بعد هذا ؟ وما الذى يلجئنا إلى هذا ، ليس هناك ما يلجئنا إلى هذا سوى التسيب فالذى يوجه أذهاننا إلى نوع من الانضباط الذى لا تستطيع أن تحققه سوى وزارة الدفاع بدليل أن مصانع الأبنية الجاهزة لم ينجح منها سوى تلك التى تعمل فى القوات المسلحة وهذه نقطة تبين أن هذه المسألة تحتاج إلى معالجة إننى لم أتكلم عن الحوادث كنقطة يجب أن نقف عندها ولكنى أقول إن هذا المرفق يحتاج إلى معالجة حاسمة وكبيرة ، كما أن المنظر العام لمحطات السكك الحديدية يجب الاهتمام به فنحن عند دخولنا محطة الجيزة فى طريق العودة من الصعيد كنت متقززا من منظر المحطة فالأسوار مهدمة والقمامة تحيط بها وهذا المنظر يراه السائحون فى الذهاب والعودة .

وإننى أقول إنه يجب أن يعود كل شيء إلى أصله فهذا السور المتهدم لا يكلف بناؤه أكثر من ١٠ أو ٢٠ ألف جنيه وذلك من أجل المحافظة على أرواح الناس .

أما بالنسبة لحوادث المعديات المتكررة حيث بلغ عدد الضحايا ٢٠٠٠ نفس فى ظرف ثمانى سنوات وذلك حسب الإحصائيات ، وبالنسبة لتكرار الحوادث فى المعديات ألا يفيد ذلك أن الحكومة غير قائمة بواجبها وكان

يجب تغيير نظام المعديات وذلك بإحلال اللنشات النهرية محلها مثل الدول الأخرى وذلك مع الرقابة حتى نطمئن إلى عدم وجود ضحايا إلا أننا لم نلمس أى تحسن فى هذا الموضوع ، ولقد تكلمنا فى الاستجواب عن ظهور حالات فساد فى كثير من المرافق وغيرها بحيث إنه لا يوجد موقع ليس به فساد وقد أصبح شيئا معتادا وهذا يشير إلى أن هذه الظاهرة أصبحت تتكرر وتنتشر إلى آخره .

انحرافات قطاع الاستثمار :

وعندما نأتى إلى مشروعات التنمية التى تقوم بالمشاركة الأجنبية وهذه المشروعات لها حساسيتها ولها وضعها فنحن نتعاون مع أجانب فى تنفيذ مشروعات يجب أن تتم فى صورة طيبة ولكن للأسف الشديد فإن هناك مشروعا من المشروعات الخاصة بتنمية الثروة السمكية والقضية المنظورة تفيد أن هناك ثلاثة من كبار العاملين أحدهم بدرجة نائب وزير واثنين بدرجة وكيل وزارة تعاونوا مع ممثل شركة أمريكية واستولوا على مبالغ لا يستحقونها وهى نحو ٢٠٠,٠٠٠ دولار وهذا وضع يجب علينا أن نقف عنده فإذا كانت المشروعات التى فيها مشاركة أجنبية ولها معونات يحدث بها مثل هذه الأمور ومن مَنْ ؟ من أكبر المسئولين من أين نأتى بأكبر من هؤلاء ، الذين وصلت إليهم المفاسد ، إذن فهذه ظاهرة يجب أن نقف عندها وأن نحاسب مرتكبيها .

انحرافات فى الأوقاف والجامعات :

وزارة الأوقاف مثلا وهى الوزارة الخاصة بالمساجد والدعوة الإسلامية

نجد فيها تلاعبا بالنسبة لموضوع السجاد والحصر ، فهناك أفراد بهذه الوزارة نصبوا واستولوا على عشرات الألوف من الجنيهات ، كذلك تعرفون سيادتكم موضوع الاستيلاء على أراضى وعقارات الأوقاف الذى نظره المجلس والمقدم من السيد العضو الدكتور إبراهيم عوارة ، هذا الموضوع الذى يوضح كيف توصلت العصابات إلى الحصول على أحكام بأحقيتها فى تملك مستشفى الجمهورية وغيره فهذه ظاهرة توضح أن التسيب موجود فى كل مكان حتى فى الجامعات .

ومن المؤسف أن هناك انحرافات فى جامعة المنصورة وهناك تحقيقات شملت رئيس قسم بكلية الهندسة بالجامعة وأمين عام الجامعة والسكرتير الخاص لمدير الجامعة وهذا أمر مؤسف ولا شك فى هذا وما كان يجب أن يكون .

وهناك أيضا بعض انحرافات منسوبة إلى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ولا أريد أن أتوسع فى الكلام عن مثل هذه القضايا ، لأنها معروفة وتنشر يوميا فى الصحف ، فكل يوم تطالعنا الصحف بانحرافات جديدة ، كما حدث وقيل اليوم فى المنصورة إن هناك اختلاسات قيمتها ١٩ ألف جنيه فى جمعية النقل بالسيارات بمدينة المنصورة قام بها ثلاثة من العاملين وهذا الأمر رهن تحقيق النيابة .

وأيضا بالنسبة للأسواق الحرة هناك اختلاسات قيمتها ٤٠٠ ألف جنيه وللأسف الشديد فإن الرقابة الإدارية سبق أن نبهت إليه وأجرت عده تحقيقات ولا نعرف نتيجة هذه التحقيقات بل إن المسئول عن هذه الاختلاسات أصبح المسئول الأول فى الأسواق الحرة ، وعلينا أن نعرف

أساس هذا الموضوع ولماذا لم يحاسب هذا الشخص ، وكيف أننا لم نستطع التوصل إلى المسئول عن هذا الانحراف ؟

إننى لا أحب أن أتعرض إلى القضايا التى صدرت فيها أحكام أو ما زالت تحت نظر القضاء لأنها كلها قضايا معروفة سواء كانت قضية عصمت السادات أو توفيق عبدالحى أو غيره ولكننى أقول إنها ليست الحالات الوحيدة بل إن هناك حالات متكررة فهناك شخص يمنى نصب واحتال على البنوك باقتراضه ما يوازى سبعة ملايين جنيه من أموال ومدخرات المصريين وأصبحت قضية من القضايا وغيره .. وغيره بالنسبة لمن ينشر عنهم بأنهم استخدموا أساليب التحايل على البنوك واستطاعوا استغلال بعض التيسيرات أو الائتمان وذلك بغير أصول وينتهى الموضوع بالتصالح .. إلخ ، وبهذه المناسبة ومن على هذا المنبر أعتذر عن خطأ مادى وقع اليوم الثلاثاء بجريدة الشعب بإظهار صورة الأخ العزيز الوزير المهندس حسب الله الكفراوى فى مقال يخص كلا من كامل الكفراوى وتوفيق عبدالحى ولا يخص بالطبع الأخ العزيز المهندس حسب الله الكفراوى ، فهو فوق كل الشبهات وله احترامنا ، ولكنه خطأ من عامل الأرشيف وأيضا لعدم دقة المراجعة نتيجة السرعة التى تطبع بها الجريدة ولذلك فإننى أعتذر لسيادته من فوق هذا المنبر.

ماذا قالت الرقابة الإدارية بالنسبة لكل هذه المسائل التى ذكرتها وماذا قالت عن أسبابها ؟ فلابد أن نعرف أسبابها ، فقد قالت إن بعض القادة فى مواقعهم سلبيون تنقصهم الكفاءة وتحاصرهم اللوائح ، كما أن هناك قوانين ما زالت سارية رغم تخلفها عن العصر.

كما أنه فى حيثيات الحكم بقضية عصمت السادات وردت هذه العبارات «لو أن كل مسئول اضطلع بمسئوليته فى التزام حكم القانون والأنظمة واللوائح والتعليمات لما وصل الحال إلى ما وصل إليه ، ولو التزم كل مسئول بمبدأ المساواة بين الناس لما وقعت هذه الاستثناءات الصارخة » .

وأيضا لاشك هناك وجهة نظر لابد أن نضع لها اعتبارها وهى انخفاض مستوى الأجور ، والعمالة الزائدة فهى من أسباب التسيب الإدارى ، وهذا ليس رأيى فقط ولكنه رأى يسانده السيد الوزير عادل عبد الباقى ، ونقول للحكومة يجب أن تعالجى هذا الموقف ويجب بالفعل أن يكون هناك مراجعة لهيكل الأجور بحيث لا تكون هناك حجة لهؤلاء الذين يمدون أيديهم تحت ما يسمى ـ نكمل مرتباتنا ـ بصورة أو بأخرى بالأخطاء ، الأمر الذى يؤدى إلى انحرافهم .

وبالنسبة لمشكلة الأسعار وقد حدث بشأنها مناقشات فى هذا المجلس ولا نريد أن نكررها فقد حدثت مناقشات بالنسبة لأسعار اللحوم والكل يعلمها وتحدثنا فيها كثيرا وكان كلاما طيبا وما زال الموضوع باللجنة المختصة وسيعود إلى المجلس ثانيا لمناقشته ، ولكن بصفة عامة هناك حوالى ٣٠٠٠ سلعة مختلفة متداولة فى السوق والذى يقع منها تحت التسعيرة يتراوح ما بين ٣٠ أو ٤٠ سلعة ، أما الباقى فيكون محددا عن طريق قانون الاستيراد ، وإننى أتساءل هل القرار رقم ١١٩ الذى حدثت بشأنه ضجة منذ فترة . هل يتم التعامل اليوم على أساسه أم لا . فالواضح أن هذا القرار قد مات بالسكتة القلبية ولا يتم التعامل على أساسه لأنه : (إذا أردت أن تطاع فأمر

بما يستطاع) ، فالتاجر يستورد بسعر السوق الحر العادى للدولار تقريبا وفى نفس الوقت تأتى الحكومة وتحاسبه على أساس سعر الدولار ٨٤ قرشا . فعند حساب المصاريف ونسبة الربح المقررة عن السلعة نجد أن سعر البيع لا يساعد التاجر على أن يتعامل فى سلعة مسعرة . ولذلك فإن أغلب التجار لا يلتزمون بالقرار ويحاولون بيع بضائعهم بطرق ملتوية وسرية . وإذا عرضوا بضائعهم تكون بكميات صغيرة حتى أنها لو صودرت لا تؤثر على الكمية الكبيرة والتى تباع فى الخفاء .

إننى أريد أن أوضح أنه لا توجد تسعيرة للسلع المستوردة تطبيقا لهامش الربح المقرر بالقرار رقم ١١٩ ، حتى وزارة التموين والتجارة الداخلية أصدرت قرارا آخر – خلاف القرار رقم ١١٩ – تتعامل بموجبه وأستطيع أن أقول إنه ليس هناك بالفعل انضباط للأسعار بأى صورة من الصور ، ولابد من إيجاد انضباط فى الأسعار وهذا شىء ضرورى حتى يستطيع متوسطو الدخل أن يشتروا السلع المعروضة .. إلخ .

لقد صدر تصريح للحكومة سنة ١٩٨١ بأنها استطاعت أن تتحكم فى الأسعار ، وأن الزيادة المتوقعة سنويا لا تزيد على ٨٪ سنويا ، كما أن هناك تصريحا للسيد وزير الاقتصاد يوضح فيه أن معدل ارتفاع الأسعار وصل إلى ٢٠٪ سنويا وهذا دليل على عدم توافر عنصر الانضباط فالتصريح الذى أوضح أن معدل الارتفاع فى الأسعار لسنة ١٩٨١ هو ٨٪ لم تصبح ٨٪ بل أصبحت فى ذات السنة ٢٠٪ .

وإذا كان بعض الزملاء يتساءلون هل هذا من الممكن أن يشكل شيئا يوجه إلى الحكومة على أنه تقصير فإننى أقول بالفعل إنه يشكل تقصيرا لأن الحكومة لم تستطع أن تضبط الأسعار كما أعلنت وكما بشرت .

نقطة أخرى أحب أن نشير إليها وهى عمليات الإسناد بالأمر المباشر وهو شيء يجب الابتعاد عنه تماما ولا يلجأ إلى استعماله إلا للضرورة القصوى وفى حدود معينة ولا بد ألا يكون الاستثناء قاعدة فى كثير من الأحيان ، وكان من ضمن ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات بالنسبة لمرفق مجارى القاهرة هو إسناد العمليات بالأمر المباشر بالإضافة إلى أن من يسند إليهم مثل هذه العمليات لا يقومون بها .. إلخ .

ومن الواضح أن الجهاز المركزى للمحاسبات يراجع هذه النقطة تماما . فهل ظهر أن الإسناد بالأمر المباشر نتائجه دائما سليمة ؟ ونتائجه دائما فى صف الشعب ؟ والحفاظ على ماله أم كان الأمر المباشر لوزير التموين السابق قد أضاع على الدولة سبعة ملايين من الجنيهات فى استيراد صفقة الدجاج التى جاءت بالأمر المباشر ، فى الوقت الذى تقول فيه التقارير إنه لم يكن هناك حاجة لمثل هذه الكمية فى الوقت التى استوردت فيه ، لأنه لم يتوفر فيه عنصر الضرورة الذى دعته إلى استخدام الأمر المباشر فضاعت علينا سبعة ملايين من الجنيهات وهى قضية معروضة على القضاء وفيها اتهام وفيها مساءلات ويجب أن نتعقبها ونحصل على حق الدولة من المتسبب فى ضياع مثل هذه الأموال بالإضافة إلى الـ ٢ مليون جنيه فى صفقة الصلصة فى قضية عصمت السادات .

إذن فلا بد أن نتوقف ونبحث نتائج الإسناد بالأمر المباشر هل كانت نتائجه خيرا أم عاد علينا بضياع الأموال بهذه الصورة الكبيرة حتى إذا سمعه الشعب يتساءل هل بالفعل أن أموالنا كبيرة لهذه الدرجة حتى أننا « نبعزق » على هذا الأجنبى أو غيره وهذه الشركة أو غيرها بالملايين ويجب أن تكون

هناك مساءلة للحكومة إذ كيف وصل الأمر أن يكون هناك إسناد بالأمر المباشر بغير دواع لهذا الإسناد بصورة أو بأخرى .

الاستيلاء على أموال الدولة :

وبالنسبة للاستيلاء على أراضى الدولة فهذه ظاهرة أصبحت موجودة فى كل المحافظات ، وليس هناك من يمتنع عن الاستيلاء على أموال الدولة فهناك من يرفع القضايا ويجرى التزويرات من أجل الاستيلاء على أموال الدولة وآخر موضوع يتصل بعمليات الاستيلاء على أموال الدولة هو ما نشر فى الصحف من أن جهاز المدعى العام الاشتراكى قد اكتشف وجود ١٢٠٠ فدان فى الإسكندرية وحول الاسكندرية ملك لهيئة الأوقاف المصرية ، وقدر ثمنها بنحو ٣ مليارات جنيه ، بل إن مجلة المصور نشرت الأسبوع الماضى هذا الموضوع وقالت إن هذا المبلغ يمكن أن يساعد فى دفع ديون مصر .

إذن ، فموضوع الاستيلاء على أموال الدولة أصبح ظاهرة ، وحقيقة فإن هذه الظاهرة لن تتوقف أمام جشع بعض الناس ، ولكن لابد أن تكون الحكومة قادرة ، أكثر من الناس ، فى أن توقف هذه الظاهرة ، وتحافظ على أموال الشعب .

وبالنسبة للاستثناءات ، فهى مسألة تم التوسع فيها فى جميع المجالات ، حتى أن بعض الناس يقولون إن القاعدة ليس لها استثناء بل الاستثناء أصبح هو القاعدة .

إننى أتحدث عن هذا الأمر وأعرف عنه الكثير ، فالسيد وزير المالية معنا الآن ويعرف أنه منذ عام ١٩٧٥ صدرت عدة قوانين وقرارات وهى

تحت يدى وسأقدمها لسيادته تتضمن تقرير إعفاء لهيئات البترول وإعفاء جمعية الوفاء والأمل ، وعديد من الإعفاءات ، فهناك ٦ أو ٧ قوانين تقرر إعفاءات وقدرت هذه الإعفاءات بصورة عامة بأنها تساوى ثلث الإيرادات ، ومن ناحية الإعفاءات أقول إذا أردنا بناء بلدنا بالفعل فلابد أن نعرف بأنه يجب ألا نتوسع فى الإعفاءات على المدى الطويل بهذا الشكل فليس من المعقول أن تطلب كل الجهات إعفاءها من الرسوم ! فلابد للجهات أن تدفع الرسوم وتعمل وتكسب حتى تساند الدولة فى إسهامها بزيادة إيرادات الحكومة من هذه الضرائب التى تحصل فى الجمارك وما إلى ذلك .

إن مسألة الإعفاءات مسألة يجب إعادة النظر فيها لأنها ليست سليمة ، وعموما فإن مبدأ الاستثناءات عامة أمر يحتاج إلى إعادة النظر .

الاستثناءات فى الخدمات :

وبالنسبة للاستثناءات فى الخدمات ، فإن ما أثير فى قضية عصمت السادات والتى تناولتها حيثيات حكم المحكمة فى هذه القضية قالت بالحرف الواحد «إن الأمر جلل خطير يمس مصالح المواطنين فى الصميم ولا يقتصر الأمر على استغلال المدعى عليهم لنظام الاستثناءات بل تمكنوا من الحصول على استثناءات صارخة من تلك القواعد المنظمة لإعفاء الاستثناءات وكانت حصيلة هذا ٧٣ تليفونا وتلكسا ولاسلكى سيارات» . هذا العدد الكبير وهذا التعليق فى حيثيات الحكم لا يحتاج منى إلى تعليق ، ولكن أريد أن أقول إنه فى كثير من النواحى التى يتم فيها توزيع مواد بالحصص كحصص مواد البناء والمواسير .. الخ ، فكثير من هذه الحصص

لا يوزع بالطريقة القانونية ، بل وصل الأمر فى قضية عصمت السادات أنه حصل على جميع حصة محافظة الفيوم ووزعها بمعرفته ولا أعرف لماذا اختار محافظة الفيوم على وجه التحديد ! إن عصمت السادات حصل على كثير من المواد حتى الجلسرين الصناعى حصل على حصة منه وكذلك الألبان المجففة حصل على ٤٠٠ طن منها .

وبالنسبة للقيشانى حصل على حصة وكذلك الزجاج المسطح .. إلخ ، أى أن نظام الحصص يحتاج إلى وضع ضوابط تحد من الاستثناءات ، لأن عدم وضع قواعد تضبط عملية التوزيع من شأنه تسرب الحصص إلى السوق السوداء ومعناه تشجيع الحكومة للسوق السوداء ، لأن الحصص المخصصة أصلا لجهات معينة لاستعمالها ، إذا خصصت لغير هذه الجهات فسوف تتسرب إلى السوق السوداء ، ولا أريد أن أتحدث أكثر من هذا ، ولكن هناك كشوف للحصص التى توزع هنا أو هناك ويمكن لنا أن نقدم للحكومة ما يؤدى إلى عدم توزيع الحصص إلا على الذين يستعملون هذه الحصص فعلا . أما هذه التيسيرات التى تتم فى عملية توزيع الحصص فهى لا تساعد على جعل مجتمعنا يشعر أن هناك قواعد عادلة بالنسبة لتوزيع الحصص .. إلخ .

انحرافات مرفق المياه :

لقد تكلمت فى موضوعات مختلفة ، أما الموضوع الذى سأتحدث عنه أيضا فهو موضوع محدد خاص بمرفق مياه القاهرة ، فهناك شركة إيطالية دأبت على التعامل مع هذا المرفق على مدى سنوات ، وظهر أن هذه الشركة غير سليمة فى تعاملها ولكنها كانت تلجأ إلى استمرار التعامل بطرق

ملتوية وبالوصول إلى المسئولين فى الموفق لمساعدتها على إرساء المناقصات عليها . واستمر هذا الوضع لسنوات وشعر شخص بأن هذا الوضع غير سليم ولم يكن هذا الشخص غريبا عن المرفق ولكنه كان وكيل المرفق وله خبرة ٢٤ عاما فى هذا العمل . وأبدى ملاحظات بشأن إرساء مناقصة ٨٢/٨١ . وقال إنها ليست أرخص الأسعار . وإن الشركة تلاعبت . وقد يكون هذا الكلام من عضو فى مرفق من المرافق مختلف مع رئيسه فهذا يدعونا إلى عدم الاستماع إليه . ولكن الجهاز المركزى للمحاسبات أقر هذه الواقعة . وذكر أن عرض هذه المناقصة لم يكن أقل العروض بل حدث فيه تلاعب واضح بأن قدمت نفس السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مقدم بالدولار . والثانى مقدم بالمارك الألمانى ومن غير المقبول أن يقدم عرض بهذه الصورة من جهة واحدة أو شركة واحدة . ولكن عليها أن تتقدم وتترك الفرصة للآخرين ـ ولكن كانت هناك فروق بالنسبة لارتفاع أو انخفاض المارك .. إلخ ، تبين منها أنها طريقة للتلاعب ، وأرسيت الصفقة على الشركة .

هذه الشركة هى نفس الشركة التى عينت السيد عصمت السادات كخبير بأجر يبلغ ٤ آلاف دولار شهريا ولم يكن هذا إلا عن طريق إيهامهم بأنه يمكنه تسهيل أمورهم ، وهذا الأمر واضح وقيل فى المحكمة .

إن وزارة الداخلية ـ بجهاتها الأمنية تعرف هذه الأمور وتعلم أن هناك أشياء وراءها ، وما تردد عن عرض مبالغ ، وحتى الاتصال الذى تم بين الشركة وبين الشخص الذى اعترض ، وعرضوا عليه مبلغا من المال ـ كما يدفعون لغيره ـ مقابل عدم الاعتراض ، وتظاهر بأنه يقبل هذا وفى نفس الوقت اتصل بالجهات الرقابية فى الشرطة وأمكنهم عمل «كمين» لمندوب

الشركة الإيطالية وضبط متلبسا بتقديم مبلغ ٦٥٠٠ مارك ألمانى كدفعة أولى لهذا الرجل وأصبحت قضية باعترافات مسجلة عن طريق الأمن وتتضمن اعترافا كاملا بالمبالغ التى تدفع لمدير المرفق ، والمدير المالى ، والمدير الفنى .. إلخ ، فكل منهم له مبلغ طبقا لمقامه بالنسبة لتيسير الأمور ، وقدمت القضية للمحكمة وحكم فيها ونشر الحكم بجريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤ تحت عنوان : السجن خمس سنوات غيابيا لمدير شركة أجنبية حاول رشوة نائب رئيس مرفق مياه القاهرة لإرساء مناقصة توريد الشبة على الشركة الأجنبية وبها تفصيل هذا الموضوع ، ولكن التساؤل الذى أريد أن أوجهه للحكومة فى هذا الشأن هو :

كيف سمحت للرجل المتهم بالسفر ، بالرغم من أنها هى التى ضبطت المتهم وتعلم اعترافه على الآخرين وكيف تركته يسافر إذا كان مسافرا ، وإذا لم يكن مسافرا فلماذا لم يحضر للمحكمة ، إن أقوال المتهم على متهم آخر غير جائزة ولذلك كل الاعترافات التى قالها لم تناقشها المحكمة ولكنها حكمت عليه فقط ، ولم تقترب من مدير المرفق أو من الذين اعترف بأنه يضع لهم نقودا فى بنوك استراليا وسويسرا أو يعطيها لهم فى مصر ، وبالرغم من كل هذه التفصيلات نجد أن هذا الشخص يحاكم غيابيا ويحكم عليه بخمس سنوات سجنا كما سبق أن ذكرت .

أكثر من هذا إن الشركة الإيطالية تلاعبت فى الشروط وحق عليها أن تدفع غرامة قدرها ٣٨٠ ألف جنيه ، واستمر وكيل المرفق فى مطالبتهم بتسديد المبلغ ، ولكن رئيس المرفق كان يراوغ ، وانتهى الأمر بتسديد المبلغ لهيئة مياه الشرب لصالح الحكومة وذلك بعد أن تم التضييق عليهم من جميع النواحى وحرصهم على ألا يتضح أنهم مشاركون .

لقد تضمن الشريط المسجل لهذا الموضوع أيضا مطالبتهم بتغيير الشروط الجديدة بالنسبة لعام ٨٣/٨٢ لتحويلها من مناقصة عامة إلى مناقصة محدودة بحيث تبدو فى ظاهرها شيئا طبيعيا، كان يقال لا تدخل فى هذه المناقصة إلا الشركات المنتجة ، بمعنى ألا تدخلها أكثر من شركتين أو ثلاثة ، وكذلك وضعوا مواصفات معينة لا تنطبق على إنتاج بعض الشركات فمثلا هناك شركة سويدية تنتج مادة شبيهة بمادة الشبة وتمت تجربتها وحققت فاعلية مثل المادة التى يتم استخدامها ولكن استبعدت هذه المواصفات من المواصفات الجديدة . وكذلك استبعدوا من المواصفات بعض المواد الموجودة فى مصر ويمكن استخراج الشبة منها واستعمالها حتى لا يكون هناك أمل عندنا فى تصنيع الشبة فى المستقبل محليا هكذا تغيرت الشروط والمواصفات .

هناك أيضا موضوع آخر خاص بالرجل الذى أسميه بالرجل الشريف حيث أمكنه أن يوجه النظر لبيت الخبرة الأمريكى الذى تعاقدت معه الهيئة بشأن محطة المياه بروض الفرج مقابل أتعاب معينة تبلغ ٢,٥ مليون دولار ثم طلب رفع الأتعاب لمبلغ ٦ ملايين دولار ، وتبين أن هذا المبلغ كبير جدا ، ولكن الجانب الأمريكى أمكنه أن يغير هذه الشروط لأول مرة ـ وهذا شىء معروف ـ بعد زيارة السيد الرئيس الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية .

لقد نبه هذا الرجل إلى هذا الموضوع ومع ذلك عدل الاتفاق وصرف للجانب الأمريكى نحو ٢٨٠ ألف دولار زيادة بأثر رجعى ، ولم ينفذ الشق الآخر ، وقيل إنه سيطرح من جديد .

من هذا يتضح أن البنود الأربعة التى دار حولها النقاش تؤكد أن الحق فى جانب وكيل المرفق . فماذا تم لوكيل المرفق : هل كوفئ ؟

إن الذى حدث هو أن السيد الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس مجلس الوزراء أصدر قرارا بتعيينه رئيسا لقطاع الشئون الفنية بشركة النصر للأعمال المدنية وعضوا بمجلس إدارتها نقلا من الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ، أى أنهم نقلوه من منصب وكيل المرفق إلى رئيس قطاع مكافأة له على كل هذا التصدى الذى تم ، وبذلك هل يمكن أن نقول إن تصرف الدكتور فؤاد محيى الدين فى هذا الموضوع كان بجانب هؤلاء الذين يريدون أن يدافعوا عن حق الناس والشعب والمرفق ؟ إنه ألحق ضررا شديدا بهذا الرجل الذى نقل من مكانه إلى مكان لا شك أنه أقل من مكانه الأول حتى لو كان بنفس المرتب . ومع ذلك فإن المرتب أيضا أقل من الأول لأن هناك مبالغ كان يتقاضاها ولا تصرف له فى المكان الجديد .

الغاء الرقابة الادارية :

كل هذا يبين أنه كان هناك نزوع إلى محاولات لاستغلال نفوذ ، وللإثراء ، ولمحاولة الانتفاع بأوضاع معينة ، واتسعت المشاركات والفرص المختلفة ، وكان لا بد أن نفكر بالنسبة لهذا الوضع الجديد فى رقابة أشد ، وأن يكون هناك نوع من الدقة بالنسبة للتعامل الذى يتم بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص التى تتعامل معها ، وعلى المشروعات التى تأتى إلينا ، وعلى كل التعاملات ، إذن فكان لا بد أن نفكر فى زيادة الرقابة ولكن ــ للأسف الشديد ــ فوجئ الشعب المصرى بصدور قرار جمهورى فى منتصف سنة ١٩٨٠ بإلغاء الرقابة الإدارية ، والبند الثانى من

القرار ينص على تكليف الدكتور فؤاد محيى الدين بتصفية الجهاز بالاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ، أى توزيع العاملين بالجهاز ، ويجب أن تكون هناك حكمة وسبب فى إلغاء الرقابة الإدارية وكان لابد من إيضاح هذا السبب ، لأن مسئولية الدكتور فؤاد محيى الدين عن هذا الموضوع مسئولية تلاحقه منذ صدور القرار إلى الآن فهو وقتها كان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء المسئول أمامنا فى مجلس الشعب وهو الذى يمكن أن نحاسبه ، وهذه هى الصورة الديمقراطية التى يجب أن نصل إليها .

كيف تم إلغاء الرقابة الإدارية ، ولماذا ؟ إنه من الممكن أن نصفى الرقابة الإدارية ، ولكن أن تصفى أوراقها وأعمالها فهنا يكون الكلام ولدى من الدلائل مايدل على أن أوراق الرقابة الإدارية أعدمت بصورة أو بأخرى ، ونشر هذا الموضوع فى جريدة الأحرار سنة ١٩٨٠ ، وكان كاتب المقال هو المرحوم عبدالفتاح حسن ، وأشار فى مقاله إلى قضية الرواس الخاص بالتهرب من الجمارك فى بورسعيد ، وهناك خطاب قدمته النيابة إلى المحكمة وعليه تأشيرة بأن أوراق الرقابة الإدارية أعدمت ولو كان هذا الكلام غير صحيح ، لتم الرد عليه ، ولكن لم يحدث . أيضا نشر بمجلة المصور منذ أربعة أو خمسة أسابيع خبر يقول : «إحراق أوراق الرقابة الإدارية القديمة» بالبنط الكبير ، وعندما لا أجد ردا على ذلك فيكون لى عذرى فى تصديقه ، وأنا لا أختلق شيئا فيما نشر وعلينا أن نحقق فى الموضوع .

حقيقة إن الرقابة الإدارية أعيدت وصدر قرار من الرئيس مبارك بعودة الرقابة الإدارية ، وكلف أيضا الدكتور فؤاد محيى الدين بإنشاء جهاز

الرقابة على الأساس الذى كانت موجودة عليه ولم يتم تعديل القانون ، ولم يحدث أى تغيير ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن الرقابة الإدارية السابقة كان بها أشياء غير صحيحة حلت من أجلها وتم تصحيحها ثم أعيدت بعد ذلك ، هذا لم يحدث ، لأنها عادت على نفس القانون ، إذن فيم كان إلغاؤها ، وفيم كانت إعادتها : هنا أسأل الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين ، وشكرا .

ملحق
المذكرة التفسيرية للاستجواب

يتضمن الاستجواب مساءلة رئيس الحكومة عن الآتى :

التهاون فى التصدى لعصابات السطو والنهب وجمع المال عن طريق النصب والوساطة والرشوة وفرض الإتاوات .

الفشل فى فرض حكم القانون لمنع الفئات الطفيلية والتى تسرح وتمرح دون رادع من الخروج على أحكام القانون حتى استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين الثروات الطائلة على حساب الشعب الذى يئن من المتاعب والأزمات وعدم التناسب بين مستويات الأجور والدخول ، ويقع ضحية للجشع والانحراف .

عدم التيقظ لإقامة دعائم مجتمع العدالة والنزاهة حتى أنه لم يسلم مجال من المجالات دون العبث به مما أضر المصالح الاقتصادية للبلاد وأساء إلى القيم الاجتماعية وكاد يفتك اليأس بروح الأمة وكيان الوطن .

الانصراف عن اتخاذ جميع السبل لسد المنافذ فى وجه الفساد بإطلاق التعاقدات بالأمر المباشر وإقرار الاستثناءات غير القائمة على أساس الأولويات الملحوظ فيها المصلحة العامة ، وعدم منع الوساطات ، ووضع القواعد للحيلولة دون التعدى على أملاك الدولة وتبديد أموال الشعب .

عدم معالجة الصور العديدة للخلل الإدارى والسلبيات فى أجهزة الحكومة والقطاع العام ، الأمر الذى مكن ذوى النفوس الضعيفة من

الإفادة من ذلك وأدى إلى انتشار الفساد لعدم وجود العقاب الرادع للمخطئين فور وقوع المخالفة والضرب على أيدى العابثين .

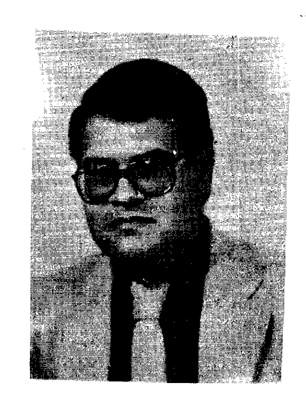
أما عن الأسانيد المؤيدة لنقاط الاستجواب فهى ممثلة فى أحكام محكمة القيم فى قضايا الانحراف والفساد ، وفيما تنشره الصحافة من وقائع وأحداث ، وما يرد فى تقارير الأجهزة الرقابية .

ختام

أخى الشاب :

والآن وقد فرغت من قراءة قصة نضال هذا المصرى العملاق منذ مولده حتى حاضره .. هل تجعلها بدايتك للعطاء ؟ من أجل أن تعود مصرنا كما كانت دائما زعيمة للعروبة والاسلام وتعود انت لممارسة دورك الطبيعى كصانع للحضاره ومصدر لها . وأنت فى عطائك لمصر الحاضر صاحب مصلحة كبيرة .. فانت قائد مصر الغد .

ناجى الشهابى



- ناجى عبد الفتاح إبراهيم الشهابى
- من مواليد مدينة المحلة الكبرى فى ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ م .
- مدرس رياضيات بالتعليم الثانوى .
- عضو اللجنة العليا لحزب العمل الاشتراكى وأمين لجنة الحزب بدائرة المحلة الكبرى
- حاصل على المركز الأول فى النشاط الثقافى (مجال الأبحاث) فى جامعة طنطا لمدة أربع سنوات
- حاصل على المركز الثالث على مستوى جامعات الجمهورية فى النشاط الثقافى ـ مجال الابحاث ثم على المركز الثانى فى لقاء شباب الجامعات التى نظمها المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- قدم عدة أبحاث إلى مؤتمرات الحزب حول الثقافة والتعليم ومحو الأمية وقضية الديمقراطية .

فهرس



مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٧٧٤٨١٤ ـ ٩٥٦٢٩٩ ـ برقيا : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٣١٥١٠١ ـ برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE